בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

أهلًا بكم في جهنم

تحول السجون الإسرائيلية إلى شبكة
من معسكرات التعذيب

آب 2024

نقلونا إلى مجيدو، عندما نزلنا من الحافلة،
قال لنا أحد السجانين: "أهلًا بكم في جهنم".

من إفادة فؤاد حسن
45 عاماً, وهو أب لخمسة، من سكّان قُصرة فى محافظة نابلس. سُجن فى سجن "مجيدو"

صورة الغلاف: استُخدمت وفقًا للبند 27أ من قانون حقوق النشر

في إطار القانون الذي سنته الكنيست بهدف تأطير تلقي المنح المالية من جهات دولية كتعبير عن عدم الولاء، نشير إلى أنّ ما يفوق 50% من تمويل بتسيلم في العام الماضي جاء من دول أجنبية أسماؤها مفصّلة في موقع مسجّل الجمعيات أيضًا (ضمن المواقع المفصلة فيها). لكن على كل حال سيظلّ ولاء بتسيلم لنضالها من أجل استئصال نظام الأبارتهايد والاحتلال ومن أجل تحقيق حقوق الإنسان.

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

أهلًا بكم في جهنم

تحول السجون الإسرائيلية إلى شبكة
من معسكرات التعذيب

آب 2024

محتوى

توطئة 5

1. مقدّمة 11

2. الإطار المعياريّ 15

3. إجراءات السَّجن 19

أ. اكتظاظ وحشر في الزنازين 22

ب. الإقفال على الأسرى في الزنازين – حرمان من ضوء الشمس والهواء 24

ج. العدد والتفتيش 25

د. العزل عن العالم الخارجيّ ومنع التواصُل معه 26

هـ. قيود على ممارسة العبادة 31

و. مصادرة متعلقات الأسرى 32

ز. الحياة في الظلمة 33

4. التنكيل الجسديّ والنفسيّ 35

أ. العُنف العامّ والترهيب 38

ب. الحرمان من النوم 42

ج. العُنف على الطرق وأثناء النقل 43

د. العُنف الجنسيّ 45

5. الحرمان من مقوّمات المعيشة حتى بحدّها الأدنى 49

أ. غياب العلاج الطبيّ والحرمان منه 51

ب. الحرمان من الغذاء والتجويع 57

ج. نظافة صحّية شخصية متردّية وقطع المياه والبرد القارس 61

6. وحدة "كيتر" 65

7. حالات وفاة 71

8. قصص أسرى فلسطينيّين من حملة الجنسيّة الإسرائيليّة 77

9. تلخيص 87

تـوطـئة

منذ الهُجوم المُروّع بقيادة حركة حماس على بلدات ونشاطات مدنيّة في منطقة غلاف غزّة يوم السّابع من أكتوبر 2023، نتعرّض كلّ يوم للمزيد والمزيد من الفظائع والجرائم التي كان يصعب تخيّلها حتى وقت قريب. عشرات آلاف القتلى المدنيّين، أحياء بأكملها مدمّرة، أكثر من مليون إنسان أضحوا فجأة نازحين، مواطنون اختُطفوا وهُم محتجزون كأوراق مساومة. في الضفة الغربيّة يستشري عُنف المستوطنين، تهجير جماعيّ لسكّان التجمّعات الفلسطينيّة وعُنف منفلت تمارسه القوّات الإسرائيليّة. كوارث لا تُعدّ ولا تُحصى، كلّها اقترفتها يد الإنسان' كوارث لا يتقبّلها عقل ولا يتحمّلها قلب. وسط هذا الواقع الماساويّ تُجرى في اجهزة الدّولة تغييرات هيكلية مُرعبة ومُتجاوزة كلّ حدّ ضمن استغلال ساخر لمشاعر الفقد والخوف وشهوة الانتقام التي اجتاحت البلاد من أقصاها إلى أقصاها.

يتناول هذا التقرير مُعاملة الأسرى الفلسطينيّين وحبسهم في ظروف لا إنسانيّة في السّجون الإسرائيليّة منذ السّابع من أكتوبر. في إطار البحث والإعداد لهذا التقرير تمّ تسجيل إفادات أدلى بها 55 من الشهود الفلسطينيّين، ممّن احتُجزوا في السّجون ومرافق الحبس الإسرائيليّة خلال هذه الفترة. من بين الشهود 30 من سكّان الضفة الغربيّة بما فيها شرقيّ القدس، 21 من سكّان قطاع غزّة، وأربعة مواطنون في دولة إسرائيل.

الإفادات أدلى بها الشهود بعد إطلاق سراحهم من السّجن، غالبيتهم الساحقة بدون محاكمة. من إفاداتهم يتّضح واقع تحكمه سياسة هيكلية ومُمنهجة قوامها التنكيل والتعذيب المستمرّين لكافّة الأسرى الفلسطينيّين، بما يشمل العُنف المتكرّر القاسي والتعسّفيّ والاعتداء الجنسيّ والإهانة والتحقير والتجويع المتعمّد وفرض ظروف نظافة صحّية متردّية والحرمان من النوم ومنع ممارسة العبادة وفرض عقوبات على ممارستها ومصادرة جميع الأغراض المشتركة والشخصيّة ومنع العلاج الطبيّ المناسب. هذا كلّه وأكثر منه يرد وصفه في الإفادات مرّة تلو المرّة، بتفصيل وتكرار مُرعبَين. تبيّن إفادات الأسرى نتائج عمليّة سريعة تحوّل في إطارها أكثر من اثني عشر من مرافق الحبس الإسرائيليّة، مدنيّة وعسكريّة، إلى شبكة معسكرات هدفها الأساسيّ التنكيل بالبشر المحتجزين داخلها. كلّ من يدخل أبواب هذا الحيّز، محكوم بأشدّ الألم والمُعاناة المتعمّدين وبلا توقّف، حيز يشغل عمليّاً وظيفة مُعسكر تعذيب.

على مرّ السّنين زجّت إسرائيل بمئات آلاف الفلسطينيّين في السّجون الإسرائيليّة، التي لطالما استُخدمت كأداة للقمع **والتحكّم** بالسكّان الفلسطينيّين أكثر من أيّ استخدام آخر. قصّة الشهود التي نوردها هنا هي قصّة آلاف الفلسطينيّين، سكّان المناطق المحتلّة ومواطني إسرائيل الذي اعتُقلوا منذ بدء الحرب، مثلما هي قصّة الأسرى الفلسطينيّين الذين كانوا يقبعون في السّجون الإسرائيليّة من قبل وعاشوا بلحمهم التطرّف الدراماتيكيّ في تعامُل سلطات السّجون مع الأسرى الفلسطينيّين[1] منذ ذلك الحين.

عشيّة الحرب بلغ عدد الأسرى الفلسطينيّين المصنّفين "سجناء أمنيّون" 5,192 منهُم نحو 1,319 سُجنوا دون محاكمة ويُعرّفون "معتقلون إداريّون". وتفيد معطيات من بداية تمّوز 2024 أنّ عدد الأسرى الفلسطينيّين في السّجون ومرافق الحبس الإسرائيليّة يبلغ 9,623 من بينهم 4,781 معتقلاً دون مُحاكمة ودون إبلاغهم بالشبهات ضدّهم

1 في هذا التقرير تشمل الإشارة إلى "الأسرى الفلسطينيّين" أيضاً الموقوفين والأسرى أو "المعتقلين الإداريّين" الفلسطينيّين الذين صنّفتهُم الدولة "سجناء أمنيّون".

ودون منحهم حقّ الدّفاع عن أنفسهم[2] خلال أشهُر الحرب اعتُقل آلاف آخرون من الفلسطينيّين لفترات زمنيّة مختلفة ثمّ أطلق سراحُهم دون تقديم لوائح اتّهام ضدهم.

اعتُقل الأسرى في ملابسات مختلفة وتعدّدت مسوّغات اعتقالهم. أطبّاء ونساء أكاديميّات ومُحامون وطلبة جامعات وأطفال وقيادات سياسيّة. بعضهم سُجن لأنّه عبّر عن تعاطفه مع عذابات الفلسطينيّين. بعضهم سُجن كجزء من النشاط العسكريّ في قطاع غزّة وكان مسوّغ الاعتقال الوحيد أنّه ينطبق عليهم تعريف المصطلح المُبهم "رجال في سنّ القتال". بعضهُم سُجن بسبب شُبهة، لها أساس أو لا، أنّهم ناشطون في منظمات فلسطينيّة مسلّحة أو يؤيّدونها. طيف واسع من الناس من مناطق مختلفة ويحملون آراء سياسيّة مختلفة لكنّ القاسم المشترك الوحيد بينهم أنّهم فلسطينيّون. هؤلاء وجدوا أنفسهم مكبلّي الأيدي ومعصوبي الأعيُن في طريقهم إلى زنازين الحبس لفترة غير معلومة.

الواقع الذي وصفه الأسرى الشهود في إفاداتهم لا تفسير له سوى أنّه نتيجة لعمليّة تجريد متواصل للفلسطينيّين من إنسانيتهم كجماعة أمام الرأي العامّ الإسرائيليّ. هذه العمليّة، المتواصلة بدرجات مختلفة من الحدّة منذ النكبة وإقامة دولة إسرائيل، قد تعمّقت في ظلّ الحرب إلى أن أضحت مركّباً مقبولاً وسائداً في الخطاب العامّ داخل إسرائيل. الدّعوات الصّريحة لإبادة الشعب الفلسطينيّ والترحيل الجماعيّ التي أطلقتها شخصيّات اعتباريّة وقيادات سياسيّة أصبحت أمراً عاديّاً[3] الإعلام الإسرائيليّ يروّج ويطبّع مثل هذه الدّعوات التحريضيّة، ويكاد لا ينشر شيئاً عن الضحايا في الجانب الفلسطينيّ، ومعظم الجُمهور اليهوديّ في إسرائيل يُبدي لا مبالاة تجاه مقتل عشرات آلاف المدنيّين في قطاع غزّة والمئات منهُم في الضفة الغربيّة. هذه هي الخلفيّة الاجتماعيّة التي تسمح بتصوّر التنكيل بالأسرى الفلسطينيّين أمراً مقبولاً بل مرغوباً.

تغيير هيكلي: خطّة مرْسومة

ارتكاب التنكيل بهذه المنهجيّة والاستمراريّة، والتي يتكرّر وصفُها في إفادات عشرات الشهود الذين احتُجزوا في مختلف مرافق الحبس، لا تترك مكاناً للشك بأنّ الأمر ينمّ عن سياسة محدّدة ومرْسومة وعلنيّة تتّبعها سلطات السّجون الإسرائيليّة.[4] هذه السّياسة يتمّ تطبيقها بقيادة الوزير المسؤول عن مصلحة السّجون إيتمار بن جْفير (فيما يلي: "الوزير المسؤول" أو "الوزير") وبدعم تامّ من حُكومة إسرائيل ورئيس حكومتها. التنكيل الجماعيّ الذي يرتكبه عشرات السجّانين علناً في شتّى مرافق الحبس طيلة أشهُر ما كان لهُ أن يحدُث لولا أنّه وجد من يدعمه ويشجّعه.

2 يُنظر هُنا – الموقع الإلكتروني لمركز الدفاع عن الفرد. من بين السّجناء الـ 4,781 المحتجزين دون محاكمة هناك 3,379 مصنّفون "معتقلون إداريّون" و1,402- مصنّفون "مقاتلون غير شرعيّين".

3 يُنظر تغطية في موقع العين السّابعة حول هذا الموضوع.

4 في تقرير نشرته القناة 14 يوم 1.2.2024 أظهر جولة في سجن "كتسيعوت" ومقابلة هناك مع قائد السّجن العميد يوسف خنيفس. ورد في التقرير وصْف احتجاز أشخاص من حماس في ظروف قاسية كمحصّلة لسياسة وزير الأمن الداخليّ إيتمار بن جفير. يُنظر أيضاً تقرير نُشر بتاريخ 25.2.24 في صحيفة "ميشبحا" (عائلة) التابعة للمتديّنين الحريديم، عرض انطباعات من زيارة لسجن "كتسيعوت" جرت بعد 7 أكتوبر، حيث ذكر المُراسل أنّه انضمّ إلى قوّة "كيتر" أثناء عدّ سجناء واحد من 4 إجراءات عدد على مدار اليوم.

منذ اليوم الذي تولّى فيه المنصب، قبل الحرب، يروّج الوزير المسؤول لسياسة واضحة ومُعلنة تتوافق مع رؤيته السّياسيّة وتتجلّى في دَوْس الحقوق الأساسيّة للأسرى الفلسطينيّين المحتجزين لدى إسرائيل وإذلالهم. وهو يقوم بذلك عبر التغييرات التشريعيّة والتعيينات بدوافع سياسيّة[5] والتصريحات العلنيّة الرّامية إلى نشر الرّوح الجديدة "روح القائد" وترسيخها في الأذهان.

بذور الكارثة كان يمكن العثور عليها في السّنوات الأخيرة داخل سلسلة من الخطوات السّياسيّة الرّامية إلى تسوئة ظروف سَجن الأسرى الفلسطينيّين. ولكن هناك بالتحديد سلسلة من القرارات اتّخذتها الحكومة والوزير بن جفير قبل اندلاع الحرب بأشهُر كثيرة وكانت تشير إلى تغيير أعمق في السّياسة. منها أنّ الوزير بن جفير أوعز بتقييد الزيارات العائليّة لدى السّجناء الفلسطينيّين[6] وإلغاء فُرصة الإفراج الإداريّ.[7] التغييرات التي قادها الوزير اشتملت أيضاً على قرارات كان هدفها الوحيد التجبّر المحض، مثال تقصير وقت الاستحمام المخصّص للأسرى[8] وإلغاء إمكانيّة إعداد طعامهم بأنفسهم وشراء احتياجات مختلفة من "الكانتينة".[9]

الهجوم الإجرامي الذي قامت به حركة حماس ومنظّمات فلسطينيّة مسلّحة أخرى في 7 أكتوبر وإلحاق الأذى المتعمّد وواسع النطاق بالمدنيّين – بما في ذلك قتل نحو 1,200 إسرائيليّ بضمنهم قرابة 800 مدنيّ، واختطاف نحو 250 شخصاً بعضهم ما زالوا مُحتجزين كرهائن حتى اليوم – أصاب المجتمع الإسرائيليّ بأسْره بصدمة نفسيّة شديدة وأثار مخاوف عميقة وولّد رغبة في الانتقام لدى أوساط واسعة منه. هذه المشاعر كانت بمثابة تُربة خصبة للحكومة والوزير المسؤول وفُرصة سانحة لتطبيق تعاليمهم العنصريّة والقومجيّة على نحوٍ أشد بواسطة أجهزة القمع العاملة تحت أيديهم. بسُرعة قياسيّة أصبحت مصلحة السّجون الإسرائيليّة هيئة على صورة الوزير المسؤول وتعمل بروحه. على سبيل المثال، في مَعرض وصْفه مُفاخراً بظروف احتجاز الأسرى تحت إمرته قال قائد سجن النقب "كتسيعوت" العميد يوسف خنيفس[10]: "معظم الوقت هُم عمليّاً داخل الزنازين، 23 ساعة من 24، ما عدا أولئك الذين في الخيام. [...] يوجد في كلّ زنزانة من 10 إلى 12 مخرّب. الزنازين الآن تفيض [بالسّجناء] لأنّنا في حالة طوارئ. لديهم فرشة وبطّانيّة، بظروف الحدّ الأدنى المطلوبة في القانون". وأضاف خنيفس موضحاً: "من ناحيتنا كلّهم مخرّبون. ضيّقنا الظروف إلى الحدّ الأدنى". أمّا كوبي يعقوبي، المقرّب من بن جفير والذي عيّنه بنفسه مفوّضًا لسُلطة السّجون في خضمّ الحرب، فقد أعلن مع تولّيه منصبه[11] أنّه يعتزم إحداث "ثورة" في المؤسّسة وفقاً لسياسة الوزير، وأنّ تسوئة ظروف حبس الأسرى الفلسطينيّين ستوضع على رأس سلّم أولويّاته.

أمّا المؤشّر الذي يدلّ بأشدّ الوُضوح على خُطورة الوضع وعُمق الانحطاط الأخلاقيّ للسّجون الإسرائيليّة فهو عدد الأسرى الفلسطينيّين الذين لاقوا حتفهم أثناء احتجازهم لدى إسرائيل – نحو 60 شخصاً على الأقلّ. من هؤلاء 48 معتقلًا من سكّان قطاع غزّة، بعضُهم فارق الحياة في معسكرات الاعتقال التي أقامها الجيش، وبعضهم الآخر قبل الوُصول إلى تلك المُعسكرات، ويبدو أنّ هؤلاء توفّوا نتيجة تعامُل الجنود الإسرائيليّين معهُم بعُنف شديد أثناء نقلهم

5 عن قرار بن جفير إنهاء عمل المفوّض كيتي بيري واستبدالها باللواء كوبي يعقوبي، والذي يُعتبر من مقرّبيه، يُنظر هُنا.

6 يُنظر موقع Ynet بخصوص التداعيات الأمنيّة لسياسة الوزير.

7 يُنظرموقع "**يسرائيل هيوم**" (إسرائيل اليوم) بخصوص قرار الوزير وما ترتّب عليه من زيادة الاكتظاظ في السّجون.

8 يُنظر موقع Ynet بخصوص قرار الوزير كجزء من سياسته الشاملة وبضمنها تسوئة ظروف معيشة السّجناء الفلسطينيّين.

9 يُنظر موقع Ynet بخصوص قرار الوزير منع السّجناء من إعداد الخبز لسدّ احتياجاتهم.

10 يُنظر مقابلة مع قائد سجن النقب "كتسيعوت" العميد يوسف خنيفس **في موقع والا**.

11 يُنظر تقرير في موقع Ynet عن رسالة أرسلها اللواء كوبي يعقوبي لدى تولّيه المنصب إلى كبار القادة في مصلحة السّجون.

من قطاع غزّة إلى إسرائيل.[12] حسب متابعة بتسيلم فأنّ نحو 12 فلسطينيّاً آخر قد فارقوا الحياة وهُم تحت وصاية مصلحة السّجون، بعضهم في ظروف تثير وبقوّة شبهات تنكيل وتعمُّد منع العلاج الطبّي.

السّجن الجماعيّ للفلسطيّين على يد إسرائيل منذ 7 أكتوبر، التنكيل المُمنهج بالأسرى واحتجازهم في ظروف لا إنسانيّة، بما في ذلك ارتكاب جريمة التعذيب بشكل منهجيّ ومُتواصل وعلى نطاق واسع، كلّها تشكّل انتهاكاً صارخاً ومُشيناً بقواعد وواجبات كثيرة ينصّ عليها القانون الإسرائيليّ وقانون حقوق الإنسان الدوليّ وقوانين الحرب والقانون الدوليّ الإنسانيّ. ولا يقلّ أهمّية عن ذلك، أنّ إسرائيل داست بأفعالها وبكلّ فظاظة أسُس الأخلاق الإنسانيّة وحقوق الإنسان المكفولة بأشدّ الحرْص للسّجناء المحتجزين تحت وصاية الدولة.

في مُواجهة هذا كلّه، من يُفترض أن يكونوا بحُكم مهنتهم العين السّاهرة على حراسة وحفظ سُلطة القانون والدّفاع عن حقوق الإنسان قد طأطأوا رؤوسهم بخُنوع أمام سياسة بن جفير، وسمحوا بنزْع إنسانيّة الأسرى وجَعْل التنكيل بهم "تعليمات التشغيل" للنظام بأسْره. والنتيجة هي منظومة مختصّة بالتعذيب والتنكيل، منظومة تحتجز في كلّ لحظة آلافاً مؤلّفة من الفلسطينيّين، معظمهم دون مُحاكمة، وكلّهم في ظروف لا إنسانيّة.

حول مشروع السَّجن الخاص بنظام الأبارتهايد الإسرائيليّ

لم تبدأ قصّة مشروع السَّجن الإسرائيليّ في 7 أكتوبر أو بتعيين إيتمار بن جفير وزيراً للأمن القوميّ، بل إنّ جذوره أعمق بكثير. لأجل فهم تامّ للوضع الحاليّ، مهما بلغت فظاعته، يجب أن نفحص موقع مشروع السَّجن الذي أنشأته إسرائيل والدّور المركزيّ الذي يلعبه في قمع الشعب الفلسطينيّ اجتماعيّاً وسياسيّاً على مرّ السّنين.

يشكّل نظام السَّجن الإسرائيليّ إحدى آليّات الدّولة السياسية التي تسخّرها إسرائيل لأجل حِفظ التفوّق اليهوديّ في المساحة الممتدّة بين النهر والبحر، وعلى وجه التعيين هو أكثرُها عُنفاً وقمعاً. طوال عشرات السّنين لجأت إسرائيل إلى سَجن مئات آلاف الفلسطينيّين بشتّى طبقاتهم وشرائحهم السكّانيّة لكي تُضعف وتمزّق النسيج الاجتماعيّ والسياسيّ الفلسطينيّ. ويكفي لكي نفهم ذلك، أن نتمعّن بحجم ونطاق مشروع السَّجن الإسرائيليّ على مرّ الزمن: وفقاً لتقديرات مختلفة، سجنت إسرائيل منذ العام 1967 أكثر من 800 ألف فلسطينيّ وفلسطينيّة من الضفة الغربية (بما في ذلك شرقيّ القدس) وقطاع غزّة، أي نحو 20% من مُجمل السكّان ونحو 40% من الرّجال الفلسطينيّين.[13]

دائرة المُعاناة والأثر الوعيويّ الناجمَين عن تجربة السّجن لا يقتصران على الأسير نفسه. سَجن أيّ شخص يؤثّر أيضاً على أسرته وأقاربه ومعارفه وحتى على الجماعة كلّها. ليس عبثاً أصبحت السّجون الإسرائيليّة جزءاً لا يتجزّأ من الكينونة الفلسطينيّة والروح الوطنيّة الفلسطينيّة. معنى حجم مشروع السَّجن الإسرائيليّ أنّه تكاد لا توجد أُسرة فلسطينيّة لم يمرّ أحد أبنائها أو بناتها بتجربة السّجن الإسرائيليّ. أطفال جرّبوا غياب أحد والديهم في سُجون إسرائيل' نساء ورجال اضطرّ أحدُهم إلى تربية الأولاد وحده في غياب الآخر داخل سُجون إسرائيل' آباء وأمّهات غُيّب أبناؤهم داخل سُجون إسرائيل وأحياناً لسنوات طويلة' عائلات صرفت أموالاً طائلة بل وغرقت في الدّيون لكي تموّل تكاليف معركتها

12 صحيفة "هآرتس": الجيش يحقق في وفاة 48 فلسطينيّاً لاقوا حتفهم منذ 7.10.23 وحتى اليوم أثناء اعتقالهم أو نقلهم أو سجنهم على يد جنود

13 يُنظر "Ben-Natan, "The Boundaries of the Carceral State: Accounting for the Role of Military Incarceration.

القضائيّة' تلاميذ مدارس اختفى زُملاؤهم فجأة من الصفّ دون أيّ تفسير. عواصف قويّة تجتاح العلاقات الأسَريّة والاجتماعيّة بقوّة عندما يُرسَل أيّ شخص وراء أسوار السجون.

إضافة إلى ذلك، اعتماد سكّان المناطق المحتلّة على العمل في إسرائيل كمصدر معيشة رئيسيّ ونظام التصاريح الإسرائيليّ الذي يمنع تصاريح العمل في إسرائيل عمّن كانوا أسرى، كلاهُما ينجم عنه استمرار تأثير العواقب الاقتصاديّة للسّجن على أُسَر الأسرى. وهناك آثار أخرى طويلة المدى تلازم الأسير وأسرته بعد خُروجه من السّجن أيضاً. في كثير من الحالات يواجه الأسرى صعوبة في الاندماج مجدّداً في الحياة المدنيّة والعودة إلى مسار الحياة الذي انقطع مع دُخولهم السّجن. يحدث هذا الأمر للأسرى الفتية حيث ينقطع مسار حياتهم الدراسيّ، كما يحدث للبالغين إذ يصعُب عليهم العودة إلى مُزاولة عملهم والقيام بدورهم كآباء وأمّهات.

إضافة إلى الهزّة التي تعصف بالعائلات هناك انعدام اليقين الذي يُحيط بمصير أعزّائها المُحتجزين خلف أسوار السّجن. خلال الأشهُر الأخيرة وعلى خلفيّة الحرب المستمرّة، غيّبت إسرائيل لفترات طويلة آلاف الفلسطينيّين، معظمهم من سكّان قطاع غزّة وكثيرون منهُم ما زالوا مفقودين حتى إعداد هذا التقرير. هذه المُمارسة، المسمّاة "الإخفاء القسري"، كانت تحدث في الماضي لكنّها باتت رائجة جدّاً في الأشهُر الأخيرة. في الإفادات التي جمعتها بتسيلم يصف الشّهود كيف يصبح الأسرى بعد اعتقالهم كأنّما اختفوا عن وجه الأرض. عائلاتهم لا تجد وسيلة للاستفسار عن المكان الذي يُحتجزون فيه أو عن وضعهم الصحّي، وبالتأكيد لا تستطيع زيارتهم لأنّ الزيارات مُنعت قطعيّاً في جميع السّجون. تعيش العائلات حالة انعدام لليقين وسط الذُّعر الذي لا يفارقها والقلق على مصير أعزّائها.

لدى تفحّص ظاهرة سَجن السكّان الفلسطينيّين على يد إسرائيل، يتّضح تماماً أنّها لِبنة أخرى وهامّة في منظومة القمع التي يتحكّم من خلالها نظام الأبارتهايد الإسرائيليّ برعاياه الفلسطينيّين. النطاق الهائل لهذه الظاهرة يوضح أنّ أحد أهداف مشروع السّجن الإسرائيليّ، أسْوة بمُمارسات إسرائيليّة أخرى تجاه الفلسطينيّين، "كيّ وعي" السكّان وتفكيك النسيج الجماعيّ. التهديد الدّائم بالاعتقال والسَّجن والآثار المترتّبة عليهما غايته أن يوضح لكلّ فلسطينيّ أنّ عليه الامتناع عن المشاركة في أيّ نشاط سياسيّ أو نقاش سياسيّ يتناول حياته ومستقبله تحت حُكم إسرائيل، وأنّ أيّة محاولة لمقاومة القمع والأبارتهايد الإسرائيليّ، مهما كانت خافتة، قد يكون الردّ عليها سجنه دون مُحاكمة، ضمن استخدام العُنف وحتى التعذيب الشديد.

منذ لحظة الاعتقال تبدأ عمليّة تجريد صفة الإنسانيّة ومحو الهُويّة الفرديّة وجَعل كلّ أسير وأسيرة جزءاً من كُتلة متجانسة لا وجهَ لها. سواءٌ أكنّا نتحدّث عن طبيب مُسنّ من قطاع غزّة أو فتىً من شرقيّ القدس أو طالبة جامعيّة من حيفا أو ناشط في الذراع العسكريّ لتنظيم مسلّح. مُجرّد سَجنهم – أكان مبرّراً أو تعسّفيّاً أو قانونيّاً أو مخالفاً للقانون – يحوّلهُم إلى "حيوانات آدميّة" وإلى "مخرّبين". هكذا يُصبح مسموحاً التجبُّر بهم ودَوْسُ كرامتهم وسلب حقوقهم. العُنف الوحشيّ والتعسّفيّ ومنع العلاج الطبيّ عن إنسان يعاني جُروحاً وأمراضاً ومنع الغذاء والماء عن سجناء محشورين داخل زنازين مكتظّة – كلّ هذا ما كان مُمكناً لو نظر إليهم السجّانون على أنّهم بشر.

نجد في أساس "مشروع السَّجن" المنطق نفسه الذي يُحرّك نظام الأبارتهايد الإسرائيليّ في مجالات أخرى. الفصل بين الأسرى سكّان قطاع غزّة وسكّان الضفة الغربيّة ومُواطني إسرائيل الفلسطينيّين، وإخضاعُهم لمنظومة قوانين وممارسات مغايرة حيناً أو مشابهة حيناً آخر، يعكس طريقة النظام الإسرائيليّ في تفكيك وتركيب الجماعات الفلسطينيّة وفقاً لاحتياجاته. هكذا أيضاً العُنف التعسّفيّ الذي يندلع دون سبب أو تفسير، والرُّعب الذي يُلقيه السجّانون في قُلوب

الأسرى، كلاهُما مشابه في جوهره للعُنف اليوميّ المُمارَس لحِفظ نظام الاحتلال والأبارتهايد الإسرائيليّ. الوضع الذي يُخالف فيه السجّانون بشكل منهجيّ القوانين التي سنّتها إسرائيل نفسها مشابه للطريقة التي يُخالف بها الجنود وعناصر الشرطة الإسرائيليّون وبشكل منهجيّ مرّة تلو المرّة التعليمات والأوامر في المناطق المحتلّة أو طريقة تعامُلهم مع الأقليّة الفلسطينيّة في إسرائيل. وهكذا حتى الواجبات الجزئيّة التي قبلت إسرائيل الالتزام بها كقوّة احتلال لا تطبّق على أرض الواقع.

"مشروع السّجن" هو أحد الأساليب الأكثر تطرّفاً وعُنفاً التي تعمل من خلالها منظومة السّيطرة الإسرائيليّة ضدّ الفلسطينيين وهي من أكثرها وضوحًا ووحشية. الإفادات التي أدلى بها الأسرى الذين أُفرج عنهم، أمام بتسيلم والتي نوردها في هذا التقرير تقدّم وصفاً لطيفٍ واسع من آليّات التحكّم والقمع. أهميّة هذه الإفادات لا تقتصر على وصف الواقع المُرعب الذي يسود داخل السّجون ومرافق الحبس الإسرائيليّة منذ 7 اكتوبر، وإنّما هي تصف وتدلّ على واقع أوسع بكثير.

على خلفيّة الدّور السياسيّ الذي تلعبه منظومة السّجون، وعمليّة متسارعة من تجريد الفلسطينيين من إنسانيّتهم من قبل المجتمع الإسرائيليّ – حكومة يمينيّة متطرّفة، جهاز قضائيّ ضعيف ومجنّد، ووزير مسؤول يُفاخر بانتهاك حقوق الإنسان – تحوّلت هذه المنظومة إلى أداة قمع واسعة النطاق تعمل ضدّ الفلسطينيّين بمنهجيّة وتعسّفيّة، أداة ذخيرتُها التعذيب.

إفادات الشهود الواردة أدناه تقصّ كيف تحوّلت منظومة السّجون الإسرائيليّة إلى شبكة من مُعسكرات تعذيب.

1.
مـقـدّمـة

1.
مقدّمة

في الأيّام الأولى بعد 7 أكتوبر اعتقلت إسرائيل على نحو مخالف للقانون آلاف العمّال الفلسطينيّين الغزّيّين الذي كانوا في تلك الأثناء داخل أراضي إسرائيل ويحملون تصاريح عمل قانونيّة.[14] نُقل مئات من المعتقلين إلى مكان مجهول، وبعضهم لا يزال محتجزاً حتى اليوم دون إبلاغ عائلاتهم أو أيّة جهة أخرى من طرفهم عن اعتقالهم أو مكان احتجازهم. حاولت العائلات ومحامون من طرفها ومنظمات حقوق إنسان أن تستفسر عمّن تشملهم قوائم أو سجلات المعتقلين وعن أماكن احتجازهم، لكنّ جميع هذه المحاولات قد صُدّت ورُفض التعامُل معها. كذلك رفضت المحكمة العُليا الالتماسات التي طالبت بالحصول على معلومات، حيث تبنّت المحكمة موقف الدّولة حين قالت إنّه لا يوجد ما يُلزمها بتقديم هذه المعلومات.[15]

كان إخفاء السكّان الغزيّين من الفضاء العامّ وحبسهم مقدّمة لسلسلة من الأفعال والممارسات، بما يشمل التنكيل والتعذيب اللّذين تمارسهُما إسرائيل منذ بدء الحرب على نحوٍ منهجيّ ومُثابر في كلّ ما يتعلّق بالمعتقلين والأسرى الفلسطينيّين عُموماً – سكّان الضفة الغربيّة بما فيها شرقيّ القدس وسكّان قطاع غزّة والفلسطينيّون من حمَلة الجنسيّة الإسرائيليّة. في إفادات الشهود التي سنوردها أدناه وصفٌ للرّوتين الجديد والخطير الذي أرْسته إسرائيل في كلّ ما يتعلّق بالأسرى الفلسطينيّين في سجونها، والذي تمّ تصميمه جوانب منه على الأقله وفقاً لرّؤية وزير الأمن القوميّ.[16] وتشمل هذه السّياسة فيما تشمل: التعنيف الجسديّ والنفسيّ المتواصل، منع العلاج الطبّي، التجويع، الحرْمان من الماء، الحرمان من النوم، مصادرة جميع الأغراض الشخصيّة وغير ذلك. الصّورة العامّة تنمّ عن تنكيل وتعذيب وفقاً للأوامر وعلى نحوٍ يخالف تماماً واجبات إسرائيل، سواء التي يُلزمها بها القانون الإسرائيليّ أو القانون الدوليّ، كما سنفصّل لاحقاً.

كانت المرحلة التالية إحكام غلق السّجون في وجه أيّة رقابة خارجيّة وذلك عبر منع مقابلة المحامين، إلغاء الزيارات العائليّة ومنع دُخول جهات مهمّتها الإشراف والمراقبة.[17] احتجاز آلاف المعتقلين دون أيّة رقابة قضائيّة طوال أسابيع وأحياناً أشهُر طويلة، ومنع دُخول مندوبي الصّليب الأحمر الدّوليّ ومندوبي منظّمات حقوق إنسان إلى السّجون – كلّ هذا كان ممكناً بفعل أنظمة الطوارئ والأوامر المؤقتة بذريعة "احتياجات متغيّرة" زُعم أنّها ناجمة عن استمرار الحرب.[18] أمّا على الصّعيد الفعليّ فقد كان هدف هذه الخطوات خلق قطيعة تامّة – هي في حدّ ذاتها انتهاك

14 يتّضح من بلاغ صادر عن سُلطة السّجون أنّ عدد السّجناء الكليّ (سجناء جنائيون وأسرى "أمنيون") حتى صباح 20.6.24 بلغ 21,801، ما يعني أكثر من 5,440 سجيناً زيادة منذ اندلاع الحرب (قبل الحرب كان عدد السّجناء 16,353). يُنظر **تقرير** ظروف الحبس عقب الحرب الصادر عن المرافعة العامة. وفقاً لمعطيات مركز الدفاع عن الفرد، في تمّوز 2024 بلغ عدد المعتقلين والسّجناء والمعتقلين الإداريّين المعرّفين "أمنيّين" نحو 10,000 في مرافق الحبس المختلفة في إسرائيل. يُنظر هنا.

15 يُنظر على سبيل المثال محكمة العدل العُليا، ملفّ 7439/23 الواحد وآخرون ضدّ جيش الدفاع الإسرائيليّ (يوم 31.10.23)' محكمة العدل العُليا، ملفّ 7637/23 قشطة وآخرون ضدّ جيش الدفاع الإسرائيليّ (يوم 6.11.23)' محكمة العدل العُليا، ملفّ 7946/23 أبو عابد 567 وآخرون ضدّ جيش الدفاع الإسرائيليّ وآخرين (يوم 13.11.23)' محكمة العدل العُليا، ملفّ 9021/23 وادي – 61 وآخرون ضدّ جيش الدفاع الإسرائيليّ (يوم 18.2.24).

16 يُنظر هنا، يُنظر توجّهات المستشارة القضائيّة إلى الحكومة لأجل الحصول على توضيحات من وزارة الأمن الداخليّ حول ظروف حبس السجناء "الأمنيّين" في السجن هنا; وأيضاً هنا' الوزير بن جفير ردّ على ذلك عبر حسابه على "تويتر".

17 التقرير الأوّل الذي أعدّته المرافعة العامّة حول ظروف السّجن والسّجناء في سلطة السّجون نُشر فقط بعد نحو 4 أشهُر على دُخول الحرب وفي6.2.24 (يُنظر موقع المرافعة العامّة هنا: وأيضاً، بسبب سياسة وزير الأمن القوميّ مُنعت زيارات مندوبي الصّليب الأحمر. يُنظر هنا.

18 قانون سَجن المقاتلين غير الشرعيّين تعديل رقم 4 وأمر مؤقت – سيوف حديديّة، 2023، كتاب القوانين 3203 ص 780 (في ما يلي: أمر مؤقت).

لحقوق الإنسان المكفولة للأسرى ومخالفة لواجبات إسرائيل المُلزمة وفقاً للقانون الدوليّ – بين السّجون والعالم الخارجيّ ومنع الحدّ الأدنى من الرقابة والإشراف على ما يجري خلف أسوارها.

الانتقال من أعمال انتقام عفويّة إلى إنتاج نظام ثابت ومنهجيّ يقوّض تمامًا جميع الضوابط التي وُضعت لكي تحفظ وتكفل للأسرى الفلسطينيّين حقوق الإنسان الأكثر أساسيّة – هذا الانتقال لم يحدث في فراغ قضائيّ. لم يكن لهذا الانتقال أن يحدث منذ البداية لو أنّ الحكومة لم تُسئ استخدام صلاحيّاتها لكي تفرض "أنظمة طوارئ" صارمة ومؤذية دون المرور بمراحل التشريع المعتادة – الخاضعة لقدْرٍ من الرقابة والإشراف مقلصة مدى تدخّل المحكمة بحيث لا يمكنها أن تتدخّل بسهولة وتأمر بتغيير أو إلغاء تشريع رئيسيّ

كلّ واحدة من إفادات الشهود التي سنوردها أدناه تعكس على الصعيد الشخصيّ صدمة نفسيّة عاشها مقدّم/ـة الإفادة، لكنّها تتضافر سويّة لتشكّل وصفاً مفصّلاً للواقع الصّعب القائم اليوم خلف أسوار السّجون في إسرائيل، ولائحة اتّهام خطيرة ضدّ جميع الضّالعين – بدءاً بمفوّض سُلطة السّجون والمستشار القضائيّ لسُلطة السّجون، مُروراً بالنيابتين المدنيّة والعسكريّة ثمّ وُصولاً إلى محكمة العدل العُليا.

توفّر إفادات الشهود وصفاً تفصيليًا ومتكررًا لطبيعة آليّة "الطوارئ" الناشئة والتي أضحى "الاستثناء" فيها هو القاعدة الوحيدة التي تنظّم الحيّز داخل أسوار السّجن. لقد تحوّل هذا الحيّز إلى "ثقب أسود معياريّ" حيث "لا حقوق ولا حماية"[19] للأسرى الفلسطينيّين، وحيث هُم معرّضون في كلّ وقت لسطوة السّلطة العنيفة الجبرية والتعسّفيّة، مجرّدين تماماً من إنسانيّتهم، معزولين ومتروكين لمصيرهم.[20]

يستند هذا التقرير إلى مقابلات أجرتها بتسيلم مع 55 أسيراً محرّراً ومع أفراد من عائلات أسرى لا يزالون رهن السّجن منذ بدء الحرب وحتى اليوم.[21] جميع الشهود – نساءً ورجالاً ومسنيّن وشبّاناً، من الضفة الغربيّة ومن قطاع غزّة ومن أراضي دولة إسرائيل – تمّ إطلاق سراحهم بعد 7 أكتوبر. احتُجزوا في مراكز اعتقال عسكريّة ومدنيّة مختلفة داخل إسرائيل والضفة الغربيّة.[22] سجل باحثو بتسيلم الميدانيّون الإفادات – معظمها في لقاء مباشر مع الشاهد أو

في إطار الأمر المؤقت جرى من حين لآخر تمديد فترات السّجن المؤقتة' فترة ما قبل الرّقابة القضائيّة' وفترة منع مقابلة محام، وأيضاً جرى تغيير طريقة إجراء الرّقابة القضائيّة. هنالك في هذا الشأن التماس لا يزال قيد النظر لدى محكمة العدل العليا، رقم 1414/24 لجنة مناهضة التعذيب في إسرائيل وآخرون ضدّ كنيست إسرائيل وآخرين (في ما يلي: "المحكمة العليا في شأن منع الرقابة القضائيّة").

19 محكمة العدل العليا، ملفّ 1892/14 جمعيّة حقوق المواطن وآخرون ضدّ وزير الأمن الداخليّ وآخرين، الفقرة 33 في قرار حُكم القاضي روبنشطاين، نائب رئيسة المحكمة (13.6.2017).

20 في إطار جلسات مناقشة الرقابة القضائيّة في المحكمة العليا (المذكور أعلاه في ملاحظة هامش رقم 18) التي عُقدت مؤخراً، طُلب من الدولة أن تردّ على طلب المحكمة إنشاء آليّة لفحص شكاوى المعتقلين بخصوص ظروف سَجنهم وذلك إزاء الفترات الطويلة المحدّدة في القانون إلى حين إجراء رقابة قضائيّة أو مقابلة محامٍ. يُنظر هنا.

21 لقراءة الإفادات الكاملة، يُنظر موقع بتسيلم.

22 قائمة مرافق الحبس ذات الصّلة: "سْديه تيمان"، سجن النقب ("كتسيعوت")، "مجيدو"، "جلبوع"، معسكر "عتسيون"، نفحة، "كيشون"، الرملة، "أشكلون"، "عوفر"، الدامون، "رامون"، "عناتوت"، بئر السّبع، "هشارون"، المسكوبيّة.

الشاهدة، وفي حالات قليلة سجلوها هاتفيّاً. أدلى الشهود بإفاداتهم باللّغة العربيّة ثمّ تُرجمت إلى العبريّة. بعد ذلك أجريت عمليّة تحقّق من التفاصيل الواردة فيها عبر تقاطعها مع إفادات أخرى أو منشورات موثوقة. بعض الشهود طلبوا البقاء مجهولين، علماً أنّ تفاصيلهم محفوظة لدى بتسيلم لكنّها ليست للنّشر. المقتطفات الواردة هنا تمثّل جزءاً من الإفادات التي استمعنا إليها بهدف إعداد هذا التقرير، وفي بعض الأحيان تمّ اختصارُها لتسهيل القراءة، أمّا الإفادات الكاملة فيمكن الاطّلاع عليها في الموقع الإلكترونيّ لمؤسسة بتسيلم.

2.
الإطار المعياريّ

.2
الإطار المعياريّ

إنّ واجبات دولة إسرائيل تجاه السّجناء عُموماً، وتجاه الأسرى الفلسطينيّين المحتجزين تحت وصايتها خُصوصاً، منصوص عليها في ثلاثة فروع رئيسيّة في القانون الدوليّ وجميعها سارية بالتوازي: قانون حقوق الإنسان الدوليّ، المعنيّ بواجبات الدولة تجاه كلّ إنسان موجود داخل حُدودها' قوانين الحرب والقانون الإنسانيّ الدوليّ، الذي يعرّف واجبات الدولة تجاه المقاتلين وسكّان المنطقة المحتلّة' وأخيراً القانون الجنائيّ الدوليّ (الذي تحتكم إليه المحكمة الجنائيّة الدوليّة في لاهاي) الذي نُصّ منع التعذيب والتنكيل كمركّب أساسيّ فيه، ومخالفته قد ترقى إلى مرتبة جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانيّة سواء ارتكبها أفراد أو ارتكبتها الدولة.

فروع القانون الدوليّ هذه تشمل عدّة مواثيق وقرارات من لدُن هيئة الأمم المتحدة بخصوص حقوق الإنسان السّجين[23] غايتها تقليص المسّ الفادح – الذي ينطوي عليه السَّجن أصلاً، ومنع التعذيب والمُعاملة القاسية أو اللّا إنسانيّة أو المُهينة.[24]

من ذلك، على سبيل المثال، أنّ وثيقة أخرى لهيئة الأمم المتحدة – مبادئ لحماية جميع البشر الخاضعين لأيّ نوع من الاعتقال أو الحبس – Body of Form Any under Persons All of Protection the for Principles of[25] Imprisonment or Detention تتناول المعايير المطلوبة لتوفير مُعاملة إنسانيّة **للسّجناء**، وقد جاء فيها أنّه مكفول للسّجين حقّ زيارة أفراد عائلته والبقاء على تواصُل معهم، حقّ التواصُل مع محامٍ وحقّ تقديم شكوى إلى السّلطات المعنيّة بخُصوص مُعاملته وظروف سجنه – وخاصّة كلّ ما يتعلّق بالتعذيب والعقاب القاسي أو اللّا إنسانيّ. كذلك نصّت الوثيقة على أنّ من واجب الدولة تأمين إشراف على مَرافق السّجون من قبل مسؤول خارجيّ. وهناك وثيقة أخرى مهمّة من لدُن هيئة الأمم المتحدة، وهذه تفصّل قواعد تحدّد معايير حدّ أدنى للتعامُل مع السّجناء -Standard[26] Minimum Rules for the Treatment of Prisoners. تتناول هذه القواعد ظروف السّجن وضمن ذلك واجب الحفاظ على مستوىً لائق من النظافة والنظافة الصحّية، الانصياع للمعايير الطبّية، غذاء بنوعيّة جيّدة تلبّي الاحتياجات الغذائيّة للأسير، وعلاقة مع العالم الخارجيّ. هذه القواعد غايتها ضمان أن لا تصل العقوبة المُلقاة على السّجناء إلى درجة العقوبة القاسية أو التحقيريّة، وأن تبقى مرافق السّجن خاضعة لرقابة دائمة وذات جودة.

23 يُنظر على سبيل المثال الميثاق الأوروبيّ لحقوق الإنسان (European Convention on Human Rights) من العام 1950، والذي يكفل حقوق السجناء في أوروبا، ومنه تستمدّ محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة صلاحيّاتها. ينصّ الميثاق أنّه تُكفل للسّجين جميع حقوق الإنسان التي لم يجرَّد منها نتيجة لمجرد اعتقاله. يُنظر أيضاً بني شبنير، يسرائيل (إيسي) دورون وفاينا ميلمان – سيفان، "يكتشفون أوروبا: إسرائيليّون في المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان"، مجلّة علي ميشباط 12 [أوراق القضاء].(2015-2014).

24 يُنظر التفصيل أدناه في اتفاقيّة مناهضة التعذيب وسائر أنواع المُعاملة القاسية والعقوبات القاسية واللّا إنسانيّة أو المُهينة، التي وقّعت عليها إسرائيل منذ العام 1986 وأقرّتها في العام 1991' ميثاق روما (1998)، الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائيّة الدوليّة في لاهاي، يعتبر التعذيب جريمة ضدّ الإنسانيّة وأيضاً جريمة حرب' المبدأ الذي يقوم عليه الميثاق يظهر في وثيقة الحقوق الانجليزيّة منذ العام Bill of Rights, 1689 (Eng 1688 1 Will and Mar sess 2 c. 2)' في البند 5 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في العام 1948 (www.refworld.org/docid/3ae6b3712c.html)' وفي البند7 من الميثاق الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة من العام 1966. General UN Assembly, International Covenant on Civil and Political Rights Art. 7, Dec. 16.

25 مبادئ حماية جميع بني الإنسان الواقعين تحت أيّ نوع من أنواع الاعتقال أو السّجن أقرّت في العام 1988. الوثيقة متوفرة هنا.

26 هذه القواعد تبنّتها الجمعيّة الاولى لهيئة الأمم المتحدة في العام 1955 وأقرّتها في تمّوز 1957 1957. الوثيقة متوفّرة هنا. في العام2015 تمّ تغيير اسم القواعد وأصبحت تسمّى "قواعد نلسون مانديلّا" "The Nelson Mandela Rules (في ما يلي: "قواعد مانديلا").

يوفّر القانون الدوليّ العامّ حماية خاصّة لسكّان المناطق الواقعة تحت احتلال (**persons protected**) ويسعى إلى تأمين رفاهيّة وأمن السكّان المحلّيّين.[27] ميثاق جنيف الرّابع، وهو جزء من هذا الفرع القضائيّ وقد أقرّته دولة إسرائيل، يطبّق معايير دُوليّة مختلفة على سُلوك القوّة المحتلّة فيما يتعلّق بالسكّان المحميّين.[28] هذا الميثاق جزء من القانون الدوليّ العُرفيّ وبالتالي فهو مُلزم لجميع الدّول، سواء وقعت على الميثاق أم لا. وفقاً لقرارات الحُكم الإسرائيليّة، المعايير التي بلغت مكانة عُرفيّة في القانون الدوليّ هي جزءٌ من قانون البلاد ويُلزَم قُضاة إسرائيل بتطبيقها طالما لم تُناقض أحكاماً صريحة في القانون الإسرائيليّ على نحوٍ لا يمكن توفيقه أو تسويته.

يحدّد ميثاق جنيف إطار القواعد والحقوق والواجبات التي تسري على دولة الاحتلال عند استخدام صلاحيّاتها إذا أرادت اعتقال و/أو حبس سكّان محميّين.[29] ينصّ البند 119 في الميثاق أنّه يُحظر في جميع الأحوال أن تكون العُقوبة وحشيّة أو لا إنسانيّة أو تعرّض صحّة المعتقل للخطر. ويعرّف الميثاق واجب إسرائيل بوصفها دولة احتلال توفير ظروف ومُعاملة إنسانيّين للموقوفين ضمن إجراء جنائيّ[30] ' ويمنع التعذيب والتسبّب بالمُعاناة[31] ويكفل الحقّ في تلقّي خدمات طبّية[32] وكذلك الغذاء والماء[33] والملابس[34] وغير ذلك. كما ينصّ الميثاق على أنّ يُمضي السكّان المحميّون فترة السّجن داخل الأراضي المحتلّة ويمنع نقلهم إلى أراضي دولة الاحتلال لأجل سَجنهم.[35] ولأنّ الميثاق لا يشمل أحكاماً مشابهة فيما يتعلّق بالمعتقلين الإداريّين، فإنّ موقف المحكمة العليا هو أنّه يُمكن احتجازُهم داخل أراضي دولة إسرائيل أيضاً، غير أنّه موقف خلافيّ وينتهك حقوق الإنسان إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حظر النقل القسريّ للسكّان المحميّين.[36]

27 إيريس كيناور، "إسرائيل والمناطق: في القانون الدوليّ الخاصّ، القانون الدوليّ العامّ، وما بينهما"، مجلّة ميشباط فميمشال (القضاء والحُكم) 8 (2007-2008) ص. 569.

28 وقّعت إسرائيل الميثاق في 8.12.49 وأقرّته في 6.7.51 ونشرته في أيلول 1965 – Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, 75 U.N.T.S. 287 (1949). يُنظر أساساً البنود 3، 27، 31، و32- (في ما يلي: "ميثاق جنيف الرّابع").

29 البند 79 في ميثاق جنيف الرّابع، الذي وضع القواعد التوجيهيّة الأساسيّة بخصوص ظروف تنفيذ اعتقال إداريّ لشخص من السكّان المحميين، وفي هذا الشأن أيضاً يُنظر البند 41 من الميثاق' وأيضاً، محكمة العدل العليا، ملفّ 253/88 إبراهيم حميد سجديّة وآخرون ضدّ وزير الدّفاع، 42 (3) 801 (1988).

30 البند 37 في ميثاق جنيف الرّابع ينصّ على ما يلي: Protected persons who are confined pending proceedings or serving a sentence involving loss of liberty, shall during their confinement be humanely treated.

31 البند32 في ميثاق جنيف الرّابع يشمل حظراً تامّاً على استخدام التعذيب تجاه سكّان محميّين أو التسبّب عمداً بأيّة معاناة أخرى لهُم.

32 البند91 في ميثاق جنيف الرّابع على سبيل المثال يُلزم بإتاحة إجراء فحوصات طبّية.

33 البند 89 في ميثاق جنيف الرّابع ينصّ على واجب توفير مياه الشرب للمعتقلين بكميّة كافية وواجب توفير الغذاء بالكميّة والنوعيّة والتنوّع للحفاظ على الصحّة. كذلك يحقّ للمعتقلين حيازة أدوات طبخ يمكنهم استخدامها في إعداد الطعام لأنفسهم.

34 البند90 في ميثاق جنيف الرّابع ينصّ على واجب توفير ملابس لائقة وبكميّة كافية للمعتقلين، بما في ذلك ملابس داخليّة.

35 البند76 في ميثاق جنيف الرّابع ينصّ بخصوص سجناء جنائيّين من السكّان المحميّين كما يلي: "المحميّون المتّهمون بمخالفات يتمّ اعتقالهم داخل الأرض المحتلّة، وإذا تمّت إدانتهم يُمضون عقوبتهم هناك". Smadar Ben-Natan, "The boundaries of the carceral state: Accounting for the role of military incarceration," Theoretical Criminology, vol. 28(1), (2024): 12-16' يُنظر أيضاً الطلب المقدّم إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة والذي أثير فيه الادّعاء بأنّ النقل القسريّ للمعتقلين من الأراضي المحتلّة إلى إسرائيل يشكّل جريمة حرب: يُنظر هنا.

36 في ملفّ المحكمة العُليا رقم 253/88 سجديّة وآخرون ضدّ وزير الأمن تقرّر أنّه يمكن احتجاز معتقلين إداريّين في سجن النقب "كتسيعوت". مع ذلك، يُعتبر هذا التأويل خلافيّاً بالنظر إلى حظر الطرد والنقل القسريّ المنصوص عليه في بند 49(1) من ميثاق جنيف. في هذا السّياق وفي كلّ

منعاً لأيّ التباس أو شكّ نذكر أنّ هذه المعايير التي تتناول التعذيب والمعالمة اللا إنسانية المنصوص عليها في المواثيق المذكورة هي "معيار عُرفيّ" مُلزم وإن لم يرد بخصوصه نصّ في قانون الدّولة. كلّما قلّ التعارُض بين معيار يكرّسه الميثاق ومعيار آخر في قانون الدولة المحلّي فإنّ من واجب المحكمة تأويل قوانين الدّولة على نحوٍ يتّسق مع أحكام الميثاق.[37]

ما يتعلّق باحتجاز سجناء فلسطيّين داخل حدود إسرائيل يُنظر محكمة العدل العليا، ملفّ 2690/09 يش دين وآخرون ضدّ قائد قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربيّة وآخرين، الذي تقرّر فيه أنّه حيث يتعارض القانون الإسرائيليّ مع القانون الدوليّ تلتزم المحكمة بالقانون الإسرائيليّ.

37 بنيامين روبين، " تبنّي المواثيق الدوليّة في قانون البلاد"، مشباطيم ي.ج. (1984-1983)' يافَه زيلبرشاتس، "استيعاب القانون الدوليّ في القانون الإسرائيليّ – القانون الموجود، مرغوب"، مشباطيم ك.د. (1994-1993). قوانين حقوق الإنسان وبضمنها حقوق السّجناء مُلزِمة بموجب صلاحيّة مستمدّة من المواثيق الدوليّة التي يكمّلها ويعزّزها القانون الدوليّ العُرفيّ (customary international law). القانون العُرفيّ واحد من المصادر الرئيسيّة لـ"International Legal Obligations"، وهذا مقرّر في البند (38 (1) (b من دستور محكمة العدل الدوليّة، والذي فسّر هذا البند كما يلي: "It is of course axiomatic that the material of customary international law is to be looked for primarily in the actual practice and opinion juris of States Case Concerning Continental Shelf" (Libyan Arab Jamahiriya v. Malta, ICJ (27§ 1985, Reports ICJ 1985, June 3, Jud p. 29–30. لمُراجعة شاملة في هذا الموضوع يُنظر أيضاً: لسلي سابه وراحيلا أرئيل، "حبس على الطراز الحرّ: عن تطبيق معايير حقوق الإنسان الدوليّة في نظام السّجن في إسرائيل"، مجلة حوكيم [قوانين] ي. (2017): 138-131.

3.
إجراءات السَّجن

.3
إجراءات السَّجن

سياسة جديدة – واقع جديد

منذ صباح السّابع من أكتوبر تغيّرت بـ180 درجة أحوال الأسرى الفلسطينيّين المحتجزين في السّجون الإسرائيليّة. حدث التغيير بالتوازي في جميع مرافق السّجن وجرى تطبيقه شموليّاً بحيث شمل الأسرى الفلسطينيّين القابعين في السّجون منذ ما قبل هُجوم حماس وليس فقط الذين سُجنوا في ذلك اليوم وما بعده، وشمل الفلسطينيّين من سكّان قطاع غزّة والضفة الغربيّة ومواطني إسرائيل، بغضّ النظر عمّا إذا كانوا ضالعين في الهجوم أم لا. مع اندلاع الحرب أعلنت سُلطة السّجون عن اتّباع سياسة "القَفْل" وهي سياسة جديدة غايتها تقليص حركة الأسرى الفلسطينيّين إلى الحدّ الأدنى وعزلهم قدْر الإمكان عن العالم الخارجي.[38]

منذ ذلك اليوم وحتى بداية تمّوز 2024 اعتقلت إسرائيل آلاف الفلسطينيّين في قطاع غزّة والضفة الغربيّة وداخل أراضي دولة إسرائيل. وبينما كان عدد الأسرى الفلسطينيّين في السّجون الإسرائيليّة عشيّة الحرب 5,192 فقد بلغ عددهم 9,623 حتى تمّوز 2024.[39] ورغم أنّ مرافق السّجن الإسرائيليّة منذ ما قبل 7 أكتوبر كانت شديدة الاكتظاظ وكان الأسرى الفلسطينيّون محشورين فيها حشراً، فإنّ الارتفاع الدراماتيكيّ في عدد المحتجزين أدّى إلى اكتظاظ الزنازين بما يتعدّى الشروط الإنسانيّة وفرض على أسرى كثيرين النوم على أرضيّات الزنازين. لقد اضطرب "روتين الحياة" دفعة واحدة، وظروف المعيشة المتدنّية التي توفّرت للأسرى حتى ذلك الحين جرى تقليصها إلى حدّ تجريدهم منها فعليّاً. هذه التحوّلات الحادة تعكسها لنا الإفادة التالية:

> **حتى الحرب كنت مُحتجزاً في خيام سجن النقب (كتسيعوت) وكان الوضع هناك معقولًا. بعد اندلاع الحرب، في 15.10.23، نقلوني وجميع الأسرى الآخرين إلى زنازين وهناك بدأت معاناتنا. في السّادسة من صباح ذلك اليوم سمعنا صرخات أسرى في أقسام أخرى. كان الصّوت كأنّما تُرتكب بحقّهم مذبحة! لم نعرف مثل هذه الأمور من قبل. كان الأسرى في قسمنا يبكون من شدّة الخوف، ظنّاً منهم أنّ هذا قد يحدث لهُم أيضاً. كان هناك أسرى يجلسون في زاوية الخيمة ويبكون.**
>
> **بعد مضيّ ثلاث ساعات على مداهمة الأقسام الأخرى جاء السجّانون إلى قسمنا وأخذوا يُخلونه. جلبوا قوّات تعزيز من وحدات خارج السّجن (جفعاتي، يمام، دْرور، متسادا، ويماز) فانقضّ عناصر تلك الوحدات على الأقسام مدجّجين بالسّلاح الناريّ. أخرجنا عناصر القوّات من الزنازين وانهالوا علينا ضرباً. أخذوا جميع أغراضنا، بما فيها على سبيل المثال رسائل من والدتي التي كانت قد توفيت في تلك الأثناء ووثائق ومقالات كانت بحوزتي لأنني كنت أدرس في السجن لنيل اللقب الثاني. كما قاموا أيضًا بسكب ما كان لدينا من موادّ غذائيّة – زيت قلي، زيت زيتون، توابل.**

38 يُنظر أمر مؤقت – "تقليص النشاط الاعتياديّ في أوقات الحرب" من يوم 16.10.23 (والذي جرى تمديده من حين لآخر). ظروف سجن وحركة السّجناء الفلسطينيّين جرى تقليلها إلى الحدّ الأدنى بحيث لا يُسمح للسّجناء بالخروج من زنازينهم طوال ساعات اليوم سوى في وقت ولأجل الاستحمام' "الكانتين" مغلق أمامهم' جميع أغراضهم صودرت' مُنعوا من استخدام الراديو والتلفزيون' والأنوار مطفأة في معظم ساعات اليوم.

39 تفصيل ذلك يُنظر هنا.

[...] حشرونا، 11 أسيراً، في زنزانة تتّسع لأربعة، ولم تحتو على شيء سوى فرشات وبطّانيّة واحدة لكلّ أسير. كان أربعة أسرى ينامون على أسرّة والسّبعة الآخرون على الأرض. لم يكن في الزنزانة أيّ شيء ممّا كان في حوزتنا من قبل: بلاطة تسخين، سكّر، قهوة، سجائر، موادّ تنظيف، "شامبو"، محارم ورق، معجون أسنان، ماء ساخن. كذلك أغلقوا الكانتين" فلم يكن بإمكاننا شراء أي شيء. إضافة إلى ذلك، أغلقوا أيضاً غرفة الغسيل وغرفة الطعام. بقينا بلا شيء تماماً. بعد مضيّ أسبوع جلبوا لنا "شامبو" – نصف كأس صغيرة لكلّ زنزانة. كان كلّ أسير منّا يستحمّ بنقطة واحدة من "الشامبو".

كانت النوافذ دون زجاج. فقد أزالتها إدارة السّجن ولم يكن ممكناً إغلاق النوافذ. كان البرد شديداً لدرجة لم أشعُر بها من قبل طيلة حياتي. لقد حدثت حروق برد في أصابع يديّ ورجليّ. كانت أصابعي صلبة كالصّخر ومشقّقة وزرقاء. لكن وضعها تحسّن كثيراً منذ إطلاق سراحي.

لم نعرف مثل هذه الأمور من قبل. كان الأسرى في قسمنا يبكون من شدّة الخوف، ظنّاً منهم أنّ هذا قد يحدث لهُم أيضاً. كان هناك أسرى يجلسون في زاوية الخيمة ويبكون.

[...] كما تغيرت طريقة العدد أيضاً: صاروا يُجبروننا على أن نركع ورأسنا منحنٍ وأيدينا فوق الرأس. من رفع رأسه عرّض نفسه للضرب. كانوا يُجرون العدد ثلاث مرّات في اليوم. في عدّ الصباح والظهر كان على الأسرى أن يقفوا ووجوههُم نحو الحائط، وفي عدّ المغرب كان علينا أن نقف ووجوهُنا تقابل السجّانين. كلّ عمليّة عدّ كانت فرصة للتنكيل بالأسرى. إضافة إلى السجّانين، كان يقتحم الزنازين في كلّ عدّ نحو 30 من عناصر وحدة "كيتر" (قوة الردّ الأولي) التابعة لسُلطة السّجون.

صاروا يُجبروننا على أن نركع ورأسنا منحنٍ وأيدينا فوق الرأس. من رفع رأسه عرّض نفسه للضرب.صاروا يُجبروننا على أن نركع ورأسنا منحن وأيدينا فوق الرأس. من رفع رأسه عرّض نفسه للضرب.

[...] كنّا جميعًا في حالة نفسيّة سيّئة. كان همّنا الوحيد البقاء وسلامة أجسادنا. لم يشغلنا شيء سوى التوق لسماع أخبار عن انتهاء الحرب والتوصّل إلى صفقة تبادُل أسرى. ولكن لم نحصل على أيّة معلومات من الخارج حيث كنّا بدون تلفزيون وراديو أو أيّ مصدر نستقي منه الأخبار. عندما كنّا نسأل السجّانين كان الردّ مزيداً من الضرب والإهانة والتنكيل.

[...] لقد أطلق سراحي أنا، لكن هناك آلاف الأسرى الذين ما زالوا يعانون جدًا داخل السّجون. هذه هي الفترة الأسوأ في تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطينيّة داخل سجون إسرائيل. لقد جرّدوا الأسرى من جميع حقوقهم، حرموهُم من كلّ شيء فباتوا معرَّضين لكلّ أنواع الانتهاكات ومعزولين تماماً. حتى الزيارات العائليّة تم إلغاؤها تماماً منذ بدء الحرب. كان العزل تامّاً ومُحْكماً. (من إفادة سامي خليلي (41 عامًا) من سكان نابلس. أمضى عقوبة السجن منذ العام 2003. سُجن في سجن النقب "كتسيعوت". لقراءة الإفادة الكاملة.

من إفادة سامي خليلي, (41 عامًا) من سكان نابلس. أمضى عقوبة السجن منذ العام 2003.

سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | **لقراءة الإفادة الكاملة**

لقد أجرت سُلطة السّجون جولات استعراضيّة منظّمة لجهات عديدة، بهدف إظهار تردّي ظروف الحبس والتباهي بنزْع إنسانيّة الأسرى الفلسطينيّين عبر المُعاملة اللّا إنسانيّة.[40] ويتّضح من إفادات الشهود وشتّى التقارير في وسائل الإعلام[41]، أنّه سُمح للمشاركين في الجولات أعلاه الانضمام إلى حمْلة الإهانات، التي أصبحت جزءاً من بُنية النظام الجديد الذي نشأ

> **خلال الزيارات كانوا يشرحون لهم عن أساليب القمع والتعذيب التي استخدموها ضدّنا. كانوا يدخلونهم إلى الزنازين ويجبروننا على خفض رؤوسنا وإبقائها منخفضة، ولذلك لم نتمكّن من رؤية الزائرين حقًّا. في إحدى المرّات قالوا لنا إنّ بن غبير حضر بنفسه. كانت كلّ زيارة مهينة كهذه تستمرّ 40 دقيقة على الأقلّ، وكان علينا أن نركع طوال هذا الوقت. في بعض الأحيان كان الزائرون يشاركون في الإذلال بشكل فعّال، فكانوا يشتموننا ويصرخون علينا. (من إفادة موسى عاصي (58 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان بيت لقيا في محافظة رام الله. سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجون نفحة و"عوفر" والنقب "كتسيعوت". لقراءة الإفادة الكاملة).**
>
> **من حين لآخر، كانوا يحضرون زوّارًا إسرائيليّين وصحفيّين إسرائيليّين ويظهرون لهم وضعنا وكيف ينكّلون بنا. وفي بعض الأحيان كانوا يدخلون بعضًا من هؤلاء الزوّار إلى الزنازين ويطلبون منّا أن نركع على الأرض وننحني في وضعيّة صعبة جدًّا ومهينة حتّى نهاية الزيارة. وأحيانًا كانوا يهاجموننا ويسخرون منّا.**
>
> **من إفادة محمد سرور,** (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" ونفحة | **لقراءة الإفادة الكاملة**

أ. اكتظاظ وحشر في الزنازين

كجزء من ظروف الحبس في حدّها الأدنى وضعت قواعد القانون الدوليّ، وبضمنها الميثاق الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة من العام 1966 و"قواعد مانديلاّ" معايير صحّية مختلفة وتشمل تأمين حدّ أدنى من المساحة المناسبة لحيّز معيشيّ.[42]

مشكلة الاكتظاظ في السّجون الإسرائيليّة كانت معلومة ومعروفة قبل 7 أكتوبر بزمن طويل، وقد طُرحت على طاولة

40 خلال جولة أجريت في سجن النقب "كتسيعوت" خلال شهر شباط ونُشر عنها في القناة 14 تمّ توثيق قائد السّجن العميد يوسف خنيفس حيث أراد الإشارة إلى الظروف الصّعبة التي يُحتجز فيها عناصر من حماس في حين يقف الوزير بن جفير على رأس وزارة الأمن القوميّ (في ما يلي: "خنيفس قائد سجن كتسيعوت") متوفّر هُنا' وفي تقرير آخر في صحيفة "مِشبّحا" (عائلة) التابعة للتيار الحريدي عرض انطباعات من زيارة إلى سجن النقب "كتسيعوت" ورد المقتطف التالي على لسان خنيفس قائد السّجن: "يمكننا القول ملء الفم أنّ السياسة الجديدة وروح القائد خيرٌ لنا نحن، السّلطة التنفيذيّة. عندما تساند القيادات السياسيّة القرارات وتمنح المهنيّين في الميدان الصّلاحيّات المطلوبة للقيام بعملهم كما ينبغي، هذا يأتي بالنتائج المرجوة... ويمكن القول بكلّ تأكيد أنّ كلّ مخرّب يُنهي فترة سجنه سيطرأ لديه هبوط حادّ في احتمال عودته إلى النشاط الإرهابيّ. الأمر الأكثر منطقيّا الذي يمكن أن يحدث هو... أنّهم سيخافون من ذلك، أنّ ذلك سيُحدث كيّاً في وعيهم". متــوفّر هُنا (شباط 2024).

41 يُنظر هنا; وهنا.

42 تشمل قواعد مانديلا إشارة صريحة إلى واجب تأمين حدّ أدنى من المساحة المناسبة لحيّز معيشيّ، وهكذا أيضاً البند 10(1) من الميثاق الدوليّ في شأن الحقوق المدنيّة والسياسيّة الذي ينصّ على أنّ "الأشخاص الذين جُرّدوا من حرّيتهم يجب التعامُل معهم بروح إنسانيّة وبمُراعاة كرامة الإنسان الذاتيّة"، والذي فسّرته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المناط بها تطبيق الميثاق، على أنّه يشمل هذا الواجب (في هذا الشأن يُنظر محكمة العدل العليا، ملفّ 1892/14 جمعيّة حقوق المواطن وآخرون ضدّ وزير الأمن الداخليّة وآخرين الفقرات 51-49) في هذا الشأن تقرّر أيضاً أنّ ظروف احتجاز السّجناء – وبضمنها حيّز معيشيّ بمساحة لائقة – يشملها القانون الدوليّ أيضاً بمنظور منع العقوبات القاسية واللّا إنسانيّة وفقا للبند 7 من ميثاق الحقوق المدنيّة والسياسيّة ووفقاً للبند16 في اتفاقيّة مناهضة التعذيب وسائر أنواع المُعاملة القاسية والعقوبات القاسية واللّا إنسانيّة أو المُهينة (1984)، التي أقرّتها إسرائيل (1991).

محكمة العدل العُليا.[43] في هذا الشأن عينه أمرت المحكمة العليا الدولة أن توفّر ضمن إطار زمنيّ معلوم حدّاً أدنى من المساحة المناسبة لحيّز معيشيّ للمسجونين لديها، وذلك بموجب الحقّ في الحياة الكريمة. حتى الآن لم تفِ الدّولة بهذه الواجبات كاملة.[44]

بُعيد 7 أكتوبر، ونتيجة لموجة الاعتقالات الجماعيّة التي نفّذتها إسرائيل في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة، ملأت إدارت السّجون الزنازين حتى لم تبق فيها مساحة شاغرة. لاحقاً، في 18 أكتوبر أعلن الوزير المعيّن في إطار تشريعات الطوارئ عن "حالة طوارئ في السجون".[45] تشريعات الطوارئ مكّنت الحكومة عمليّاً من الالتفاف على قرارات حُكم أصدرتها محكمة العدل العليا والانحراف عن التعليمات الصّادرة بخصوص الحدّ الأدنى من الحيّز المعيشيّ المطلوب. أدّت هذه التشريعات إلى انتهاك حقيقيّ وفادح لحقوق الإنسان الأكثر أساسيّة للأسرى الفلسطينيّين، المحتجزين طوال أشهُر كثيرة حشراً وفي ظروف خانقة بحيث أصبح حيّز معيشتهم لا يليق بالبشر.

وفقاً لإفادات الشهود، ارتفعت درجة إشغال الزنازين بأكثر من 100%. الزنازين المعدّة لاستيعاب ستّة أسرى حُشر فيها 12-14 أسيرا دُفعة واحدة، فاضطرّ الأسرى "الفائضون" إلى النوم على الأرض، وأحياناً بدون فرشة أو بطّانيّة.

> **بعد 7 تشرين الأوّل 2023 [...] كانت إدارة السجن تعاقبنا بشكل جماعيّ على نحو دائم. كان الأمر الأوّل زيادة عدد المسجونين في كلّ زنزانة من 6 سجناء إلى 14 سجينًا. وهذا يعني انتهاك خصوصيّتنا والانتظار لفترة أطول بكثير من أجل استخدام المرحاض في الزنزانة. بالإضافة إلى ذلك، اضطُرّ المعتقلون الجدد الذين جُلبوا إلى الزنزانة إلى النوم على الأرض، لأنّه لم يكن فيها سوى ثلاثة أسرّة ذات طابقين.**
>
> **من إفادة ص. ب,** من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

> **أدخلونا إلى زنازين الاعتقال. كانت الزنازين مكتظّة جدًّا. ففي زنزانة مساحتها 5×2.5 متر، والتي تكفي لـ 8 معتقلين كحدّ أقصى، أدخلوا 12 أو 14 معتقلًا' في غرفة كهذه يوجد 3 – 5 أسرَّة حديديّة، وينام باقي المعتقلين على الأرض، على فرشة رفيعة جدًّا ومن دون بطانيّة. المرحاض موجود داخل الزنزانة وله بطانيّة بدلًا من الباب، رائحتها كريهة جدًّا.**
>
> **في 27.11.23 نقلوني إلى سجن النقب ("كتسيعوت") وهناك بدأت المعاناة الحقيقيّة [...] نقلوني إلى زنزانة كان فيها 3 أسرّة من طابقين وسرير فرديّ واحد، أي أنّها تتّسع لـ 7 معتقلين. فعليًّا، كنّا 12 معتقلًا في تلك الزنزانة. كان الاكتظاظ أسوأ من الأماكن السابقة، ولم يكن هناك موطئ قدم. كان في الزنزانة مرحاض مقرف ذو رائحة مريعة، وليس له باب.**
>
> **من إفادة موسى عاصي,** (58 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان بيت لقيا في محافظة رام الله.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجون نفحة و"عوفر" والنقب "كتسيعوت" | **لقراءة الإفادة الكاملة**

43 يُنظر محكمة العدل العليا، ملفّ 1892/14 جمعيّة حقوق المواطن وآخرون ضدّ وزير الأمن الداخليّ وآخرين (في ما يلي: "التماس الاكتظاظ").

44 يُنظر ردّ الدولة الأحدث على التماس الاكتظاظ من كانون الأوّل 2023، متوفر هُنا: يُنظر أيضاً تقارير نشرتها وسائل إعلام هنا.

45 في 18.10.23 أعلن وزير الأمن القوميّ "حالة طوارئ في السجون" وكانت تمدّد كلّ ثلاثة أشهر خلال أشهُر الحرب وحتى اليوم. "تولّدت عن الوضع الأمنيّ في إسرائيل الحاجة إلى أماكن سَجن إضافيّة على نحوٍ لا يستجيب للتعليمات بخصوص حدّ أدنى من المساحة المناسبة لحيّز معيشيّ أو الحقّ في سرير. معنى ذلك أنّ مدير السّجن يمكنه أن يبيّت الأسرى بطريقة تشذّ عن المطوب وأيضاً بدون سرير وإنّما على فراش أرضيّ (ينبغي أن يكون مزدوجاً)" يُنظر قانون تعديل أمر السّجون (رقم 64 أمر مؤقت – سيوف حديديّة) (حالة طوارئ في السجون) 2023' في شأن الحقّ في سرير – بند 9(ب) (2) من قانون الإجراءات الجنائيّة (صلاحيّات إنفاذ – اعتقالات) 1996.

ب. الحرمان من ضوء الشمس وتنفّس الهواء

"قواعد مانديلّا" التي أرست كما ذُكر قواعد حدّ أدنى للتّعامُل مع السّجناء، تتناول ظروف معيشتهم وتؤكّد بشكل خاصّ على حجم الهواء في الغُرفة وعلى الضوء وعلى التهوية.[46]

في أعقاب التغييرات الرّاديكاليّة التي أجريت في السّجون، وجد بعض الأسرى أنفسهم محبوسين داخل الزنازين طيلة كلّ ساعات اليوم، فيما "حظي" بعضهم بالخروج مرّة كلّ عدّة أيّام لمدّة ساعة واحدة خُصّصت للاستحمام. وقد وصف الأسرى كيف سُلب حقّهم المكفول والمحميّ في الخروج إلى السّاحة طوال فترة سجنهم والتي امتدّت أحياناً ستّة أشهُر وأكثر.[47] بعضُهم لم يحظ برؤية ضوء الشمس ولو مرّة واحدة خلال فترة سجنه، وآخرون وصفوا كيف أثّر حبسهم داخل الزنازين المكتظّة على صحّتهم.

> **عندما وصلنا [إلى السجن] أدخلوني إلى الزنزانة 68 في الجناح 12. أعتقد أنّ هذا الجناح مخصّص لسجناء حماس. كانت الزنازين مهملة وكان الانطباع بأنّنا أوّل من يدخل إليها. كانت هناك رائحة رطوبة وعفن على حيطان الزنزانة. كان من المستحيل التنفّس في داخلها. أنت تحلم هناك فقط باستنشاق هواء نقيّ. لم يكن في الزنازين نوافذ تطلّ على الساحة، وكان يربطها ببعض ممرّ طويل مسقوف – بحيث لا يدخل ضوء الشمس ولا الهواء النظيف [...] لم يكن هناك خروج لجولة أو لاستراحة في الساحة، وكادت أرجلنا تصاب بالليباس من كثرة الجلوس. كانت الزنزانة مكتظّة جدًّا ولم يكن من الممكن المشي فيها تقريبًا.**
>
> **من إفادة محمد سرور,** (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" ونفحة | **لقراءة الإفادة الكاملة**

> **حتّى الحرب كان يُسمح لنا بالخروج من الزنازين لمدّة 12 ساعة – من الساعة 6:00-18:00، والتجوّل في ساحة كبيرة في الخارج، والتشمُّس. لكن منذ 7 تشرين الأوّل أصبح الخروج الوحيد هو إلى الحمّام، وحتى هذه لمدّة ساعة واحدة كلّ ثلاثة أيّام. لدى الخروج إلى الحمّام كنّا نبحث هناك عن أشعّة الشمس القليلة التي تغلغلت عبر ثقب في الجدار. في الأيّام التي لم نتمكّن فيها من الاستحمام كنتُ أغتسل في المرحاض بالماء البارد، بمساعدة إبريق الوضوء قبل الصلاة.**
>
> **من إفادة ص. ب.,** من سكان شرقي القدس | **لقراءة الإفادة الكاملة**

> **طوال هذه الفترة منعونا أيضًا من الخروج إلى السّاحة (الفورة)، بعكس ما كان سابقًا. طيلة 191 يومًا لم أرَ ضوء الشمس.**
>
> **من إفادة ثائر حلاحلة,** (45 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان خاراس في محافظة الخليل.
>
> سُجن في سجنيّ "عوفر" ونفحة | **لقراءة الإفادة الكاملة**

طيلة 191 يومًا لم أرَ ضوء الشمس.

46 يُنظر قواعد مانديلّا، البندان 14-13. في هذا السّياق تقرّر واجب تأمين إنارة وتهوئة، بحيث تكون في الأماكن التي يُحتجز فيها السّجناء نوافذ كبيرة بما يكفي لدخول الضوء الطبيعيّ إلى الزنزانة ويُتيح العمل أو القراءة. هذا إضافة إلى واجب توفير إنارة اصطناعيّة. كذلك تنصّ هذه القواعد على واجب إتاحة دخول الهواء النقيّ، بغضّ النظر عن وُجود نظام تهوئة.

47 الحقّ في الحصول على ساعة تهوئة خارج الزنزانة، لأجل النشاط البدنيّ والحفاظ على صحّة السّجين، مكرّس على سبيل المثال، في القاعدة 21 من القواعد التي تضع معايير حدّ أدنى للتعامُل مع السجناء المذكورة أعلاه وأيضاً في القانون المحلّي في بند 9 من قانون الإجراءات الجنائيّة (صلاحيّات إنفاذ – اعتقالات) (ظروف احتجاز المعتقل) 1997 الذي يكفل الحقّ في"ساعة فُسحة (فورة)" ومشي في الهواء الطلق كلّ يوم.

ج. العدد والتفتيش داخل الزنازين

تغيير كبير آخر في أداء السّجون منذ 7 أكتوبر يخصّ طريقة ووتيرة عدّ الأسرى والتفتيش داخل الزنازين. لقد تمّ تغيير الغاية من هذه الإجراءات بحيث تحوّلت إلى فُرصة لاستخدام العُنف الوحشيّ من قبَل السجّانين واستُغلّت كوسيلة إضافيّة للإذلال والتحقير. أجري العدد 3-5 مرّات كلّ يوم، وفي بعض الأحيان رافقه تفتيش داخل الزنازين. معظم الشهود أفادوا أنّ الأسرى أجبروا على حشر أنفسهم في زاوية ووجوههُم نحو الحائط فيما رؤوسهم تطأ الأرض وأيديهم مشبوكة خلف العُنق، أحياناً في وضعيّة "سُجود". خلافاً لما كان يجري في السابق، أصبح التفتيش في الزنازين يوميّاً، علماً أنّ الزنازين شبه خالية من أيّة أغراض.

> **كذلك تغيّرت تمامًا القواعد المتّبعة أثناء العدد. كان على كلّ أسير أن يقف ويضع يديه على رأسه ويحني عُنقه. كان أحد السجّانين يُنادي الأسماء عبر مكبّر صوت وعلى كلّ أسير أن يجيب بأنّه حاضر.**
>
> **من إفادة محمد نزال,** (18 عامًا) من سكان قباطية في محافظة جنين.
>
> سُجن في سجنيّ "مجيدو" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

> **إضافة إلى إجراء العدد اليومي، الذي كانت غايته إذلال الأسرى، كانوا يُجرون تفتيشًا يوميًّا داخل الزنازين حيث يكبّلون أيدينا ويُخرجوننا منها فيما هُم يضربون ويركلون الجميع' بعد ذلك كانوا يفتّشون الزنزانة، بما في ذلك النوافذ والجدران والأرضيّة. وهكذا كلّ يوم: عدد ثلاث مرّات وتفتيش مرّة واحدة. أحيانًا كانوا يبلّلون ملابسنا والفرشات أثناء التفتيش اليوميّ.**
>
> **من إفادة ز. أ.,** من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

كانوا يبلّلون ملابسنا والفرشات أثناء التفتيش اليوميّ.

> **كانوا يأتون لعدّنا ثلاث مرّات في اليوم. كان يتمّ ذلك بطريقة مهينة وكان مصحوبًا بصيحات السجّانين. كانت الوحدة تدخل وهي مسلّحة بالغاز والهراوات بشكل مفرط. كان عدم الوقوف أثناء الإحصاء ممنوعًا منعًا باتًّا، ومن لم يمتثل لذلك كان يعاقب بالعزل أو بالضرب. خلال العدد كان ممنوعًا علينا أن نتحدّث أو أن نفعل أيّ شيء، ولا حتّى أن نتحرّك. فمثلًا من حكّ أنفه راحت عليه [...] كانت هناك سياسة عقاب جماعيّ وتفتيش فجائيّ للزنازين مرّة واحدة في الأسبوع تقريبًا. كانوا يجبروننا على خلع ملابسنا، ثمّ يقومون بتفتيشنا، يُخرجوننا من الزنازين إلى الممرّ، ويقومون بإجراء تفتيش دقيق في الغرفة. كان من الممكن أن يستغرق ذلك ساعة أو حتّى عدّة ساعات وكان ينطوي على صراخ واعتداءات وضرب بالهراوات.**
>
> **من إفادة محمد سرور,** (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

> **كانوا يعدّوننا ثلاث مرّات في اليوم. وكان علينا أثناء العدد أن نركع على الأرض ورؤوسنا محنيّة نحو الأرض وأيدينا على رؤوسنا. لقد اعتادوا على تصويرنا ونحن في هذه الوضعيّة.**
>
> **من إفادة أشرف المحتسب,** (53 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان الخليل.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون وفي سجنيّ "عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

> **بدأوا بإجراء عمليّات تفتيش متكرّرة في الزنازين وبمصادرة أبسط الأشياء، من أوراق وأقلام وبطّاريّات وأجهزة راديو. كانوا يأخذون فرشاتنا يوميًّا من الساعة 6:00-22:00.**
>
> **من إفادة ص. ب,** من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

د. العزل عن العالم الخارجيّ ومنع التواصُل معه

حقّ اللّجوء إلى القضاء

في أكتوبر، وبمُوازاة إعلان وزير الأمن القوميّ "حالة الطوارئ في السجون" في إسرائيل وأراضي الضفة الغربيّة، مدّدت الحكومة الفترات القُصوى التي يحدّدها القانون لإجراء رقابة قضائيّة أو إداريّة لدى تنفيذ اعتقال سكّان فلسطينيّين. في أراضي الضفة الغربيّة أدخلت إسرائيل عدداً من التغييرات على التشريعات العسكريّة،[48] من بينها **تعديل البند 33 من مرسوم في شأن تعليمات أمن [نسخة مُدمجة] (يهودا والسامرة) (رقم 1651) – 2009**، الذي نصّ على استخدام "الاعتقال القتاليّ" – وهو اعتقال ينفّذ خلال **نشاط عملياتيّ لمكافحة الإرهاب،** ويسري فقط عند الخشية من أن يشكّل المعتقل خطراً على أمن المنطقة أو القوّات الإسرائيليّة أو عُموم الجمهور. اشتمل تعديل البند على تمديد الفترة القصوى لعرض معتقل أمام قاضٍ لأجل إصدار أمر اعتقال إداريّ بحيث أصبح 8 أيّام كاملة، وذلك رغم أنّ فترة الاعتقال المنصوص عليها في التشريعات الأمنيّة من أصلها طويلة جدّاً مقابل المعايير الموضوعة في القانون الدوليّ أو مقارنة بالفترات المقابلة في القانون الإسرائيليّ.[49]

خلافاً لذلك، طبّقت إسرائيل على الاعتقالات التي نُفّذت في قطاع غزّة القانون الإسرائيليّ، وبواسطة قانون سيّء السّمعة ومثير للجدل هو قانون سجن المقاتلين غير الشرعيّين (2000)[50] سعت إلى تجريد هؤلاء المعتقلين من مكانة "أسرى حرب" أو "سكّان محميّين"، وهي المكانة التي تكفل لهم ضوابط حماية مختلفة وفقاً للقانون الدوليّ الإنسانيّ.[51] عمليّاً، معظم السكّان الغزيّين الذين اعتُقلوا لم يشاركوا في القتال بشكل فعّال، وإنّما جاء اعتقالهم في إطار موجة الاعتقالات الجماعيّة والتعسّفيّة. بحُكم هذا القانون عُرّف آلاف الفلسطينيّين على أنّهم "مقاتلو العدوّ" دون أيّ أساس واقعيّ يبرّر ذلك. هذا التعريف هو الذي مكّن إسرائيل من احتجازهم لفترات طويلة جدّاً دون أيّة رقابة من قبل طرف خارجيّ أيّاً كان، علماً أنّه قيل عن القانون حتى بصيغته الأصليّة أنّه ينصّ على صلاحيّات اعتقال تمسّ "مسّاً كبيراً وحتى جسيماً" بالحرّيات الشخصيّة للمعتقل، وأنّ وسائل الاعتقال الموضوعة فيه شاذّة للغاية.[52]

في إطار الأمر المؤقت وتعليمات أوقات الطوارئ التي وضعتها الحكومة جرى تمديد الفترات القُصوى المحدّدة في القانون فيما يخصّ الحبس الاحترازيّ أي احتجاز المعتقل إلى حين البدء بإجراء إداريّ أوّليّ وإجراء استماع وإصدار أمر

48 في 7.6.67 وقّع القائد العسكريّ على منشور بخصوص سريان أمر في شأن تعليمات أمن (منطقة الضفة الغربيّة) (رقم 3)، 1967، وبموجب المنشور يصبح الأمر في شأن تعليمات أمن (منطقة الضفة الغربيّة)، 1967 ساري المفعول في اليوم نفسه.

49 يُنظر على سبيل المثال، محكمة العدل العليا، ملفّ 10720/06 فريد ضدّ محكمة الاستئناف العسكريّة (2007)' محكمة العدل العليا، ملفّ 3368/10 وزارة الأسرى الفلسطينيّين ضدّ وزير الدّفاع (2014).

50 وكذلك مذكّرات اعتقال جنائيّة. يُنظر المحكمة العليا في شأن منع الرقابة القضائية المذكور أعلاه في ملاحظة هامش رقم 18، يُنظر أيضاً محكمة العدل العليا، ملفّ 2254/24 موسى ضدّ جيش الدفاع الإسرائيليّ وآخرين (في 2.5.24) (في ما يلي: "التماس موسى").

51 رغم أنّه في الضفة الغربيّة أيضاً أطيلت كثيراً فترة ما قبل إجراء رقابة قضائيّة أو مقابلة محام، وذلك في إطار تشريعات الأمن وإصدار أوامر جنائيّة، رغم ذلك ظلّت إسرائيل مقيّدة، حسب ادعائها أيضًا، أمام أحكام القانون الدوليّ فلم تستطع المبالغة في إطالة هذه الفترات كما فعلت مع المعتقلين الغزّيّين.

52 استئناف جنائيّ 6659/06 فلان ن. ضدّ دولة إسرائيل 62(4) 329 (2008).

حبس دائم بحقّه، وعرضه أمام قاضٍ لغرض الرّقابة القضائيّة، وتمديد فترة منع مقابلة محامٍ وتقييد الرّقابة القضائيّة بحيث تتمّ فقط في لقاء عبر تقنية الفيديو(video conference) [53] طيلة أشهُر الحرب، وكلّما ازداد عدد المعتقلين، طالت أيضاً الفترات الزمنيّة المحدّدة في الأوامر المؤقتة،[54] وذلك رغم أنّ صلاحيّات الاعتقال المنصوص عليها في القانون عشيّة التعديل عرّفتها المحكمة العُليا كصلاحيّات تؤذي الحريّة الشخصيّة للمعتقل بشكل كبير وقاسٍ.[55] مؤخّراً حين طُلب من المحكمة العُليا أن تنظر في قانونيّة التعديل صادقت المحكمة على الفترات الزمنيّة الطويلة للحبس الاحترازي، علماً أنّ ذلك عملياً يسلب المعتقل حقّ التوجّه إلى القضاء وطلب العدالة.[56] لاحقاً، نصّ أمر مؤقت إضافيّ أنّ جلسات النظر في قضايا جميع المعتقلين و/أو الأسرى الفلسطينيّين تُعقد بواسطة لقاء بتقنية الفيديو عبر تطبيق "زوم"، ولا يتمّ عرضهم حُضورياً أمام القاضي الذي ينظر في قضيّتهم.[57]

واجب عرض كلّ معتقل أمام قاضٍ دون تأخير لأجل إجراء رقابة قضائيّة مشتقّ من الحقّ في عدم التعرّض لاعتقال تعسّفيّ، وهو حجر أساس من ركائز القانون الإنسانيّ الدوليّ وقانون حقوق الإنسان الدوليّ. البند 9 في الميثاق الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (1966) يكفل حقّ الإنسان في عدم سلب حرّيته بشكل تعسّفيّ عبر اعتقاله أو سجنه، ويشمل واجب إطلاع المعتقل بأقرب وقت ممكن على سبب الاعتقال وأيضاً واجب عرضه أمام قاضٍ لأجل إجراء رقابة قضائيّة في أقرب فرصة.[58] من المهمّ الإشارة إلى أنّ الميثاق يسمح في أوقات الأزمات والطوارئ القومية بتقييد تطبيق البند 9 واشتراط بعض الحقوق المنصوصة فيه.[59]

وهناك موادّ شبيهة تنصّ عليها سلسلة من المواثيق وغيرها من الوثائق،[60] من بينها – **وثيقة الأمم المتحدة في شأن مبادئ لحماية جميع بني البشر الموجودين في أيّ نوع من أنواع الاعتقال أو الحَبس**[61] **وميثاق جنيف**

53 في 13.10.23 وضعت الحكومة تعليمات حالة الطوارئ (مُهلَ زمنيّة للتعامُل مع المقاتلين غير الشرعيين في وقت حرب أو عمليّات عسكريّة) 2023. تمّ وضع هذه التعليمات وفقاً للبند 39 (و) في قانون أساس: الحكومة. تقرّر أن يكون سارياً لمدّة ثلاثة أشهُر حتى كانون الثاني 2024، ومنذ ذلك الحين تمّ تمديده عدّة مرّات، وفي المرّة الأخيرة تمّ التمديد حتى 31.7.24. في هذا الشأن يُنظر ردّ الدّولة، المحكمة العليا في شأن منع الرقابة القضائيّة المذكور أعلاه في ملاحظة هامش رقم 18 (ما زال الملف قيد النظر)، متوفّر هُنا.

54 قانون سجن المقاتلين غير الشرعيّين (تعديل رقم 4 وأمر مؤقت سيوف حديديّة) 2023، من 18.12.23 نصّ على أطول الفترات إذ حدّد أنّه يمكن الانتظار حتى 75 يوماً قبل عرض المعتقل أمام قاضٍ (في السابق كانت14 يوماً)' يمكن تمديد مدّة أمر الحبس المؤقت حتى 45 يوماً (في السابق كانت 96 ساعة محدّدة في القانون بند (10)(أ)(أ)(3)) ' يمكن منع مقابلة محامٍ طوال مدّة تصل حتى 45 يوماً وبإذن المسؤول حتى 180 يوماً (مقابل 10 و21- يوماً على التوالي). مؤخراً تمّ تعديل الأمر المؤقت مرّة أخرى حيث تحدّدت الفترة الأطول لمنع مقابلة محامٍ بـ90 يوماً كحدّ أقصى (قانون سجن المقاتلين غير الشرعيّين (تعديل رقم 4 وأمر مؤقت – سيوف حديديّة) (تعديل) 2024 نُشر في 7.4.24، كتاب القوانين، 3203، ص. 780.

55 يُنظر في هذا الشأن استئناف جنائيّ 6659/96 فلان ن. ضدّ دولة إسرائيل 62(4) 329 (2008).

56 قرّرت محكمة العدل العليا أن تردّ الدولة خلال أسبوع على اقتراح إنشاء آليّة لفحص شكاوى الأسرى الفلسطينيّين المتعلّقة بظروف اعتقالهم. في جلسة عُقدت للنظر في التماس ضدّ القانون، الذي يسمح حاليّاً باحتجاز معتقلين طيلة 45 يوماً دون رقابة قضائيّة، قال القاضي كشير: " أنا أبحث عمّن يمكن الصّراخ في أذنه 'يفعلون بي أشياء فظيعة ومروّعة'". يُنظر هُنا.

57 يُنظر قانون عقد جلسات بتقنية الفيديو بمشاركة معتقلين وسجناء (أمر مؤقت – سيوف حديديّة) 2023، الذي تمّ تمديد تاريخ انتهاء صلاحيّته إلى 19.8.24.

58 يُنظر بند 9(2) و9(3) في الميثاق.

59 البند 4 من الميثاق الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، الذي ينصّ على ما يلي: In time of public emergency which threatens the life of the nation and the existence of which is officially proclaimed, the States Parties to the present Covenant may take measures derogating from their obligations under the present Covenant to the extent strictly required by the exigencies of the situation, provided that such measures are not inconsistent with their other obligations under international law and do not involve discrimination solely on the ground of race, color, sex, language, religion or social origin. 2. No derogation from articles 6, 7, 8 (paragraphs I and 2), 11, 15, 16 and 18 may be made under this provision.

60 يُنظر أيضاً البند 5(3) من **الميثاق الأوروبيّ لحقوق الإنسان**(1950) إذ يشمل مادّة حول حقّ اللّجوء إلى القضاء وفي البند 5(2) واجب تسليم تبليغ في شأن اعتقال' قرارات حُكم صدرت عن المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان حدّدت أنّه رغم أنّ حقّ اللّجوء إلى القضاء لا يرد بصريح العبارة في البند 6 من الميثاق الأوروبيّ لحقوق الإنسان إلّا أنّ هذا الحقّ متضمّن في حقّ السّجين في إجراء عادل European Convention on Human Rights – Article 6, ويُنظر Golder v. UK (21 February 1975), European Court of Human Rights).

61 البند 11(1) وثيقة المبادئ تحظر احتجاز شخص في المعتقل دون تمكينه فعليّاً من ممارسة حقّه أن يُسمع صوته ويعرض ادّعاءاته أمام قاضٍ.

الرّابع الذي يُلزم بإجراء رقابة قضائيّة في أقرب وقت ممكن. ويشمل الميثاق أيضاً مادّة تنصّ على إمكانيّة "إرجاء" هذا الحقّ في أوقات الطوارئ القوميّة والحرب.[62]

في حالة معظم الشهود الواردة إفاداتهم هُنا مرّت أيّام وأسابيع وأحياناً حتى أشهُر إلى أن عرضوا للمرّة الأولى أمام قاضٍ. وفقاً لتعليمات الأمر المؤقت، ما عدا حالات استثنائيّة، جرت الجلسات نفسها عن بُعد بواسطة تطبيق "زوم"، وهناك حالتان على الأقلّ سُمح للمعتقل بالمشاركة في الجلسة فقط عبر الهاتف النقّال خاصّة السجّان. بهذه الطريقة لا يمكن للقاضي أن يُلاحظ أثناء الجلسة ما إذا كان المعتقل يعاني جُروحاً أو كدمات أو حالة جسمانيّة متردّية. وُجود السجّانين ولّد رهبة صعّبت على الأسرى عرض ادّعاءاتهم أمام القاضي أو التبليغ عن التعذيب الذي تعرّضوا له. الأسرى القليلون الذين تجرّأوا على الشكوى بشأن التعامُل معهم انتقم منهم السجّانون لاحقاً.

> **أخذوني ومعتقلًا آخر إلى غرفة، أجلسونا هناك أمام شاشة حاسوب من أجل المشاركة في جلسة محكمة في بثّ حيّ. قبل بدء الجلسة هاجمونا وضربونا ضربًا مبرِّحًا بهراوات معدنيّة على جميع أنحاء الجسم، لأكثر من 30 دقيقة. كان في جلسة المحكمة قضاة، مدّعون، مترجم ومحامٍ. عندما رآني المحامي على الحاسوب وكان وجهي متورِّمًا وأحمر تغطيه الكدمات، سألني عمّا حدث لي. أخبرتُه بما حدث قبل الجلسة وطلب منّي أن أحكي للقاضي. في الجلسة كانت لديّ حقًّا فرصة للتحدّث، وشرحتُ للقاضي ما حدث. وسألني إذا أخذوني إلى الفحص وإذا عالجني طبيب. فأجبتُ لا. أوصى بأخذي إلى طبيب.**
>
> **[...] تحدّثتُ خلال الجلسة أيضًا عن الممارسات التنكيليّة والاعتداءات الوحشيّة علينا من قِبَل السجّانين خلال نقلنا من مكان إلى آخر، لكنّ القاضي لم يتطرّق لذلك. بعد الجلسة، في الطريق إلى الزنزانة، انتقم منّي أفراد سلطة السجون لأنّني شكوتُ سلوكهم. ضربوني وركلوني بوحشيّة طوال الطريق كلّها.**

بعد الجلسة، في الطريق إلى الزّنزانة، انتقم منّي أفراد سلطة السّجون لأنّني شكوتُ سلوكهم. ضربوني وركلوني بوحشيّة طوال الطريق كلّها.

من إفادة محمد سرور, (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.

سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

> **بعد ثلاثة أيّام من دخولي إلى سجن "عوفر" عُقدتْ لي جلسة محكمة شاركتُ فيها عبر الزوم. أخرجني السجّان من الزنزانة وشاهدتُ الجلسة على هاتفه. قال لي المحامي إنّهم أصدروا بحقّي أمر اعتقال إداريّ لمدّة 6 أشهر. سألتُ القاضي لماذا يفرضون عليّ اعتقالًا إداريًّا، فأجابني لأنّني سجين سابق ونحن في حالة حرب' وهكذا انتهت الجلسة. أعادوني إلى الزنزانة.**

من إفادة ز. ت., من سكان محافظة بيت لحم | لقراءة الإفادة الكاملة

> **اقتادونا، كل واحد بمفرده وحسب دوره، إلى غرفة كنا نشاهد فيها مداولات المحكمة عبر تطبيق "زوم". في الطريق إلى هناك كان عناصر "كيتر" يوجّهون إلى صدري لكمات قويّة جدّاً. كان في داخل الغرفة سجّان يتحدّث العربيّة، وسمع كلّ المحادثة التي دارت بيني وبين القاضي والمحامي.**

62 البند 43 في ميثاق جنيف الرّابع يُلزم بإجراء رقابة قضائيّة في أقرب وقت ممكن، مع ذلك – البند 5 في الميثاق يحدّد أنّه في أوقات الحرب والطوارئ يمكن إرجاء حقوق معيّنة وبضمنها هذا الحقّ.

> **سألني المحامي: "هل تعرّضتم للعُنف في السّجن؟"' فلم أجرؤ على الردّ لأنّني خفت أن ينتقم منّي السجّانون ويضربوني بمزيد من القسوة [...] كلّ مرّة كانوا يقتادونني فيها إلى الغرفة التي نشارك فيها في جلسات المحكمة عبر تطبيق "زوم"، كان يتكرّر مسار التعذيب والضرب والإهانة. وقد تجرّع جميع الأسرى في السّجن مسلسل التعذيب نفسه في هذا المسار.**

من إفادة فراس حسان, (50 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان هِندازَة في محافظة بيت لحم، سُجن في سجن النقب "كتسيعوت"

لقراءة الإفادة الكاملة

> **جاء سجّان وقال لي "لديك جلسة محكمة لإقرار الاعتقال". سألني هل أريد أن أحضر الجلسة فقلت له "نعم". أثناء الجلسة قلت للقاضي "لقد ضربونا واعتدوا علينا اليوم، حضرة القاضي". وضع يديه على رأسه وسكت. كان الضابط هناك وقد نظر إليّ متوعّداً. بعد ذلك كبّل يديّ إلى الخلف بينما كبّلوا إلى الأمام أيدي بقيّة الأسرى الذين جُلبوا لحضور جلسة محاكمتهم. لدى عودتي إلى القسم رافقني سجّانان أعرفهما. عند دخولي القسم ركلني أحدهما، والثاني أخذ "الشبشب" من رجلي وضربني به على رأسي. عندما تقدّمت قليلاً، هجم عليّ السجّانان مجدّداً. ركلني أحدهما من الخلف وأوقعني أرضاً ثمّ انهال عليّ يضربني ببالغ القسوة. أخذ "شاكوش" حديد وضربني به على أسفل ظهري وعلى ركبتي اليمنى، ثمّ أصاب خصيتيّ مرّة أخرى فرُحت أصرُخ.**
>
> **أثناء الجلسة قلت للقاضي "لقد ضربونا واعتدوا علينا اليوم، حضرة القاضي". وضع يديه على رأسه وسكت.**

من إفادة ع.هـ., من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

منع المقابلات والزيارات

تصنيف السّجين كـ"أمنيّ" أو "جنائيّ" له إسقاطات بعيدة المدى على ظروف احتجازه.[63] وفقاً لأمر مصلحة السّجون تُفرض على الأسير "الأمنيّ" قيود في كلّ ما له صِلة بالعلاقة مع العالم خارج السّجن وضمن ذلك الإجازات والزيارات والمكالمات الهاتفيّة والوصال مع الزوج/ـة.[64] بعد 7 أكتوبر جُرّد الأسرى دفعة واحدة حتى من الوسائل المقتضبة التي أتيح لهم من خلالها الحفاظ على اتّصال ما بالواقع خارج أسوار السّجن. الزيارات العائليّة أُلغيت تماماً، الفترة الزمنيّة المسموح خلالها منع مقابلة محامٍ أخذت تطول بذريعة "احتياجات الميدان المتغيّرة" حتى بلغت ذروة 180 يوماً.[65] معظم الشهود الذي أدلوا بإفادة في إطار إعداد هذا التقرير لم يقابلوا محاميهم طوال فترة اعتقالهم.

الحقّ في تمثيل أمام القضاء منصوص عليه في البند 14 من الميثاق الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. ينصّ البند 116 في ميثاق جنيف الرّابع، أنّ من وأيضاً مشتقّ من البند 116 في **ميثاق جنيف الرّابع،** وينصّ أنّ

63 أمر المفوّضيّة رقم 04.05.00 "تعريف سجين أمنيّ"، لأجل التمييز بين ظروف حبس سجناء أمنيّين وسجناء جنائيّين يُنظر من بين المراجع – أوريانا ألماسي، "ظروف حبس السّجناء الأمنيّين في مرافق الحبس التابعة لمصلحة السّجون"، الكنيست، مركز الأبحاث والمعلومات (2015)' يُنظر أيضاً لسلي سابه وراحيلا أرئيل، "حبس على الطراز الحرّ: عن تطبيق معايير حقوق الإنسان الدوليّة في نظام السّجن في إسرائيل"، مجلة حوكيم [قوانين] 10 (2017): 9، ملاحظة جانبية 26.

64 يُنظرأمر المفوّضيّة 03.02.00 "قواعد بخصوص سجناء أمنيّين"; Alon Harel, "Who Is a Security Prisoner and Why? An Examination of the Legality of Prison Regulations Governing Security Prisoners," in Threat – Palestinian Political Prisoners in Israel, eds. Abeer Baker & Anat Matar, (2011): p. 37.

65 يُنظر محكمة العدل العليا، ملفّ 2254/24 أبو موسى ضدّ الجيش الإسرائيلي وآخرين (في 2.5.24)) في الفقرة 2: "على ضوء قانون حبس المقاتلين غير الشرعيّين... الذي بموجبه الفترة القصوى لمنع مقابلة محامٍ هي 90 يوماً، إذن يسقط المطلبان الأوّل والثالث في الالتماس الذي بين أيدينا لوجود إمكانيّة تنسيق مقابلة مع محامٍ".

من حقّ المعتقل استقبال زوّار في مواعيد ثابتة قدْر الإمكان، وخاصّة أفراد الأسرة الأقربون. إلى جانب ذلك، المبدأ 18(1) في **وثيقة مبادئ لحماية جميع البشر الخاضعين لأيّ نوع من الاعتقال أو الحبس** يكفل حقّ المعتقل أو السّجين في التواصُل مع محاميه. وقد جاء في الوثيقة أيضاً أنّ لكلّ أسير الحقّ في الزيارة والاتّصال، خاصّة مع أفراد أسرته. مفوّضيّة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كتبت منذ العام 2003 أنّها "تذكّر جميع الدول أنّ الاحتجاز المستمرّ الذي يُرافقه عزل عن العالم الخارجيّ *(detention incommunicado)* قد يسهّل اللّجوء إلى التعذيب ويمكنه أن يشكّل في حدّ ذاته نوعاً من أنواع المُعاملة القاسية، اللّا إنسانيّة أو المُهينة أو حتى التعذيب".[66]

وبالمثل، قضت المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان في قرار حُكم لها بأنّ احتجاز المعتقل في ظروف العزلة والحرمان من الاتصال لفترة طويلة بما يؤدي إلى المسّ بسلامته النفسيّة، يشكّل في حدّ ذاته مُعاملة قاسية ولا إنسانية ومخالفة للبند 3 في **الميثاق الأوروبيّ لحقوق الإنسان** الذي يحظر التنكيل أو التعذيب حظراً مطلقاً ولا يقبل الإرجاء حتى في أوقات الحرب أو الطوارئ.[67]

من المُعطيات التي عُرضت أمام المستوى السياسيّ،[68] تدعمها إفادات الشهود الواردة في هذا التقرير، ووفقاً للسّياسة الجديدة والمُعلنة[69] معظم الفلسطينيّين الذين اعتُقلوا بعد 7 أكتوبر لم يتوفّر لهم محامٍ يمثّلهم أو يقدّم لهم المشورة. لقد مُنعوا أيضاً من رؤية أفراد أسرهم وحتى مقابلة مندوبين عن الصّليب الأحمر أو منظمات الغوث وحقوق الإنسان أو المرافعة العامّة[70] أو هيئات مراقبة رسميّة أخرى مثال نقابة المحامين. هذا المنع المتعدّد، إلى جانب مصادرة أجهزة التلفزيون والراديو من الزنازين، أبقى الأسرى معزولين تماماً عن الواقع خارج أسوار السّجن طيلة فترة حبسهم.[71]

> **مكثتُ في "عوفر" 12 يومًا تقريبًا، وطوال تلك الفترة لم يتمّ التحقيق معي ولم أحظ بأية زيارة، لا من محامٍ ولا من العائلة، ولم أرَ قاضيًا، لم يعرف أيٌّ من المعتقلين ما هي التهمة الموجّهة إليه، وكانوا جميعًا في حالة من التوتّر وعدم اليقين. لم تكن هناك زيارات من العائلات، ولم يكن هناك أيّ اتّصال مع أيّ جهة خارجيّة، ولا حتّى مع الصليب الأحمر. كنّا منقطعين عن الأخبار وعن العالم الخارجيّ**
>
> **من إفادة موسى عاصي,** (58 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان بيت لقيا في محافظة رام الله.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجون نفحة و"عوفر" والنقب "كتسيعوت" | **لقراءة الإفادة الكاملة**

66 Commission on Human Rights, E/CN.4/RES/2003/32, para 14.

67 Ilascu and Others v. Russia and Moldova, Application 48787/99, para. 432, 442.

68 في محضر جلسة مناقشة مشروع القانون داخل لجنة الخارجيّة والأمن (في صفحة 15) تقول مندوبة النيابة المدنيّة: "هُم ليسوا ممثَّلين. حتى اليوم لا أحد كان ممثّلاً، لم يكن لهُم محامون. هناك منع مقابلة، وفي هذا السّياق يُريدون في إطار القانون المقترح إطالة فترات منع المقابلة".

69 يُنظر الردّ الذي قدّمته المدّعى عليها لمحكمة العدل العليا في ملفّ 7753/23 جمعيّة حقوق المواطن وآخرون ضدّ وزير الأمن القوميّ وآخرين (يمكن الاطلاع عليه هُنا) وكذلك ردّ وزير الأمن القوميّ في إطار ملفّ العُليا رقم 2858/24 جمعيّة حقوق المواطن وآخرون ضدّ وزير الأمن القوميّ، والذي تمّ تسليمه لمقدّمي الالتماس منفصلاً عن ردّ الدولة (في ما يلي: "التماس الحرمان من الطعام").

70 نُشر تقرير من طرف المرافعة العامّة في شأن أوضاع السجن والمساجين فقط بعد أربعة أشهر من دُخول الحرب، في 6.2.24 – على موقعها الإلكترونيّ هنا.

71 كما ظهر في وسائل الإعلام فإن هذا كان مكتب إيتمار بن جفير وزير الأمن القومي والذي نشره المكتب كفعل يتبع سياسة معلنة، والتي بموجبها تُمنع الزيارات للأسرى الأمنيين كم قبل الصليب الأحمر و/أو جميعات حقوق إنسان، يُنظر على سبيل المثال هنا.

> **لم ألتق محاميًا طوال فترة اعتقالي. كما لم ألتق والديّ وأفراد أسرتي، لأنّهم ألغوا الزيارات تمامًا. كنّا في عُزلة تامّة، منقطعين عن العالم ولا نعرف ما الذي يجري في الخارج. لم نتمكّن من متابعة الأخبار لأنّهم أخذوا أجهزة التلفزيون والرّاديو. كان الأسرى الوافدون حديثًا هُم مصدر معلوماتنا الوحيد.**
>
> **من إفادة محمد صلاح,** (27 عامًا) من سكان بُرقة في محافظة نابلس.
>
> سُجن في سجن "مجيدو" | لقراءة الإفادة الكاملة

> **كنّا معزولين تمامًا. لم نكن نعرف ما الذي يحدث في الخارج، ولم تكن عائلاتنا تعرف ما الذي يحدث معنا، لأنّه لم تكن هناك أيّة وسيلة اتّصال.**
>
> **من إفادة ع.هـ,** من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

هـ. قيود على ممارسة العبادة

ورد في البند 93 **من** ميثاق جنيف الرّابع أنّه يجب تمكين المعتقلين من أداء الصّلاة وإقامة الشعائر الدينيّة وفقاً لدينهم. غير أنّه يظهر من إفادات الشهود المختلفة انتهاك فادح لهذا الحقّ ولمشاعر الأسرى الدينيّة كجزء من السياسة المُعلنة.[72] في مرافق اعتقال شتّى مُنعت صلاة الجماعة. شهود آخرون أفادوا بأنّ السجّانين تهكّموا عليهم واحتقروا ديانتهم وإيمانهم، كما أفادوا أنّه فُرضت موانع وعوائق أخرى بخصوص الصّلاة، مثل منع الماء الذي صعّب عمليّة الوضوء ومنع الصّلاة جهرًا ومصادرة المصاحف.

> **كان الآذان ممنوعًا. بالطبع فقد صادروا المصاحف. حتى أنّهم منعوا صلاة الجماعة في الزنازين وإذا كان السجّنون يسمعون صوت قراءة القرآن صادرًا من الغُرف كانوا يعاقبون جميع من فيها.**
>
> **من إفادة عاطف عواودة,** (53 عامًا) وهو أب لسبعة، من سكان دير سامت في محافظة الخليل.
>
> سُجن في سجون "عوفر" والنقب "كتسيعوت" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

> **بعد 7 أكتوبر صادروا أيضًا جميع كتب القرآن، وإذا حدث أن عثر السجّانون على قرآن أثناء التفتيش كانوا يُلقونه أرضًا ويدوسونه بأقدامهم. صادروا أيضًا سجاجيد الصلاة والمسابح، ومنعوا الصلاة بأيّ شكل – الجماعية والفرديّة. كان ممنوعًا علينا أن نصلّي بصوت مُرتفع، وهناك أسرى تعرّضوا للضرب لأنّهم رفعوا صوتهم أثناء الصّلاة. قبل قدوم رمضان بشهر واحد سمحوا للأسرى بأداء الصلاة فرديًّا، ولكن دون صوت. صلاة مع "كاتم صوت" [..] كنّا نتوضّأ تيمّمًا لأنّ المياه لم تتوفّر لنا.**
>
> **من إفادة ز. أ.,** من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

72 نشرت **وسائل** الإعلام أنّ مقاتلي السّجون من وحدة "كيتر" المذكورة أعلاه اقتحموا الزنازين في القسم بعد أن سُمعت أصوات صلاة قبيل شهر رمضان. الأمر الأكثر منطقيّاً الذي يمكن أن يحدث هو... أنّهم سيخافون من ذلك، أنّ ذلك سيُحدث كيّاً في وعيهم". متوفّر هُنا (شباط 2024).

مُنعنا من حلق شعرنا، وصّلاة الجماعة مُنعت منعًا باتًّا. في 10.4.24 حلّ عيد الفطر، ومنعونا حتى من أداء صلاة العيد [...] المياه الجارية كانت تتوفّر مدّة رُبع ساعة في اليوم، ليس في وقت محدّد وإنّما متى شاءت أهواء السجّان المسؤول. نظّفت كيس قمامة (من النايلون) وصرت حين تتوفّر المياه أملأه لكي نستطيع أن نشرب ونتوضّأ قبل الصّلاة في أوقات حرماننا من الماء الجاري

من إفادة ثائر حلاحلة, (45 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان خاراس في محافظة الخليل.

سُجن في سجنيّ "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

كان ذلك أثناء صلاة العشاء، وسمع السجّانون أحدهم يدعو إلى الصلاة. ألقوا قنبلة صوتيّة إلى داخل الزنزانة التي أدخلونا إليها، وذهبوا بسرعة إلى الزنزانة رقم 1. هاجموا كلّ الذين كانوا فيها وسمعنا المعتقلين يصرخون. استمروا في ضربهم طوال نصف ساعة دون توقّف

من إفادة أشرف المحتسب, (53 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان الخليل.

سُجن في معتقل "عتسيون وفي سجنيّ "عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

في يوم الجمعة الموافق 10.11.23، كنت أؤمّ الأسرى في صلاة الجماعة وكان بعض الأسرى يبكون. سمعنا أحد السجّانين وكان ينظر إلينا عبر كوّة الباب فأيقنّا أنّهم سوف يهجمون علينا. في المساء، جاء السجّانون لإجراء العدد كالمعتاد. بعد العدد مباشرة انقضّ علينا 14 من عناصر وحدة "كيتر" يضربوننا بأعقاب بنادقهم. ضربونا مدّة طويلة، وركّزوا خاصّة على أحد الأسرى حتى أغمي عليه. كسروا كتفه الأيسر وانتفخت عينه اليُسرى. كان معهم مُسعف، وحتى هو صرخ بهم أن يتوقّفوا عن ضربه، لكنّهم لم يُصغوا له. عندئذٍ أشار أحد السجّانين إليّ وقال: "إنّه هُو" فجرّني عناصر القوّة ورموني على الأرض ثمّ انهالوا عليّ يركلون رأسي. حاولت أن أحمي رأسي بيديّ لكنّ السجّانين كانوا يُبعدون يديّ ويواصلون ضربي. صرت أصرخ من الألم بعد عشر دقائق من الضرب، لم أكن قادراً على الحركة. ثمّ قال لي أحدهم "إذا صلّيت مرّة أخرى فسوف أقتلك". عندما خرجوا من الزنزانة كنت شبه غائب عن الوعي والدّم يسيل من أنفي وأذنيّ.

من إفادة ع.هـ, من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

و. مصادرة متعلقات الأسرى

حيازة أغراض شخصيّة في الزنزانة حقّ مشتقّ من واجب تأمين معيشة لائقة أثناء فترة الاعتقال ويمكن العثور على تعبير عنه في القانون الدوليّ وأيضاً في نطاق القانون المحلّي.[73] مصادرة الأغراض الشخصيّة والمشتركة من زنازين

73 في وثيقة الأمم المتحدة بشأن معايير حدّ أدنى للتعامُل مع السّجناء يوجد تفصيل لظروف الحبس وقواعد مختلفة منها ما يخصّ الحفاظ على الممتلكات الشخصيّة، أو حقّ كلّ سجين بحيازة ملابس وشراشف وغير ذلك' في الفصل 97 من ميثاق جنيف الرّابع جاء أنّه يجب كقاعدة تمكين السّجناء من الحفاظ على ممتلكاتهم أثناء فترة سجنهم وإعادتها إليهم لدى إطلاق سراحهم' ورد في ملفّ مدنيّ 17-05-62518 جالي ضدّ مصلحة السّجون (4.7.2017) أنّ التعديل 5 في قانون الإجراءات الجنائيّة (صلاحيّات إنفاذ – اعتقالات) (ظروف احتجاز المعتقل)، 1997 – يكفل حقّ المعتقل في حيازة أغراض شخصيّة في زنزانته (أدوات كتابة، كُتب، لوازم شعائر دينيّة، ألعاب اجتماعيّة، راديو، أحذية، خاتم زواج أو ساعة، سخان كهربائيّ، وغير ذلك). الغاية الجوهريّة من هذا الأمر حظيت في هذا الحُكم بتأويل مزدوج – من جهة يخصّ الظروف التي تستجيب لواجب إتاحة معيشة لائقة في المعتقل، ومن جهة ثانية يعكس نوعاً ما الرّابط مع العالم الخارجي وعلاقات السّجين مع بيئته السّابقة.

الأسرى الفلسطينيّين كانت من الخطوات الأولى التي اتّخذتها إدارات السّجون فور اندلاع الحرب. إلى جانب تقليص الحيّز وتسوئة ظروف المعيشة، بقي الأسرى دون ملابس أو أحذية للاستبدال، دون سخّان ماء، دون راديو أو تلفزيون، دون صابون وموادّ تنظيف وأيضاً دون الأغذية التي كانوا قد اشتروها من "الكانتينة". جرى إخراج كلّ شيء من الزنازين، بما في ذلك الكتب والمستندات الشخصيّة.

> **في اليوم الذي أدخلونا فيه إلى زنزانة العزل صادروا منّا أيضًا كلّ شيء كان لدينا في الزنازين: مراوح، أباريق كهربائيّة، طعام وما شابه. وقطعوا الكهرباء عن جميع الزنازين في السجن. عندما عدنا كانت الزنزانة فارغة تمامًا. وضعوا مقتنياتنا في المكتبة. وبسبب انقطاع الكهرباء لم نتمكّن من متابعة وسائل الإعلام، كما قطعوا الماء الساخن في الحمّامات.**
>
> **في 19.10.23 اقتحم السجّانون الزنازين مرّة أخرى. كانت اقتحامات زنازيننا هذه من قبَل الرجال انتهاكًا فظًّا للخصوصيّة. دخلوا دون بلاغ مسبق بينما كانت بعض السجينات بدون غطاء للرأس وبملابس غير محتشمة. هذه المرّة صادروا الطاولات والكراسي وحتّى الأحذية، وضربونا بالهراوات.**
>
> **من إفادة ن. ح.,** من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

> **لم تكن لدينا ملابس سوى التي نرتديها فلم نتمكّن من تغيير ملابسنا أو غسلها كما ينبغي. بقيت طوال الوقت بالملابس نفسها. كانوا يُجرون تفتيشاً كلّ يوم وإذا عثروا على قطعة ملابس إضافيّة صادروها. كذلك كانوا يُجرون تفتيشاً عشوائيّا في ساعات اللّيل ويأخذون أيّ شيء يعثرون عليه. أحد الأسرى بقي بالملابس نفسها طيلة 51 يومًا.**
>
> **من إفادة سامي خليلي,** (41 عامًا) من سكان نابلس. أمضى عقوبة السجن منذ العام 2003.
>
> سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

لم تكن لدينا ملابس سوى التي نرتديها فلم نتمكّن من تغيير ملابسنا أو غسلها كما ينبغي.

ز. الحياة في الظلمة

ينصّ ميثاق جنيف الرّابع بصريح العبارة على أنّ احتجاز معتقلين في مرافق حبس تحجب ضوء النهار أمرٌ محظور وبمثابة شكل من أشكال القسوة.[74] احتجاز الأسرى في زنازين بدون ضوء في جميع السّجون، هي أيضاً نتيجة للسياسة التي طُبّقت على نحو شامل بعد 7 أكتوبر بذرائع أمنيّة.[75] تُرك الأسرى في الظلمة طيلة جميع ساعات اليوم عدا ساعة واحدة هي ساعة العدد. في الأقسام التي لم يصلها تقريباً ضوء النهار واجه الأسرى صعوبة في التواجُد داخل الحيّز لأنّه لم تكن هناك إنارة من أيّ نوع. وباعتبار أنّ الأسرى جُرّدوا أيضاً من الفُسحة في السّاحة (الفورة) لتنفّس الهواء الطلق، يمكن القول إنّهم تُركوا في الظلمة طيلة أيّام وأسابيع.

74 ميثاق جنيف في شأن حماية المدنيّين أثناء الحرب، 12.8.49، بند 118 (2).

75 يُنظر ردّ الدولة المقدّم لمحكمة العدل العُليا في ملفّ رقم 7753/23 جمعيّة حقوق المواطن ضدّ وزير الأمن الداخليّ، في شأن ظروف معيشة السّجناء الأمنيّين في السّجن، بما في ذلك قرار قطع الكهرباء والإنارة (في ما يلي: "التماس للعُليا، ظروف المعيشة").

كانت الإنارة في الزنازين متوفّرة فقط من السّاعة 18:00 حتى 22:00. الطابق الأوّل كان مُعتمًا جدًّا وحتى خلال النهار يبدو كأنّ الوقت ليل. في الطابق الثاني كان الوضع أفضل قليلًا. مكثت في الطابق الثاني خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأوّل، ثمّ مكثت في الطابق الأوّل خلال شهري كانون الثاني وشباط.

من إفادة محمد صلاح (27 عامًا) من سكان بُرقة في محافظة نابلس.

سُجن في سجن "مجيدو" | **لقراءة الإفادة الكاملة**

لمدّة الشهر ونصف الأولى التي أمضيتها في "كتسيعوت" كانت الإنارة في الغرفة تعمل فقط بعد السّاعة 20:00 ليلًا. بعد ذلك صاروا يقطعون الكهرباء في اللّيل وفي النهار. كانوا يوفّرون الإنارة فقط في أثناء العدد، لكي يتمكّن السجّان من عدّ الأسرى.

من إفادة ز.أ، من سكان شرقي القدس | **لقراءة الإفادة الكاملة**

4.
التنكيل الجسديّ والنفسيّ

.4
التنكيل الجسديّ والنفسيّ

حظر التعذيب في القانون الدوليّ

حظر التعذيب هو إحدى الركائز الأساسيّة للقانون الدوليّ. بخلاف الأعراف الأخرى المقبولة في هذا المجال القانونيّ، فإنّ **حظر التعذيب مطلق**[76] ولا يجوز للدول الانتقاص منه أو اشتراطه سواء في أوقات السلم أو الحرب أو الطوارئ.[77] ترسَّخ هذا الحظر على مرّ السنين كقاعدة عرفيّة تلزم أيّ دولة او منظّمة او إنسان في جميع انحاء العالم، وذلك بغضّ النظر عن مسألة سريان نفاذ هذه المعاهدة الدوليّة أو تلك.[78]

تشمل معاهدات مختلفة، بما فيها تلك التي وقّعتها إسرائيل، حظرًا صريحًا ومطلقًا للجوء إلى أيّ نوع من التعذيب.[79] إنّ **اتفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة**، التي وقّعتها إسرائيل منذ عام 1986 وصدّقت عليها عام 1991،[80] تُلزِم الدول الموقّعة عليها باتّخاذ خطوات لمقاضاة ومعاقبة المنفّذين.[81] **العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة** يشمل، هو أيضًا، أمرًا صريحًا في هذا الشأن.[82] **عُرِّف التعذيب بأنّه جريمة ضدّ الإنسانيّة**[83] **وكذلك بأنّه جريمة حرب**[84] **في معاهدة روما**، التي أنشئت بموجبها المحكمة الجنائيّة الدوليّة في لاهاي.[85] كما أدرِج التعذيب في قرارات مجلس الأمن التي بموجبها أنشئت المحكمتان الجنائيّتان

76 وفقًا للمادّة 16.2 من اتفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة' للعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (1976) الذي دخل حيّز النفاذ في إسرائيل عام 1992 (في ما يلي: "العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة")، فإنّ العهد ينصّ في المادّة 7 على أنّه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو الحاطّة بالكرامة" (يمكن العثور على الصياغة الرسميّة المعتمدة في السجلّات هنا).

77 يُنظر قرار دائرة الاستئناف في محكمة النظر في الجرائم في يوغوسلافيا بشأن عدم إمكانيّة الانتقاص من، أو اشتراط هذا الحكم في المادّة 144 من القرار المتاح هنا.

78 لمناقشة عمليّة تبلوُر هذا الوضع القانونيّ، يُنظر Nigel Rodley. The Treatment of Prisoners under International Law, 2nd edition (Oxford: Oxford University Press, 1999), ch. 2.

79 المادّة 32 من اتفاقيّة جنيف الرابعة التي تنصّ على حظرٍ شامل لاستخدام التعذيب ضدّ الأشخاص المحميّين، أو أيّ شكل آخر من أشكال تعمّد إلحاق المعاناة. المادّة 37 من هذه الاتفاقيّة تنصّ على أنّه يجب احتجاز الأشخاص المحميّين الذين ينتظرون إجراءات جنائيّة في ظروف إنسانيّة ويجب ان يُعاملوا معاملة إنسانيّة: Protected persons who are confined pending proceedings or serving a sentence involving loss of liberty, shall during their confinement be humanely treated. مرجع آخر يتعلّق بحقوق الأسرى وينصّ على حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة هو **الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان المعتمد من قبل الأمم المتّحدة**. مرجع معياريّ آخر مثل الـCommission on Responsibilities – الذي وضِع في مؤتمر باريس للسلام عام 1919. انظروا أيضًا The Commission on the Responsibility of the Authors of the War and on Enforcement of Penalties (1919), يُنظر هنا S.C. Res. 955, annex, art. 4, UN Doc. S/RES/955 (Nov. 8, 1994).

80 **الاتفاقيّة** تحدّد في المادّة 1 مفهوم التعذيب كما يلي: "فعل يلحق من جرّائه عمدًا ألم أو معاناة شديدة، سواء جسديّة أو نفسيّة، بشخص ما، بهدف انتزاع معلومات أو اعتراف منه أو من شخص ثالث، لمعاقبته على فعل ارتكبه، أو يشتبه في أنّه ارتكبه، هو أو شخص ثالث، أو لتخويفه أو لإغصابه هو أو شخص ثالث' أو لأيّ سبب تعود جذوره إلى التمييز من أيّ نوع كان." يُنظر في هذا الشأن أيضًا قرار المحكمة العليا 94/5100 اللجنة العامّة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ضدّ حكومة إسرائيل وجهاز الأمن العامّ (في ما يلي: "قرار المحكمة العليا بشأن التعذيب").

81 المصدر نفسه، المادّة 2 من الاتّفاقيّة.

82 المادّتان 7 و10 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق السياسيّة والمدنيّة اللتان تتناولان، على التوالي، العقوبة بشكل عامّ وفي ما يتعلّق بالمحروم من حرّيّته.

83 Article 7(1)(f) of the Rome Statute – ينصّ النظام على أنّ التعذيب هو فعل متعمّد ينطوي على ألم أو معاناة، سواء جسديّة أو نفسيّة، ضدّ إنسان خاضع لسيادة المتَّهم.

84 Article 8(2) of the Rome Statute.

85 بموجب معاهدة/نظام روما الأساسيّ فإنّ المحكمة الدوليّة تتمتّع باختصاص النظر في الفئات الأربع من الجرائم الدوليّة: الإبادة الجماعيّة، الجرائم ضدّ الإنسانيّة، جرائم الحرب، جريمة العدوان.

الدوليّتان ليوغوسلافيا سابقًا ولرواندا،[86] باعتباره أحد انتهاكات اتفاقيّة جنيف التي فوَّض مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة الهيئات القضائيّة بالبتّ فيها.[87]

استكمالًا لذلك، فإنّ المادّة 3 المشتركة في **اتّفاقيّات جنيف**، والتي تعكس القانون الإنسانيّ في ما يتعلّق بالنزاعات المسلّحة، والبروتوكول الثاني يحظران التعذيب والمعاملة القاسية.[88] وتنصّ المادّة 119 من **اتفاقيّة جنيف الرابعة** على أنّه لا يجوز، بأيّ حال من الأحوال أن تكون العقوبة وحشيّة أو غير إنسانيّة أو على نحو يُعرّض صحّة المعتقل للخطر.[89]

يُحتجز آلاف الأسرى الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة في أيّ لحظة معطاة، ويتمّ تعريفهم وتصنيفهم من قبل جهاز تطبيق القانون والسجن بأنّهم "سجناء أمنيّون".[90] ويحمل هذا التعريف في طيّاته سلسلة من القيود والشروط الصارمة المتعلّقة بطريقة قضاء عقوبة السجن، ومكان تنفيذها، وظروف السجن، والترتيبات الأمنيّة المختلفة.[91]

> **نقلونا إلى "مجيدو" وعندما نزلنا من الحافلة، قال لنا أحد السجانين: "أهلًا بكم في جهنم".**
>
> **من إفادة فؤاد حسن,** (45 عاماً) وهو أب لخمسة، من سكان قُصرة في محافظة نابلس.
>
> سُجن في سجن "مجيدو" | لقراءة الإفادة الكاملة

منذ 7 تشرين الأوّل طرأ ارتفاع ملحوظ على مستوى العنف المنظَّم الذي تمارسه سلطات السجون ضدّ الأسرى الفلسطينيّين. وتكشف الأدلّة عن ممارسة عنف جسديّ وجنسيّ ونفسيّ وكلاميّ يتّسم بالتعسُّف التهديديّ، والذي غالبًا ما يكون تحت غطاء مجهول الهويّة. هذا العنف موجَّه نحو جميع الأسرى ويستخدمه الجنود وسجّانو مصلحة السجون وأفراد وحدات خاصّة تابعة لمصلحة السجون.

إنّ حجم العنف الذي كشفته الإفادات يوضّح أنّ الحديث لا يدور عن حوادث عينيّة واعتباطيّة، وإنّما عن سياسة منهجيّة تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من معاملة الأسرى. إنّ هذا السلوك، بمختلف مكوِّناته والعوامل العديدة التي تدخل فيه وتوجّهه، يثير شكوكًا حقيقيّة في ارتكاب سلسلة من الجرائم الجنائيّة الخطيرة بموجب القانون الإسرائيليّ والانتهاكات الصارخة لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدوليّ، والتي قد تصل إلى مستوى جرائم الحرب، لا بل جرائم ضدّ الإنسانيّة.

86 S.C. Res. 955, annex, art. 4, UN Doc. S/RES/955 (Nov. 8, 1994).

87 S.C. Res. 827, U.N. Doc. S/RES/827 (May 25, 1993); see William A. Schabas, "The Crime of Torture and the International Criminal Tribunals,") Case Western Reserve J. Int'l L., 37(2), (2006): 349.

88 Nigel Pollard, The Treatment of Prisoners Under International Law, 186 (3rd. ed., 2009): 59-62.

89 In no case shall disciplinary penalties be inhuman, brutal or dangerous for the health of internees.

90 بموجب أمر مصلحة السجون، يتمّ تعريف السجين الأمنيّ على أنّه سجين ارتكب مخالفة على خلفيّة قوميّة و/أو ينتمي إلى منظّمة تمّ إعلانها منظّمة إرهابيّة و/أو صدرت في أمره توصية من قبل جهاز الأمن العامّ ("الشاباك")، تتناول خطورته الأمنيّة (أمر مفوّضيّة مصلحة السجون 04.05.00)

91 يُنظر أمر مفوّضيّات مصلحة السجون 03.02.00 "قواعد بخصوص السجناء الأمنيّين" (15.3.2002).

أ. العنف الجسديّ والترهيب

يتعرّض الاسرى لاعتداءات وحشيّة خلال جميع مراحل الاعتقال والسجن: أثناء الاعتقال نفسه، عند التنقّل بين مرافق التحقيق ومرافق السجن العسكريّة وبينها وبين مرافق مصلحة السجون، خلال مرحلة الاستيعاب في السجن، أثناء عمليّة العدد، وأثناء تفتيش الزنازين. فالعنف حاضر بشكل منهجيّ ومتواصل كجزء من الروتين اليوميّ: في كلّ خروج ودخول إلى الزنازين، أثناء الزيارات النادرة إلى العيادة، قبل وبعد جلسات المحكمة القضائيّة، وحتّى عشيّة الإفراج عن الأسرى.

في يوم الأحد المُوافق 5.11.23 [...] أخرجونا إلى ساحة خارجيّة بين الأقسام. أدخلوا جزءاً من الأسرى إلى غرفة الحمّامات وأغلقوا الأبواب ثمّ انهالوا عليهم ضرباً طوال دقيقتين تقريباً. عندما حان دوري أخذوني إلى غرفة الطعام، ولكن في القسم 6 هذه المرّة. كان هناك سجّانون أعرفهم، لم يكونوا ملثّمين. قال لي أحدهم: "تمعّن وجهي لكي لا تنساني".

جرّدوني من ثيابي بالقوّة، أنزلوا بنطالي والسّروال الداخليّ، ولفّوا قميصي على رأسي مثل قناع.

أمسكوا بي ثمّ أخذوا يضربونني. أحدهم ركلني في صدري ركلة دفعتني فاصطدمت بسجّان آخر فأخذ هذا يصرخ ويشتم. أمسك مرآة في إطار خشبيّ سميك وحاول أن يضربني بها على رأسي، لكنّ الآخرين ثنوه عن ذلك. جرّدوني من ثيابي بالقوّة، أنزلوا بنطالي والسّروال الداخليّ، ولفّوا قميصي على رأسي مثل قناع. ثمّ أصابوا خصيتيّ بقوّة. بعد ذلك حملوني وأجلسوني على إطار مغسلة حديديّ. جلبوا أسيرين آخرين وأمروهما أن يُشاهدا عمليّة ضربي. كنت لا أزال عارياً، وقد رأيتهم عبر القميص الرّقيق الذي كان يلفّ رأسي. كان السجّانون يشدّون شعرهما لكي يرفعوا رأسيهما ويُجبروهما على فتح أعينهما ومشاهدة ضربي.

لكموا خاصرتيّ عدّة مرّات حتى سال دم من فمي. اقترب أحدهم منّي وبصق على وجهي ثمّ أنزلني عن الإطار الحديديّ ورفع بنطالي قليلاً. من هناك اقتادوني إلى زنزانة رقم 5 في القسم 6 مطأطئ الرأس مكبّل اليدين. عند باب الزنزانة وقفت جنديّتان ومررت بينهما عارياً، إذ كان بنطالي مرفوعاً ولكن لم يغطّ أعضائي الجنسيّة.

من إفادة ع.هـ, من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

رذاذ الفلفل، قنابل الصوت، العصيّ، الهراوات الخشبيّة والحديديّة، سبطانات البنادق وأعقابها، قبضات الخواتم الحديديّة، مسدّسات الصعق الكهربائيّ – هذه فقط بعض من الأدوات التي استُخدمت، بحسب الأدلّة، للاعتداء وللتعذيب، إضافةً إلى إفلات الكلاب والضرب واللكم والركل. كثيرًا ما أدّت هذه الهجمات إلى إصابات بالغة وفقدان الوعي وكسور في العظام، وفي الحالات القصوى إلى الموت أيضًا، كما سيتمّ تفصيل ذلك لاحقًا.

اتّكأتُ أنا على الحائط. كنتُ أعاني من كسور في ضلوعي وأُصبت أيضًا في كتفي اليمنى وفي إبهام يدي اليمنى وأحد أصابع يدي اليسرى. لم أستطع التحرّك أو التنفّس طيلة نصف ساعة. كان الجميع من حولي يصرخون من شدّة الألم، وكان بعضهم يبكي. كان الدم ينزف من معظمهم. كابوس لا يوصف.

من إفادة أشرف المحتسب, (53 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان الخليل.

سُجن في معتقل "عتسيون وفي سجنيّ "عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

عند المدخل فتّشونا مرّة أخرى ونحن عراة بالكامل. الأمر الأكثر إذلالًا كان أنّ ثلاث جنديّات أجرينه. [...] وبالطبع فالتفتيش مصحوب بالشتائم والضرب والركل بالأرجل – بذريعة أنّنا يجب أن نفتح أرجلنا أكثر' سقط بعض الأشخاص أرضًا من جرّاء تلك الركلات. بعد ذلك أخذونا إلى الطبيب، وهناك سألونا الأسئلة المعتادة، أي إذا كنّا نعاني من أيّ أمراض، أو نتناول أدوية. بعد ذلك التقطوا صورًا لنا، ثمّ أدخلونا واحدًا تلو الآخر إلى مكتب "الشاباك". كان على الحائط علم إسرائيل بحجم ضخم جدًا، وكان أوّل سؤال لضابط "الشاباك" هو "إلى أيّ تنظيم تنتمي؟"، ثمّ أمرني بتقبيل العلم وأثناء قيامي بذلك قاموا بتصويري. كان في الغرفة نحو 20 جنديًّا. فقلتُ للضابط إنّني لن أفعل ذلك، فقال لي: "أنت ملزم بتقبيل العلم". فقلتُ له: "لا، أنا لا أريد". فجأةً، بدأ الجنود العشرون الموجودون في الغرفة بضربي. ضربوني بكلّ ما وقعت عليه أياديهم وعلى كلّ أنحاء جسمي. ركلني أحدهم على رأسي، ففقدتُ الوعي. عندما استعدتُ وعيي استمرّوا في ضربي. بعد ذلك أوقفوني وصوَّروني والعلم خلفي. ثمّ أخذوني إلى خارج الغرفة وضربوني مرّة أخرى، حتّى فقدتُ الوعي ثانيةً.

استيقظتُ عندما قال أحدهم: "لقد مات، لقد مات" بالعبريّة، "ابتعدوا عنه". طلب منّي أن أقوم وأغسل وجهي في الحمّام' رأيتُ أنّ جسمي كلّه مغطّى بالدم، وكنتُ أنزف من أنفي وفمي ورأسي أيضًا. قال لي بالعربيّة ألّا أتحدّث عمّا جرى. كان هذا أحد السجّانين في السجن.

من إفادة فؤاد حسن, (45 عاماً) وهو أب لخمسة، من سكان قُصرة في محافظة نابلس.

سُجن في سجن "مجيدو" | لقراءة الإفادة الكاملة

خلال التعذيب أثناء التحقيق كانوا يسألونني: "أين السنوار؟"، فأجيبهم بأني لا أعلم. قال لي الجندي: "اعترِف لكي تستطيع العودة إلى البيت". الجندية التي كانت تقف خلفي وضعت جهازًا كهربائيًا على رقبتي فتلقيتُ صعقة كهربائية دفعتني مترين إلى أمام.

من إفادة رشدي ظاظا, (30 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان حي الزيتون في مدينة غزة.

سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" وفي مركز اعتقال آخر لم يستطع تحديده

ذات مرّة، قبل إطلاق سراحي بأسبوع، سألنا سجّان أثناء العدد ما إذا كنّا نتبع حماس فأجبناه أنّنا مجرّد أسرى لا أكثر. عندئذٍ أوعز السجّان لزملائه أن يهاجمونا فانهالوا علينا ركلًا وضربًا بهراوات معدنيّة. كانوا يضربونني على كلّ أنحاء جسمي، وكلّما حاولت أن أحمي رأسي بيديّ كانوا يركزون الضرب على يديّ. تألّمت كثيرًا، وقد استمرّ الاعتداء دقائق طويلة.

من إفادة محمد نزال, (18 عامًا) من سكان قباطية في محافظة جنين.

سُجن في سجنيّ "مجيدو" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

في ذلك اليوم، إقتحم زنزانتي أنا وخمس سجينات أخريات نحو 02 سجّانًا يحملون الهراوات وأخذوا يضربوننا.

في 7.10.23 سمعنا في الأخبار أنّ حماس هاجمت بلدات إسرائيليّة في غلاف غزّة. في ذلك اليوم، اقتحم زنزانتي أنا وخمس سجينات أخريات نحو 20 سجّانًا يحملون الهراوات وأخذوا يضربوننا لمدّة نصف ساعة تقريبًا. دخل السجّانون إلى الزنزانة، ضربونا على رؤوسنا من الخلف ورشّوا كمّيّات من رذاذ الفلفل في الزنزانة، وبدأنا جميعًا نختنق. كما قاموا بتقييد أيدينا بأصفاد معدنيّة، ولكي يفتحوا الأصفاد خبطوها على أيدينا. تسبّب لنا رذاذ الفلفل بحروق في الوجه وبحرقان في العيون. طلبنا منهم أن يحضروا لنا مرهمًا لتخفيف الأوجاع، لكنّهم رفضوا. لاحقًا، أخذونا إلى زنازين العزل الانفراديّ في الطابق الثاني. وضعوني أنا في زنزانة عزل مع سجينة من نابلس. إنّها زنزانة صغيرة جدًّا، بدون سرير أو فرشة، فيها مرحاض داخل الغرفة، بدون أيّ فاصل أو خصوصيّة. كان باردًا جدًّا هناك.

من إفادة ن. ح., من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

الكلاب المهاجمة هي واحدة من وسائل الترهيب والأذى الجسديّ. ويتّضح من الأدلّة أنّ إفلات الكلاب على السجناء هو جزء من الروتين الجديد في السجون. وقد نُفّذت الهجمات داخل الزنازين أو خارجها، وغالبًا ما كانت توضع كمّامة على أفواه الكلاب، لكن في حالة واحدة على الأقلّ بدونها أيضًا، وهو ما يتنافى مع أنظمة مصلحة السجون.[92]

أحد الكلاب عضّ أسيراً في ذراعه حتى سال دمه، وكلب آخر عضّني حين كانوا يضربونني.

دخل عناصر وحدة "كيتر" إلى زنزانتنا مع عدد من رجال الأمن، وكان بعضهم مسلّحاً، وثلاثة كلاب شُرطة. بعد العدد انقضّ علينا عناصر وحدة "كيتر" – ضربونا بهراوات خشبيّة وحديديّة في كلّ أنحاء الجسم، ركلونا وأفلتوا علينا الكلاب. أحد الكلاب عضّ أسيراً في ذراعه حتى سال دمه، وكلب آخر عضّني حين كانوا يضربونني [...] أنهكني ضرباً طوال نحو عشر دقائق. بعد ذلك غادروا الزنزانة. الأسير الذي عضّه الكلب كانت جراحه بليغة ولم تكن لدينا أيّة وسيلة لمعالجته.

من إفادة ع.هـ., من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

جمّعوا كلّ المعتقلين الذين كانوا يريدون نقلهم وأخذونا إلى الحافلات. وما حدث بعد ذلك كان صادمًا للغاية. فبمجرّد أن أخرجونا من الزنزانة أوقفونا في صفّ واحد، وقام عناصر سلطة السجون ووحدة "نحشون" بضربنا بوحشيّة بالبنادق والهراوات، ووجّهوا لنا اللكمات والركلات، وكان الأسوأ من ذلك كلّه عندما أتاحوا لكلابهم أن يهجموا علينا. صحيح أنّ الكلاب كان لديها طوق على أفواهها، ولكنّ ذلك كان مخيفًا جدًّا وخدشت وجوهنا وأيدينا بمخالبها.

من إفادة موسى عاصي, (58 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان بيت لقيا في محافظة رام الله.

سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجون نفحة و"عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

92 يُنظر في هذا السياق طلب حرّيّة المعلومات 310/22: تلقّي تعليمات ومعطيات بخصوص استخدام الكلاب لتطبيق القانون (4.4.2022) وكذلك إجراء قسم العمليات 220.013.52 "التعامل مع كلب عدوانيّ" الصادر في إطاره. متاح للقراءة هنا.

الأسرى الذين كانوا عرضةً في كلّ لحظة للتهديدات المنهجيّة والمتواصلة بالعنف الشديد والمتواصل، كانوا في حالة تأهّب دائم يفتقرون لأيّة قدرة على حماية أنفسهم.

> **كان هناك عشرة جنود. شغّلوا موسيقى صاخبة في الساحة وانهالوا ضربًا بوحشيّة على المعتقلين الذين كانوا مقيّدي الأيدي ومعصوبي الأعين. ضربوهم بقبضات أيديهم وبأعقاب بنادقهم وركلوهم. تعرّض أحد الشبّان للضرب المبرّح حتّى سال الدم من وجهه وفمه. كان ذلك الضرب مرعبًا. اعتقدتُ أنّهم سيقتلونهم هناك في الساحة. استمرّ الأمر نصف ساعة. لم أرَ شيئًا كهذا في السجون من قبل. كان الضرب الذي تلقّوه أكثر حتّى مما يمكن تخيّله [...] بقينا في هذا القسم عشرة أيّام. كان الأمر الأكثر رعبًا في تلك الفترة هو الليالي، لأنّ القوّات كانت تقتحم الزنزانة ليلًا، وتهدّدنا صراحة بالقتل، وكانوا يضربوننا بشدّة. كما كانوا يشغّلون موسيقى صاخبة في الليل. طوال تلك الفترة لم يكن لدينا بعد بطّانيّات أو فرشات. خلال الأيّام العشرة بقينا أحياء بصعوبة وشعرنا بأنّ الموت يتربّص بنا في كلّ دقيقة.**
>
> **من إفادة أشرف المحتسب,** (53 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان الخليل.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

> **كنا نعيش في حالة خوف وهلع. كان الغضب والثأر أبرز تعابير وجوه السجانين وعناصر الوحدات الخاصة. حتى في أثناء العدد كانوا يتحرّشون بالأسرى ويستفزونهم، بتصويب أشعة الليزر إليهم. كانوا يريدون فقط أن يفتح الأسير فمه للانقضاض عليه بالضرب وتحطيمه.**
>
> **قضيتُ في السجن 12 شهرًا مرت عليّ كأنها 12 سنة من الخوف القاتل، إجراءات تعسفية ضد الأسرى، تعذيب يوميّ، وخصوصًا بعد 7 أكتوبر. خلال الحرب أصبح التعامل معنا مدفوعًا بالرغبة في الانتقام على ما حدث في الغلاف. كانوا ينظرون إلى الأسرى، يختارون واحدًا من بينهم ضحية ثم يشرعون في تعذيبه وإذلاله لكسر معنويات الأسرى الآخرين.**
>
> **من إفادة خالد أبو عرة,** (24 عامًا)، من سكان عقابا في محافظة طوباس. سُجن في سجن النقب "كتسيعوت".

كانوا يريدون فقط أن يفتح الأسير فمه للانقضاض عليه بالضرب وتحطيمه.

> **بدأت جولة من ممارسات التنكيل. أمرونا بأن نغنّي ونردّد وراءهم الجملة "عام يسرائيل حاي". طلبوا من كلّ واحد منّا، حسب الدور، أن يقول ذلك. كلّ مَن رفض تعرّض للضرب. أنا رفضتُ، فقام أحد الجنود بدفع رأسي إلى الأسفل بين المقعدين وضربني على ظهري ورأسي. بعد ذلك قال لي أن أعيد الجملة من بعده، واستمرّ في الضغط على رأسي. كان ينتقل إلى شخص آخر في كلّ مرّة ثمّ يعود إليّ. قالوا لنا إنّهم سيأخذوننا إلى غزّة لكي يقتلونا هناك.**
>
> **[...] في الطريق، بدأت "الحفلة": "عام يسرائيل حاي"، صراخ، "ستموتون في غزّة". ضربونا وشتمونا. كما قاموا بتصويرنا. أدركتُ ذلك عندما رفع واحد منهم رأسي ووجّهه إلى هاتفه المحمول لكي يتصوّر معي' رفع العصابة عن عينَيّ وطلب منّي أن أقول تلك الجملة. رفضتُ، فأخذ يضربني كما جرى سابقًا.**

[...] أوقفوني أيضًا، ورأيتُ من تحت العصابة أنّهم يلفّونني بعلم إسرائيل ويلتقطون لي الصور. بعد ذلك لفّ أحدهم ذراعه حول رقبتي، وشدّ رأسي إلى الأسفل وركض معي في الساحة. وقام جنديّ آخر بتصوير ذلك بالفيديو. تظاهروا بأنّهم يصوّرون مشهد اختطاف في أحد الأفلام. سمعتُ الجنود يضحكون ويطلبون من بعضهم البعض التصوير

من إفادة محمد سرور, (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.

سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

أوقفوني أيضًا، ورأيتُ من تحت العصابة أنّهم يلفّونني بعلم إسرائيل ويلتقطون لي الصور.

ب. الحرمان من النوم

وفقًا للإفادات، كان الحرمان من النوم ممارسة أخرى استخدمتها سلطات السجون كجزء لا يتجزّأ من سلسلة ممارسات التنكيل اليوميّة التي تعرّض لها الأسرى. في بعض الحالات كانت الزنازين تبقى مضاءةً طوال الليل، وفي حالات أخرى كان السجّانون يشغّلون موسيقى صاخبة أو يطلقون أصواتًا حادّةً لمنع الأسرى من النوم، وهي أفعال تصل في بعض الأحيان إلى مستوى التعذيب الفعليّ. أقرّت الهيئات الدوليّة المختلفة والمعاهدات الدوليّة منذ فترة بعيدة بأنّ الحرمان من النوم لفترات طويلة هو بمثابة تنكيل قد يصل إلى مستوى التعذيب.[93] يتّضح من الإفادات أنّ الاستخدام المتعمّد للحرمان من النوم استمرّ لأيّام وأسابيع وأدّى إلى مساس فظّ بحقوق المعتقل في سلامة جسده ونفسه وصحّته.[94]

لم يسمحوا لي بالنوم أيضًا، ثلاث ساعات فقط في الليلة. في الأيّام الثلاثة الأخيرة لم يسمحوا لي بالنوم ليلًا أو نهارًا. كان الجنود يغنّون بالعربيّة ويشغّلون أغاني عربيّة، حتّى لا أستطيع النوم. لذلك شعرتُ حقًّا بأنّني سأصاب بالجنون.

من إفادة شيماء أبو جياب – أبو فول (32 عامًا)، من سكان مخيم جباليا للاجئين.

سُجنت في سجنيّ "عناتوت" والدامون | لقراءة الإفادة الكاملة

لكي يمنعونا من النوم كانوا يُسمعون عبر مكبّرات الصّوت وطوال ساعات صُراخاً وشتائم وأنواعًا مختلفة من الصفير والخشخشة المُزعجة، وحتى النشيد الوطني الإسرائيليّ. استمرّ الوضع على هذا الحال حتى كانون الأوّل 2023 ثمّ توقّفوا عن ذلك. كانت الإنارة في الزنازين تعمل طوال اللّيل وهذا أيضاً كان يصعّب علينا النوم. بعد ذلك، في كانون الثاني 2024، قطعوا الكهرباء تماماً فصارت الزنازين شبه مُعتمة نهاراً وغارقة في ظلام دامس ليلاً.

من إفادة سامي خليلي, (41 عامًا) من سكان نابلس. أمضى عقوبة السجن منذ العام 2003.

سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

93 على سبيل المثال، انتقدت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، المخوّلة بتفسير اتفاقيّات حقوق الإنسان، المحكمة العليا في ما يتعلّق بقرارها بشأن التعذيب (1999) المذكور أعلاه (راجع هناك 67)، بأنّه من أجل قيامها بواجبها في سياق المعاهدة المناهضة للتعذيب كان يجب عليها حظر استخدام وسائل تعذيب مثل الحرمان من النوم. Committee against Torture, Summary record of the 496th meeting: Israel, U.N. Doc. CAT/C/SR.496, para. 45.

94 يُنظر قرار المحكمة العليا بشأن التعذيب ص. 839-840، 842.

> **في هذا القسم شغّلوا موسيقى صاخبة طوال اللّيل. أغاني "راب"، ومعظم الوقت أغنية "شعب إسرائيل حيّ". كانوا يشتمون أمّهاتنا عبر مكبّرات الصّوت [...] أبقت إدارة السّجن الأضواء مشتعلة طوال اللّيل. أطفأت الضوء في الزنزانة لأنّنا لم نتمكّن من النوم. في وقت العدد الصباحيّ سأل الضابط "من الذي أطفأ الضوء؟"، ثمّ هجم عليّ مع سجّانين آخرين وضربوني والأسرى الآخرين على رؤوسنا ثمّ خرجوا.**
>
> **من إفادة ع.هـ.,** من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

> **في اليوم التالي جاء سجّانان وأخذاني إلى زنزانة مساحتها 1.5 متر مربّع، وليس فيها مرحاض. مكثتُ في هذه الزنزانة وحدي أكثر من ثلاثة أشهر كان الضوء في الزنزانة مضاء 24 ساعة في اليوم، ففقدتُ الإحساس بالوقت. لم أكن أعرف ما هو الوقت أو ما هو التاريخ. لم يكن لديّ أحد للتحدّث معه. كدتُ أصاب بالجنون هناك.**
>
> **من إفادة م. أ.,** من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

لم أكن أعرف ما هو الوقت أو ما هو التاريخ. لم يكن لديّ أحد للتحدّث معه. كدتُ أصاب بالجنون هناك.

ج. العنف على الطرق وأثناء النقل

في ضوء الاحتمال الكبير للمساس بالسجناء وانتهاك حقوقهم أثناء نقلهم من مكان إلى آخر، فقد رُسِّخت في القانون الدوليّ أحكام غايتها ضمان سلامة السجناء أثناء السفر. في **اتّفاقيّة جنيف الرابعة** أقرّت أحكام عينيّة بشأن نقل المعتقلين، وفي مركزها واجب احترام كرامتهم الإنسانيّة **والواجب الصريح بالامتناع عن المساس الجسديّ بالمعتقلين خلال هذه الفترات الزمنيّة.**[95]

يتّضح من الإفادات أنّه تمّ استخدام العنف الشديد أثناء نقل الأسرى من مكان إلى آخر: بين السجون المختلفة، في مناطق الانتظار في السجن (المعروفة أيضًا باسم "المعبار") والتي تُستخدم كمحطّات انتقاليّة قبل الاستيعاب أو قبل مغادرة منشأة السجن، وأحيانًا أيضًا في الانتقال بين أقسام ومناطق السجن نفسها.[96] في بعض الحالات يرافق الجنود الأسرى، وفي حالات أخرى أفراد وحدة "نحشون" التابعة لمصلحة السجون، والمكلّفة رسميًّا بنقل الأسرى في جميع أنحاء إسرائيل والضفّة الغربيّة.

تُدار الأمور خلال هذه الفترات الزمنيّة في ما يشبه "منطقة سائبة"، وعادةً ما تكون خارج أسوار السجن وبعيدًا عن كاميرات المراقبة. يُقتاد الأسرى مكبّلي الأيدي، وفي معظم الحالات يكونون مكبّلي الأرجل أيضًا، ومعصوبي الأعين. وفي كثير من الأحيان لا يعرفون إلى أين يتمّ نقلهم أو المدّة التي سيستغرقها السفر.

95 يُنظر المادّة 127 من اتفاقيّة جنيف الرابعة التي من ضمن ما تنصّه: "The transfer of internees shall always be effected humanely."

96 على سبيل المثال، يُنظر هنا.

بقيتُ في الزنزانة نفسها حتّى 1 تشرين الثاني، ثمّ أخذوني مع 49 معتقلًا آخر إلى زنزانة انتظار لأجل النقل. كانت تلك رحلة صعبة. كنّا مقيّدين في أيدينا وأرجلنا، وقام أفراد وحدة "نحشون" الذين رافقونا بإفلات الكلاب علينا وبضربنا بالهراوات، على الظهر والأرجل في الأساس، وطوال الوقت شتموا قادة حماس وما شابه. وفي غرفة الانتظار أيضًا عاملونا بطريقة مهينة، ومن هناك أخذونا إلى حافلة. هذه القصّة كلّها، من اللحظة التي أخرجونا فيها من الزنازين حتّى أصعدونا إلى الحافلة، استمرّت من الساعة 6:00 صباحًا حتّى الساعة 11:00. أي، خمس ساعات من الإذلال، التنكيل والضرب غير المحتَمل دون توقّف [...] بعد نحو ثلاث ساعات من السفر الشاقّ والمضني وصلنا إلى سجن "نفحة". أنزلونا من الحافلة، وفي الطريق إلى الزنازين كانت المعاملة مماثلة لتلك التي تلقّيناها في سجن "عوفر". أفلتوا الكلاب علينا وتعرّضنا للضرب المبرِّح والإهانات.

[...] في ذلك اليوم، في الساعة 16:00، نادوا على اسمي فجأةً. لم يقولوا لي بأنّهم سيُطلقون سراحي، لذا دارت في ذهني شتّى الأفكار، على سبيل المثال أنّهم سيأخذونني إلى العزل. انقضَّ عليّ اثنان من السجّانين دون سبب وضربوني لمدّة 30 دقيقة، حتّى فقدت القدرة على الحركة. بعد ذلك أخذوني إلى مركبة نقل السجناء وأدخلوني إلى قفص موجود فيه. كنتُ مقيَّدًا على النحو التالي: أصفاد حديديّة في رِجليّ، أصفاد في اليدين، وأصفاد بين اليدين والرِجلين. هذا الشكل من التقييد حنى ظهري وكان مؤلمًا. لكنّ الأسوأ كان الخوف. لم أعرف أين كانوا يأخذونني. استغرق السفر وقتًا طويلًا، لا أعرف كم، لأنّني فقدتُ القدرة على تقدير الوقت. وصلنا إلى منطقة مظلمة. أنزلوني من السيّارة ونزعوا الأصفاد عنّي' أجبروني على السير أمامهم، وهم يصوّبون سلاحهم نحوي. اعتقدتُ أنّهم سيقتلونني، لأنّه لا أحد يعرف ما الذي يحدث معي، وسيكون من السهل جدًّا الادّعاء بأنّهم أطلقوا النار عليّ لأنّني حاولتُ الهرب. قادوني يمنةً ويُسرةً. مشينا نحو 500 متر. اقتادوني إلى الحاجز، وبعد ذلك اكتشفتُ أنّه حاجز الظاهريّة.

أجبروني على السير أمامهم، وهم يصوّبون سلاحهم نحوي. اعتقدتُ أنّهم سيقتلونني.

من إفادة محمد سرور, (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.

سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

وصلنا إلى القسم ج [في سجن النقب]. كانت هذه مصيبة. أجبرونا مرّة أخرى على الخروج من "البوسطة" بالطريقة نفسها – المرور عبر الفتحة الضيّقة وضربنا بهراوات خشبيّة كبيرة. كان هناك سجّانون كثيرون يضربوننا، وقد تعمّدوا إيقاع عدد من الأسرى على الأرض. لاحقاً، التقيت داخل القسم اثنين من الأسرى الذين أوقعوهم. لم يكن في جسميهما موضع لا ينزف دماً. كان الدّم يسيل من كلّ مكان في جسميهما، حقًا. وهناك أسير آخر من طوباس كسروا يده اليُمنى. أنا واثنان آخران كنا آخر من خرج من "البوسطة". فقد كانوا كلّما جاء دوري لأخرج يختارون أسيراً آخر. وعندما أشار لي أحد السجّانين أن أتقدّم، وجدتُ صعوبة بالغة في المُرور عبر الفتحة لأنني كنت منحني الظهر بشدة، تنفيذًا لتعليماتهم. سمعت أحدهم يقول بالعبريّة (التي أفهمها جيدًا) "اقتله"، فانقضوا عليّ وأعادوني إلى داخل "البوسطة" وانهال عليّ جميعهم بالضرب بالعصي. حاولت أن أحمي نفسي بيديّ فقال أحد السجّانين، بضع مرات، إنّني أرفع يدي لأنني

> **أريد أن أعتدي عليه. أدركت أنّهم يريدون أن أحاول ضرب أحدهم لكي يتمكنوا من ضربي أكثر، لكنّني كنت حذراً ولم آت بأيّ ردّ فعل.**
>
> **من إفادة سامي خليلي (41 عامًا) من سكان نابلس.**
>
> أمضى عقوبة السجن منذ العام 2003. سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

> **نقلونا إلى معتقل "أوهلي كيدار" قرب بئر السّبع. رافقنا في تلك الطريق عناصر من وحدة "نحشون" معهم كلاب كانت تتفلّت علينا وأفراد الوحدة يتشموننا ("داعش"، "كلاب") ويتهكّمون علينا. وكانوا يركلونني أيضاً. أنزلونا في "أوهلي كيدار" وأخذوا يضربوننا في مكان لا ترصده الكاميرات. لكموني في مختلف أنحاء جسمي ثمّ أجلسوني على الأرض ثم قام أحد السجّانين بالدوس بنعليه والضغط بشدّة على الأصفاد المعدنيّة التي كانت على يديّ فرُحت أصرخ بأعلى الصّوت من شدّة الألم.**
>
> **من إفادة فراس حسان,** (50 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان هِندازَة في محافظة بيت لحم، سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

قام أحد السجّانين بالدوس بنعليه والضغط بشدّة على الأصفاد المعدنيّة التي كانت على يديّ فرُحت أصرخ بأعلى الصّوت من شدّة الألم.

منذ بداية الحرب تمّ الكشف عن عدّة حالات وفاة لمعتقلين فلسطينيّين أثناء نقلهم من قطاع غزّة إلى إسرائيل، أو للتحقيق معهم داخل إسرائيل، وذلك على ما يبدو إثر تعرّضهم لهجمات متكرّرة من قبَل الجنود المكلّفين بنقلهم.[97]

د. العنف الجنسيّ

إنّ حظر اللجوء إلى العنف الجنسيّ مستمدّ من حظر التعذيب ومن واجب حماية الكرامة الإنسانيّة للسجناء. إنّ المادّة 27 من **اتّفاقيّة جنيف الرابعة**، التي تنصّ على وجوب حماية الكرامة الإنسانيّة للسجين – في جميع الأوقات – كانت قد فسّرتها المحكمة الجنائيّة الدوليّة ليوغوسلافيا في قضيّة **Delalic**، والتي أقرّت بأنّ واجب حماية الكرامة الإنسانيّة يشمل في طيّاته حظر اللجوء إلى العنف الجنسيّ.[98]

حظي مفهوم "العنف الجنسيّ" بتفسير موسّع في القانون الدوليّ. فالمحكمة الجنائيّة في قضيّة رواندا أقرّت في ملفّ ***Akayesu*** أنّ العنف الجنسيّ قد يتجلّى، ضمن أمور أخرى، من خلال الإهانة أو التحقير على خلفيّة جنسيّة. وأقِرّ أيضًا أنّ هذه الأفعال قد تصل إلى مستوى التعذيب على النحو المحدّد في القانون الدوليّ،[99] وهو التعريف الذي

97 على سبيل المثال، يُنظر هنا' وكذلك هنا.

98 Prosecutor v Zdravko Mucic aka 'Pavo', Hazim Delic, Esad Landzo aka 'Zenga', Zejnil Delalic (Trial Judgment)) ([1998] Int Crim Trib Former Yugosl ICTY IT-96-21-T Para 476).

99 The Prosecutor v Jean-Paul Akayesu (Trial Judgment) [1998] International Criminal Tribunal for Rwanda, Trial Chamber I ICTR-96-4-T, Int Crim Trib Rwanda ICTR96-4-T para 688.

تمّ اعتماده في حالات أخرى أيضًا.[100]

يمكن العثور على حظر مماثل أيضًا في **معاهدة روما** التي تنصّ على أنّ العنف الجنسيّ المرتكب بشكل منهجيّ ضدّ السكّان المدنيّين يعتبر بمثابة جريمة ضدّ الإنسانيّة.[101] كما تنصّ المادّة 54 من المعاهدة[102] على أنّه يجب على المدّعي الجنائيّ للمحكمة، في إطار أداء مهامّه، أن يولي اهتمامًا خاصًّا بالجرائم أو بالمخالفات التي من النوع المذكور

كشفت إفادات مختلفة عن الاستخدام المتكرّر للعنف الجنسيّ بدرجات خطورة متفاوتة من قبَل الجنود أو السجّانين ضدّ الأسرى الفلسطينيّين كوسيلة عقابيّة إضافيّة. ووصف الشهود تعرّض الأسرى عراة للضرب على الأعضاء التناسليّة وعلى أجزاء أخرى من الجسم' استخدام الأدوات المعدنيّة والهراوات لإلحاق الألم بالأعضاء التناسليّة' تصوير السجناء وهم عراة، الإمساك بأعضائهم التناسليّة وتفتيشهم وهم عراة تمامًا، بغرض التحقير والإذلال. كما كشفت الإفادات أيضًا عن حالات عنف واعتداء جنسيّ جماعيّ ارتكبتها معًا مجموعة من السجّانين أو الجنود. إحدى الإفادات الخطيرة بشكل خاصّ، والتي سنقتبسها هنا بتوسُّع، تحكي عن محاولة اعتداء سَدوميّ ارتكبه بعض السجّانين ضدّ أسير فلسطينيّ. تمّ التطرّق إلى هذا النوع من الممارسات في إفادات أخرى أيضًا.

في يوم الأحد الموافق 29.10.23، نحو السّاعة 18:00، سكبنا بعض الماء على أرضيّة الزنزانة لكي ننظّفها، وطلبنا من أحد السجّانين عصا جرْد المياه. في تلك اللّحظة بالضبط اقتحم عناصر وحدة "كيتر" القسم. وصلوا إلى زنزانة 10 وأبرحوا الأسرى هناك ضرباً ثمّ نظر واحد منهم – وكان ملثّماً، عبر كوّة باب زنزانتنا ورأى الأرضيّة مبتلّة بالمياه فقال لنا "سكبتم الماء لكي ننزلق".

صرخ بنا ذلك العُنصر أن نتقدّم إليه واحداً تلو الآخر، فكبّلوا أيدينا إلى الخلف بأصفاد بلاستيكيّة ثمّ جرّونا بالقوّة إلى الممرّ. سمعت من داخل الزنزانة صُراخ وبكاء الأسرى الذين ساقوهُم قبلي وضربوهُم. بقيت الأخير في الزنزانة وكنت أرتجف من الخوف.

اثنان منهُم جرّداني من ثيابي، كما بقيّة الأسرى، ثمّ القياني فوقهُم. جلب أحد العناصر جزرة وحاول أن يزجّها في مؤخّرتي.

ثمّ أخذوني. اثنان من عناصر الوحدة جرّاني بالقوّة من الزنزانة إلى الممرّ، ومن هناك إلى غرفة كانت حتى 7 أكتوبر غرفة الطعام. في الطريق إلى هناك شتموا أمّي وأخواتي. لدى وصولنا إلى غرفة الطعام شاهدت فيها بقيّة الأسرى زملائي في الزنزانة. كانوا جميعاً عُراة تماماً والدّماء تسيل منهُم. ألقوهُم في كومة واحداً فوق الآخر. كانوا يبكون ويصرخون والسجّانون يصرخون عليهم ويشتمونهم وأمّهاتهم. لقد أجبرونا نحن أيضاً أن نشتم أمّهاتنا وحماس والسنوار. كما أجبرونا أن نقبّل علم إسرائيل وننشد النشيد الوطني الإسرائيليّ.

100 تمّ تبنّي هذا التعريف في مصادر أخرى. يُنظر The Akayesu Trial Chamber's definition of sexual violence was affirmed by the Trial Chamber in Musema: The Prosecutor v Alfred Musema (Trial Judgment) [2000] International Criminal Tribunal for Rwanda, Trial Chamber I ICTR-96-13-A, Int Crim Trib Rwanda ICTR-96-13-A para 965; See also Catharine A. MacKinnon, "ICTR's Legacy on Sexual Violence: The Recognition of Rape as an Act of Genocide: Prosecutor v Akayesu," New England Journal of International and Comparative Law 211, (2007): 14.

101 Article 7(1)(g) of the Rome Statute.

102 Article 54 of the Rome Statute; see also: Office of The Prosecutor Policy On Gender-Based Crimes, "Crimes involving sexual, reproductive and other gender-based violence" (2023).

كنت أرتجف من الخوف. ثمّ انقضّوا عليّ. صفعني أوّلهُم وبصق عليّ ثانيهم وقال لي بالعربيّة: "يحيى سنوار سيموت". أمروني أن أكرّر ما قاله. اثنان منهُم جرّداني من ثيابي، كما بقيّة الأسرى، ثمّ ألقياني فوقهُم. جلب أحد العناصر جزرة وحاول أن يزجّها في مؤخّرتي فيما عناصر آخرون يصوّرونني بكاميرات هواتفهم. كنت أصرخ من الألم والرّعب. استمرّ ذلك نحو ثلاث دقائق.

بعد ذلك صرخوا بنا "لديكم دقيقتان لترتدوا ثيابكم" وخرجوا. شعرت بأنني كسيرٌ محطّمٌ في داخل نفسي. ارتديت ثيابي ودُموعي تنهمر. راودتني أفكار فظيعة. بعد ذلك أعادوني إلى الزنزانة. عندما عُدنا إلى الزنزانة كنّا ما زلنا مصدومين، بكينا بصمت ولم ينبس أحد ببنت شفة، لم نكن قادرين على النظر في وجوه بعضنا البعض.. سألت نفسي "ما الذي جرى، لماذا يحدث هذا لنا؟".

من إفادة ع.هـ, من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

اقتادونا إلى غرفة بُعثِرَت فيها الكثير من الملابس، الأحذية، الخواتم وساعات اليد. عرّونا تماماً، حتى السّروال الداخليّ، وفتّشوا أجسادنا بواسطة جهاز يدويّ لكشف المعادن. أجبرونا أن نفتح أرجلنا ونقرفص. بعد ذلك راحوا يضربوننا بالجهاز على أعضائنا الحسّاسة، ضربات سريعة ودون توقّف. بعد ذلك أمرونا بأن نؤدّي تحيّة لعلم إسرائيل الذي كان معلّقاً على الحائط.

عندما أمرني أحدهم أن أحيّي العلم رفضت. عندئذٍ ضربني اثنان من عناصر وحدة "كيتر" على كلّ أنحاء جسمي. ضمن ذلك ركل أحدهما بطني برُكبته. سقطتُ أرضاً وتقيّأت وعندها ركل الثاني موضعاً حسّاساً في جسمي وقد عانيت من آلام فظيعة [...] عندما أوقفوا الضرب أخذت أرتدي ملابسي، لكن أحد السجّانين كان يضربني كلّما ارتديت قطعة ثياب أخرى. وحين ارتديت المعطف سألني إن كانت الضربات التي تلقيتها كافية لي.

من إفادة سامي خليلي, (41 عامًا) من سكان نابلس.

أمضى عقوبة السجن منذ العام 2003. سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | **لقراءة الإفادة الكاملة**

ثمّ أمسكني أحد السجّانين بعنف من رقبتي واقتادني إلى غرفة الانتظار الواقعة على بُعد 500 متر عن الزنزانة. في الطريق ضربوني على ظهري وشتموني وأهانوني، وشعرت بأنّني قد أفقد الوعي. ألقوني في غرفة الانتظار التي كانت قذرة سويةً مع معتقلَين آخرَين. فيما بعد أخذوني من هناك ليفتشوني عاريًا. جرّدوني من ملابسي بينما كانت عيناي لا تزالان معصوبتين، وضربوني في أثناء ذلك. قالوا لي: "أنت حماس"، وضربوني على مناطق مختلفة من جسمي عندما كنت عاريًا تمامًا.

من إفادة أشرف المحتسب (53 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان الخليل.

سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" والنقب "كتسيعوت". لقراءة الإفادة الكاملة

أدخلونا إلى غرفة انتظار صغيرة جدًّا وفارغة. كان عددنا 13 أسيرًا، فجلسنا محشورين فيها ساعات طويلة. بعد ذلك صار السجّانون يأخذوننا كُلًّا على حِدة إلى مكتب نائب المدير. فتّشونا جميعًا

عُراة وبطريقة مُهينة، ثمّ جاء عناصر من وحدة "نحشون" المسؤولة عن نقل الأسرى.

اقتادونا إلى الحافلة. في الطريق دفعني أحد السجّانين بقوّة فارتطمت بالأسير الذي كان أمامي. لم أستطع أن أقول له شيئًا لأنّهم منعونا من التحدّث مع بعضنا البعض. كان كلّ واحد من عناصر الوحدة يُمسك بأسير، وعُنصر آخر يُمسك بكلب ويُفلته ليهاجمنا. كان للكلب رسن معدنيّ والسجّان يُرخي قشاطه كلّ مرّة ثمّ يعود ويشدّه. كان الأمر مخيفًا جدًّا. كلّما حاولت الابتعاد عن الكلب ركل السجّان رجلَيّ بقوّة، وأمسك سجّان آخر بخصيتَي ثمّ دفعني إلى الأمام بقوّة وهو يشتمني. غضبت جدًّا وشعرت بمَهانة شديدة أمام بقيّة الأسرى

كلّما حاولت الابتعاد عن الكلب ركل السجّان رجلَيّ بقوّة، وأمسك سجّان آخر بخصيتَي.

من إفادة ثائر حلاحلة, (45 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان خاراس في محافظة الخليل.

سُجن في سجنيّ "عوفر" ونفحة | **لقراءة الإفادة الكاملة**

.5
الحرمان من مقوّمات المعيشة حتى بحدّها الأدنى

.5
الحرمان من مقوّمات المعيشة حتى بحدّها الأدنى

وجوب توفير ظروف معيشيّة لائقة وفق القانون الدوليّ

وجوب توفير ظروف معيشيّة لائقة أثناء الاعتقال أو السجن منصوص عليه في العديد من المعاهدات الدوليّة، التي تشترك جميعها في ترسيخ الحظر الصريح للتعذيب والعقوبة القاسية أو اللا إنسانيّة. إنّ **العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق السياسيّة والمدنيّة** (1976)، الذي دخل حيّز النفاذ في إسرائيل عام 1992، ينصّ على الحظر العامّ لاعتماد التعذيب والعقوبة القاسية أو اللا إنسانيّة، ويفرض على الدول الموقّعة عليه الالتزام بمعاملة الأشخاص المحرومين من حرّيّتهم "معاملة إنسانيّة، تحترم الكرامة الذاتية للإنسان"[103].

تنظّم وثيقة الأمم المتّحدة بشأن **القواعد التي تحدّد المعايير الدنيا لمعاملة السجناء** مجمل الجوانب المتعلّقة بفئة السجناء وتفرض واجبًا مبدئيًّا لضمان ألّا تكون العقوبة قاسية أو مهينة. وتفصّل الوثيقة حقوق السجناء والواجبات المفروضة على الدول مع التطرّق إلى المعايير الأساسيّة المطلوبة لضمان الحدّ الأدنى من ظروف السجون. تمّ اعتماد هذه القواعد وإقرارها من قبَل الجمعيّة الأولى للأمم المتّحدة منذ أواخر خمسينات القرن الماضي. [104]في عام 2015 تمّ تغيير اسم هذه القواعد، والتي باتت تُعرَف اليوم باسم "قواعد نيلسون مانديلا" ("The Nelson Mandela Rules"). من ضمن ما تفرضه هذه القواعد وجوب توفير التدابير المناسبة للحفاظ على **النظافة الصحّيّة والنظافة عمومًا**' وجوب توفير **غذاء جاهز ونوعيّ** ذي قيمة غذائيّة بكمّيّة معقولة وبوتيرة محدَّدة' وجوب توفير **ماء الشرب** طوال الوقت' الحقّ في الحصول على **سرير وملاءات نظيفة**' وجوب توفير **ملابس مناسبة** ووجوب توفير **ملابس نظيفة** بالقدر المطلوب' كما أنّ وجوب منح السجناء ساعة تهوية خارج الزنزانة لغرض ممارسة النشاط البدنيّ والحفاظ على صحّة السجين مرسّخ هو أيضًا.

إلى جانب هذه الأحكام، وبالإضافة إليها، فإنّ المعتقلين والأسرى الفلسطينيّين، باعتبارهم سكّانًا محميين تحت الاحتلال، تسري عليهم أيضًا أحكام بموجب القانون الإنسانيّ، كما ذُكر أعلاه. تحدّد **اتفاقيّة جنيف الرابعة** عدّة واجبات وقواعد تتعلّق بالظروف المعيشيّة التي يجب على الدولة توفيرها للسكّان المحميّين الذين تعتقلهم وتحتجزهم تحت وصايتها.[105]

103 البند 10(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

104 اعتمدت القواعد من قبل الجمعيّة الأولى للأمم المتّحدة في عام 1955، **وصودق عليها في تموّز 1957.**

105 يُنظر اتفاقيّة جنيف الرابعة التي تنصّ في المادّة 49 على الحظر المطلق للنقل القسريّ للسكّان المحميّين من الأرض المحتلّة إلى أرض دولة الاحتلال. إلى جانب ذلك، ترد في القانون المحلّيّ أيضًا أحكام تتعلّق بظروف احتجاز ومعيشة السجناء الموجودين تحت وصايتها – أحكام المادّة 9 من قانون الاعتقالات والأنظمة النافذة عنه، ضمن أمور أخرى – الحقّ في "وقت تجوّل" والمشي في الهواء الطلق كلّ يوم' سرير، فرشة وبطانيّات نظيفة' نظام لتبديل الملابس' منشفة ومستلزمات نظافة صحيّة أساسيّة' رعاية طبّيّة لائقة إذا اقتضى الأمر' حمّام منفصل عن المرحاض والمغسلة' ظروف إضاءة وتهوية معقولين في الزنزانة' مساحة معيشة مناسبة وغير ذلك. وتنصّ المادّة 11 من أمر السجون على وجوب احتجاز السجين في ظروف مناسبة ليس من شأنها المساس بصحّته وبكرامته. وأقرّت المحكمة بأنّ هذا حقّ أساسيّ مفهوم ضمنًا (قرار المحكمة العليا 80/221 درويش ضدّ مصلحة السجون، 1980). في إطار تعديل الأمر من عام 2012، تمّ تحديد الشروط المناسبة في القانون: ظروف صرف صحّيّ مناسبة' ظروف تسمح بالحفاظ على النظافة الشخصيّة' سرير، فرشة وبطانيّات' ظروف إضاءة وتهوية معقولين. يتطرّق الأمر أيضًا إلى المعدّات، الغذاء والعلاج الطبّيّ (وهذه سنتناولها بالتفصيل في الفصول التالية). في أنظمة السجون (ظروف السجن) تمّ تحديد جوانب عينيّة: نافذة في زنزانة السجن أو وسيلة بديلة للتهوية في زنزانة بدون نافذة' مرحاض ومغسلة في الزنزانة، على أن يتمّ فصل المرحاض عن الجزء المعيشيّ في الزنزانة للحفاظ على الخصوصيّة' حمّام منفصل عن المرحاض' صنبور استحمّام يوفّر الماء الساخن يوميًّا' إضاءة تمكّن من القراءة' طاولة ذات رفوف ومقاعد في كلّ زنزانة' تزويد الصابون وورق التواليت بكمّيّة معقولة' غسْل الشراشف بوتيرة تضمن نظافتها. (نوقشت في قرار المحكمة العليا 14/1892 جمعيّة الحقوق المواطن وآخرون ضدّ وزير الأمن الداخليّ وآخرين).

إنّ الواجبات التي تنطبق على إسرائيل في ما يتعلّق بتوفير ظروف معيشيّة لائقة تتعلّق بالفلسطينيّين المعتقلين رهن "الاعتقال الإداريّ"، وبالمعتقلين الذين اعتقلوا في إطار إجراء جنائيّ، وبالسجناء الذين سبق أن أدينوا.[106] في هذا السياق، وإلى جانب المادّة 32 من **اتفاقيّة جنيف الرابعة**، التي تحظر بشكل شامل التعذيب أو أيّ شكل آخر من أشكال إلحاق المعاناة المتعمّدة بالسكّان المحميّين، تنصّ المادّة 37 على أنّ من حقّ السكّان المحميّين الذين يواجهون إجراء جنائيًّا أن يكونوا محتجزين في ظروف إنسانيّة وأن يحظوا بمعاملة إنسانيّة.[107]

كما سيظهر أدناه، يتّضح من مجمل الإفادات أنّ دولة إسرائيل تنتهك بشكل فظّ وممنهج التزاماتها بموجب القانون الدوليّ، وتتّخذ إجراءات محظورة: الحرمان من النوم، التعريض للبرد القارس، الحرمان من الغذاء والاستحمام، التجويع، الحرمان من ماء الشرب ومن ظروف النظافة الصحّيّة غير الصالحة للإنسان والتي تؤدّي إلى تفشّي الأمراض. هذه الممارسات كلها تصل إلى مستوى المعاملة القاسية واللاإنسانيّة التي تحظرها جميع المعاهدات المذكورة أعلاه.[108]

أ. غياب العلاج الطبي والحرمان منه

إنّ العديد من الأحكام في القانون الدوليّ، بما في ذلك اتّفاقيّة جنيف الرابعة،[109] تحدّد الواجبات المفروضة على الدولة في توفير العلاج الطبّيّ اللائق للسجناء، الفحوصات الطبّيّة الروتينيّة والأدوية التي يحتاج إليها السجناء. المادّة 24 من وثيقة الأمم المتّحدة بشأن **مجموعة المبادئ المتعلّقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرّضون لأيّ شكل من أشكال الاعتقال أو السجن** – Body of Principles for the Protection of All Persons under Any Form of Detention or Imprisonment[110] – تنصّ على الحقّ في الحصول على العلاج الطبّيّ في السجن بمقتضى الحاجة، إلى جانب وجوب إجراء فحوصات طبّيّة أثناء إجراءات استيعاب المعتقل أو السجين في منشأة سجن جديدة. كما تتناول "**قواعد مانديلا**" ظروف السجن، ومن ضمن ما تنصّ عليه هو وجوب التزام المعايير الصحّيّة والحفاظ على صحّة السجين.

إسرائيل مسؤولة ومُلزَمة بالحفاظ على صحّة جميع السجناء المحتجزين لديها. وعلى الرغم من هذا الالتزام، فإنّ شهودًا كثيرين ذكروا أنّ السجّانين والطواقم الطبّيّة في منشآت الاعتقال امتنعوا عن – لا بل ورفضوا – منح الأسرى الفلسطينيّين العلاج الطبّيّ الضروريّ، حتّى عندما استُدعي الأمر من أجل إنقاذ الأرواح. وذكر مختلف الشهود أنّ الطواقم الطبّيّة ادّعت أمامهم بأنّها تتصرّف وفقًا للتعليمات التي حصلت عليها.

106 يُنظر القاعدة 76 والقاعدة 37 من اتفاقيّة جنيف الرابعة.

107 "Protected persons who are confined pending proceedings or serving a sentence involving loss of liberty, shall during their confinement be humanely treated".

108 بعد أن كُشف في وسائل الإعلام في كانون الأوّل 2023 عن أنّ المعتقلين في منشأة "سدي تيمان" محتجزون في أماكن مسيَّجة وهم معصوبو الأعين ومقيّدو الأيدي معظم ساعات اليوم، تمّ تلقّي بلاغ من الجيش الإسرائيليّ مفاده أنّ اللجنة المخوّلة ستقوم بفحص ظروف الحبس، طرق معاملة السجناء، الإدارة السليمة لأماكن الحبس ومدى ملاءمتها لأحكام القانون وقواعد القانون الدوليّ، يُنـر هنا.

109 وهكذا، تلزِم المادّة 91 من اتفاقيّة جنيف الرابعة بالسماح بإجراء فحوصات طبّيّة وتلقّي علاج طبّيّ. كما تنصّ المادّة 92 من الاتفاقيّة على إجراء فحوصات طبّيّة روتينيّة مرّة واحدة على الأقلّ شهريًّا، ويقوم فيها الطبيب بفحص الحالة الصحّيّة للسجناء، بما في ذلك حالتهم التغذويّة، وما إذا كانوا يعانون من أيّ أمراض، وما إذا كانوا يتلقّون علاجًا طبّيًّا مناسبًا. وبموجب المادّة 76، يسري وجوب توفير الرعاية الطبيّة على كلّ من المعتقلين والمحتجزين، المعتقلين الإداريّين والسكّان المحميّين الذين يقضون عقوبة السجن جرّاء جريمة جنائيّة.

110 تمّ التصديق على وثيقة مبادئ حماية بني البشر في عام 1988.

لا مبالاة وإهمال إجراميّ

إنّ الرعونة والقسوة اللتين يتّسم بهما تعامل إدارة السجن والسجّانين، ولا أقلّ من ذلك الطواقم الطبّيّة، مع حياة وصحّة المعتقلين المحتجزين لديهم، انعكستا بوضوح في إفادات الأسرى. وباستثناء حالات معدودة، فقد اختار السجّانون، وكذلك المسعفون والطواقم الطبّيّة، غضّ النظر في أحسن الأحوال، والمساهمة والتعاون في الحرمان من العلاج الطبّيّ، في أسوئها.

> **منذ 7 أكتوبر توقّفت العيادات [في السجون] عن العمل. فقط في الشهر الأخير من فترة اعتقالي فتحوا العيادات مجدّدًا، ولكن كانوا يسمحون بزيارة العيادة فقط لأسيرين اثنين يوميًّا، من أصل 1,300 أسير في القسم ج الذي كنت سجينًا فيه. أتحدّث هنا عن أناس لم يتلقّوا أيّ علاج طوال خمسة أشهُر. في وقت العدّ كان يأتي مع السجّانين مُسعف ويجلب معه حبّة "أكامول" واحدة لكلّ الأسرى العشرة الذين في الزنزانة. أي أنّ معالجة جميع أمراض الأسرى كلّهم كانت تتمّ بحبّة "أكامول" واحدة.**
>
> **من إفادة ز. أ.,** من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

> **كما تمّ وقف جميع العلاجات الطبّيّة التي كان من المتّبع تقديمها في السجن. حتّى أنّهم حاولوا ابتزاز السجينات اللاتي كنّ بحاجة إلى علاج للحصول منهنّ على معلومات حول خطط السجينات للاحتجاج على السياسة العقابيّة في السجن مقابل تقديم العلاج لهنّ.**
>
> **من إفادة ن. ح.,** من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

> **بسبب الضرب لم أتمكّن من التكلّم، كنتُ أهمس فقط في آذان المعتقلين الآخرين. لم أقم من السرير إلّا للذهاب إلى المرحاض، وكنتُ أستعين بمعتقل آخر للوصول إلى هناك. لم أغادر الزنزانة ولم أدخّن. طوال هذا الأسبوع، في مركز الاعتقال "عتسيون"، رفضوا إجراء فحص طبي لي أو منحي أيّ علاج طبّيّ.**
>
> **من إفادة ع. أ.,** من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

> **من زنزانتي كنت أستطيع سماع صرخات أسير آخر – من بلدية برقين، كما قال الأسرى – كان في الزنزانة المجاورة. كان يصرخ من الألم ولم يقدم له أحد أي علاج [...] كنتُ أحضر أسرى مرضى حتى باب الزنزانة، بعضهم غائب عن الوعي تمامًا، لكي يعالجوهم. كانوا [السجانون] يقولون لي "ما زال يتنفس"، وكنت أنا أعيد الأسير إلى الداخل بدون علاج. حاولت استغلال حقيقة أنني أجيد الإنجليزية لأطلب منهم أشياء للأسرى، لكنهم لا يعرفون ما معنى الإنسانية.**
>
> **من إفادة خالد أبو عرة,** (24 عامًا)، من سكان عقابا في محافظة طوباس.
>
> سُجن في سجن النقب "كتسيعوت".

كانوا [السجانون] يقولون لي "ما زال يتنفس"، وكنت أنا أعيد الأسير إلى الداخل بدون علاج.

> **عندما كان أحد يمرض لم يتلقَّ علاجًا. بين الحين والآخر كان يأتي مسعف ويسأل السجناء عن آلامهم وأمراضهم، لكنّه لم يكن يفحصنا فعليًّا. كان فقط يتحدّث معنا من خلال فتحة صغيرة في باب الزنزانة، ويسأل السجين "ماذا لديك؟"، ثمّ يقترح عليه أن يشرب ماء أو يعطيه قرص أكامول. في آخر أسبوع أو عشرة أيّام من اعتقالي لم يحضر مسعف على الإطلاق.**
>
> **من إفادة محمد سرور,** (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" ونفحة | **لقراءة الإفادة الكاملة**

وفي إفادة أخرى، وصف معتقل مصاب بالسكّري كيف حُرم من العلاج الطبّيّ بينما كان الطاقم الطبّيّ على علم بحالته وبالخطر الذي يهدّد حياته من جرّاء سوء العلاج والتأخّر في إعطاء الدواء أو رفض إعطائه:

> **أثناء وجودي في النقب شاركتُ عبر الزوم في جلسة استئناف قُدِّم نيابةً عنّي وتمكّن المحامي من تقصير فترة اعتقالي بشهرين. انتهزتُ الفرصة واشتكيتُ للقاضي من سياسة التجويع والتعطيش ومنع الأدوية والعلاجات. قلتُ له إنّني مريض بنقص سكّر الدم وإنّني أضطرّ إلى أكل معجون الأسنان. فوجئ عندما سمع ذلك. حقًّا، استخدمتُ معجون الأسنان لرفع نسبة السكّر في الدم قليلًا. في الواقع لم آكله تمامًا لكنّي كنتُ أضعه في فمي لامتصاص السكّر منه. تقرّر في المحكمة أن يأخذوني إلى عيادة، وبعد 3 أيّام أخذوني بالفعل. عندما رآني الطبيب أصفر الوجه، في حالة من الإرهاق وفقدان الوزن الحادّ، اتّصل أمامي بالضابط المسؤول عن السجن، وقال إنّني إذا بقيتُ على هذه الحال فستكون حياتي في خطر. لكنّ إدارة السجن لم تهتمّ، فبعد الزيارة إلى العيادة ضربوني أيضًا. أعطاني الطبيب دواء لمعدتي، وفيما يتعلّق بمرض السكّري قال إنّ ذلك ليس من اختصاصه.**
>
> **من إفادة موسى عاصي,** (85 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان بيت لقيا في محافظة رام الله.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجون نفحة و"عوفر" والنقب "كتسيعوت" | **لقراءة الإفادة الكاملة**

استخدمتُ معجون الأسنان لرفع نسبة السكّر في الدم قليلًا.

وفي حالة أخرى، صودرت أدوية من سجين تمكّن بطريقة ما من إحضارها معه عندما تمّ اعتقاله.

> **جلستُ هناك على الحصى مع المعتقلين الآخرين حتّى المساء، وخلال ذلك الوقت كان الضرب يتوقّف ويُستأنف بالتعاقب. لم يقدّم لنا الجنود أيّ طعام. طلبتُ منهم أن أذهب إلى المرحاض فسمحوا لي، لكن ليس للشبّان، فهم كانوا يتعرّضون للهجوم كلّما تجرّأوا على التحرّك ولو قليلًا. شعرت حسب الأعراض التي أعرفها، بأنّ نسبة السكّر في الدم آخذة في الارتفاع لديّ، وبأنّ نبضات قلبي آخذة في التسارع. طلبتُ من الجنود أن يسمحوا لي بتناول الأدوية التي أحضرتها معي، لكنّهم لم يوافقوا.**
>
> **كنت خائفًا من أن ينتقم الجنود منّا بسبب ما حدث في غلاف غزّة وألّا أعود إلى البيت أبدًا. رفض الجنود إعطاءنا ماء حتّى، وأخافني ذلك كثيرًا بسبب وضعي الصحّيّ. مع اقتراب حلول المساء أصبح الطقس باردًا، وشعرتُ بأنّ أطرافي أخذتْ تنمّل وكأنّ دمي تجمّد في عروقي. وفي ساعات المساء نقلونا إلى معتقل "عتسيون" بسيّارة عسكريّة. أنزلونا في ساحة مرصوفة بالحصى الخشن وأرغمونا على الركوع عليه.**

مُنعنا من التحرّك لمدّة ساعتين. أوجعتني ركبتاي كثيرًا جدًّا. أحاط الجنود بنا ودفعونا بعنف. شعرت بجفاف في الحلق وبوَهَن عامّ بسبب العطش وعدم السماح لي بتناول الأدوية. كنتُ خائفًا جدًّا. خلال هاتين الساعتين طلبتُ من الجنود أن يعطوني جهاز الاستنشاق الذي كان في حقيبتي، لكنّهم رفضوا، ولم يوافقوا على إعطائي دواء السكّري أيضًا. [...] جاءوا وأخبروني بأنّهم سيأخذونني إلى العيادة. رافقني أربعة من أفراد سلطة السجون، لكن بدلًا من الذهاب إلى العيادة أدخلوني بغتةً إلى غرفة ودفعوني إلى الأرض، ثمّ ضربوني وركلوني على رِجلَيّ. أعادوني بعدها إلى الزنزانة دون أن أرى طبيبًا بتاتًا. طوال هذه الفترة كلّها كنت أتناول قرصًا واحدًا لمرض السكّري مرّة واحدة في اليوم، لكن لم أتلقَّ بقيّة الأدوية التي أحتاج إليها.

كنتُ خائفًا جدًّا. خلال هاتين الساعتين طلبتُ من الجنود أن يعطوني جهاز الاستنشاق الذي كان في حقيبتي، لكنّهم رفضوا، ولم يوافقوا على إعطائي دواء السكّري أيضًا.

من إفادة أشرف المحتسب, (53 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان الخليل.

سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

وفي حالات مختلفة، اعترف المسعفون وأعضاء الطاقم الطبّيّ أمام الأسرى أنّهم مُنعوا، بموجب التعليمات التي تلقّوها، من تقديم العلاج الطبّيّ والعلاج الدوائيّ للأسرى، حتّى لو كان ذلك علاجًا منقذًا للحياة. كانت الخدمة الطبّيّة الوحيدة التي تلقّاها المعتقلون في معظم الحالات هي إعطاء حبّة أكامول، لا غير.

هذا ما كان حتى اندلاع الحرب في قطاع غزة في 7.10.23. عندئذ أبلغتنا إدارة السجن بمنع تقديم العلاج الطبي للأسرى "الأمنيين"، باستثناء مرضى السكري وضغط الم المرتفع.

من إفادة عاطف عواودة, (35 عامًا) وهو أب لسبعة، من سكان دير سامت في محافظة الخليل.

سُجن في سجون "عوفر" والنقب "كتسيعوت" ونفحة. | لقراءة الإفادة الكاملة

جاء المُسعف وحاول أن يفحص عبر كوّة الباب نبض الأسير الذي أغمي عليه. اعتذر منه قائلاً إنّه لا توجد أدوية ولا مستشفى ولا عيادة. أعطاه قرص "أكامول" وذهب.

من إفادة ع.هـ., من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

أخبرنا الممرّض بأنّ التعليمات الجديدة تقضي بأنّنا سنتلقّى العلاج الطبّيّ فقط في الحالات التي تشكّل خطرًا على الحياة. لذلك، كانوا يعطون الأكامول فقط لأيّ شيء. في زنزانتنا، على سبيل المثال، كان هناك سبعة سجناء يعانون من الطفح الجلديّ والبثور. كانوا يحكّون أنفسهم طوال الوقت وكانوا يعانون كثيرًا، لكن لم يعطوهم أيّ مرهم أو علاج. وكان هناك سجناء عانوا من الجرب والحكّة.

من إفادة ص. ب., من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

> منذ 7 أكتوبر توقّفت العيادات عن العمل. فقط في الشهر الأخير من فترة اعتقالي فتحوا العيادات مجدّدًا، ولكن كانوا يسمحون بزيارة العيادة فقط لأسيرين اثنين يوميًّا، من أصل 1,300 أسير في القسم ج الذي كنت فيه. أتحدّث هنا عن أناس لم يتلقّوا أيّ علاج طوال خمسة أشهُر. في وقت العدد كان يأتي مع السجّانين مُسعف ويجلب معه حبّة "أكامول" واحدة لكلّ الأسرى العشرة الذين في الزنزانة. أي أنّ معالجة جميع أمراض الأسرى كلّهم كانت تتمّ بحبّة "أكامول" واحدة.
>
> **من إفادة ز. أ.**, من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

في وقت العدد كان يأتي مع السجّانين مُسعف ويجلب معه حبّة "أكامول" واحدة لكلّ الأسرى العشرة الذين في الزنزانة.

> ولأنّهم أخذوا منّي الأدوية في "عتسيون"، ففي اليومين الأوّلين في "عوفر" لم يكن معي أدوية. بدأتُ أشعر بالدوار وبعدم التوازن، وواجهتُ صعوبة في المشي. طلبتُ من السجّان أن يحضر لي أدويتي، فأجابني بالعربيّة: "لو تموت". طرقتُ باب الزنزانة احتجاجًا وحضر ضابط وممرّضة وقالا إنّهما سيجلبان لي أدوية، وجلبا لي لاحقًا. وقالا إنّ مرضى القلب، ارتفاع ضغط الدم والسكّريّ فقط سيحصلون على أدوية.
>
> **من إفادة ف. ج.**, من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

بتر رِجل من جرّاء التعذيب وسوء العلاج الطبّيّ

أدّى انعدام العلاج الطبّيّ ومعاملة المرضى بشكل غير ملائم، غير مرّة، إلى نتائج مروّعة وتسبّبا في إصابات طويلة الأمد. ويظهر مثال على ذلك في إفادة أحد السجناء الذي كان محتجزًا في منشأة الاعتقال العسكريّة "سدي تيمان"، كما أنّ الإصابات التي تعرّض لها بسبب عنف الجنود، والظروف القاسية التي احتُجز فيها وسوء العلاج والتقاعس والاستهتار من قبَل طاقم المنشأة – أدّت إلى بتر رِجله.

> بعد ذلك نقلونا إلى مكان هو في اعتقادي مخازن قد حوّلوها إلى مراكز اعتقال. أجبرونا أن نبقى راكعين على الأرض حتى ساعات المساء. بعد ذلك أخذونا إلى مركز التحقيقات [...] تعرّضنا أثناء التحقيق للضرب بالعصا والرّكل، وخاصّة في منطقتي الظهر والعُنق. كان عددنا نحو 80 شخصًا، وأبقونا حتّى السّاعة 12:00 ليلًا بالوضعيّة نفسها ونحن عُراة. كان الطقس شديد البرودة. [...] وأدخلونا جميعًا إلى شاحنة – نحو 80 شخصًا مكوّمين فوق بعضنا البعض، وممنوعين من التحرّك أو الكلام. كان الجنود يضربوننا إذا استشعروا حركة أيًّا كانت. أحسست أنّهم جرحوني في رجلي اليسرى.
>
> [...] بعد ذلك نقلونا إلى شاحنة أخرى وربطوا أيدينا إلى الخلف، ثمّ أخذونا إلى مركز للتحقيقات. حسبما فهمت كان ذلك المركز في إسرائيل. أحسست بالوهن وفقدت القدرة على الإحساس برجليّ، لكنّي لم آتِ بأيّة حركة لكيلا يضربوني [...] في أوّل أيّام الاعتقال كنّا طوال اليوم مربّطي الأيدي والأرجُل، على الحصى. في اللّيل غفوت ساعتين فقط. بعد مضيّ يومين أحسست بألم في رجلي ولاحظت أنّها متورّمة قليلًا. طلبت من السجّان أن يأتي بمن يفحص لي رجلي. جاءت جنديّة وصوّرت رجلي، مرّتين، لكي تُريها للطبيب. لكنّها لم تردّ لي جوابًا. طيلة أسبوع كنت أعاني

أوجاعًا شديدة وحرارة مرتفعة. أخذني الجنود بحافلة صغيرة إلى مستشفى داخل مركز التحقيق، وطوال الطريق كانوا يضربونني بالهراوات وبأسلحتهم على رجلي المصابة، وداسوا على رِجلَيّ. كنت أصرخ من شدّة الألم. سألني الجنديّ "أيّ من رجليك هي المُصابة؟" ثمّ انهال عليها يضربها بقوّة وبغاية القسوة. حتى وهُم يُنزلونني من الحافلة الصغيرة واصلوا ضربي على رجلي ورأسي. أخذ القيح يخرج من الجُرح [...] عندما وصلنا انتظرت الطبيب مدّة ساعتين تقريبًا، وأنا على الأرض مربّط اليدين والرجلين ومعصوب العينين. ثمّ أجلسوني على سرير وخلعوا عنّي الملابس وأنا لا أزال مربّط اليدين والرّجلين ومعصوب العينين.

ألبسوني حفاضًا. غبت هناك عن الوعي. حتى لم أشعر بأنّهم فحصوني. عندما عاد لي وعيي قال لي أحدهم: "أجرينا لك عمليّة جراحيّة". كانت عيناي لم تزالا معصوبتين. لم أعرف ما إذا كان الذي كلّمني طبيبًا أو جنديًّا. لم يُخبروني بأيّ تفاصيل عن العمليّة الجراحيّة. سألتهم عن وضع رجلي فقالوا إنّها بخير. أعطوني مسكّنات في الوريد وأجروا لي فحص سكّر. بعد مضيّ ثلاثة أيّام أجروا لي عمليّة جراحيّة أخرى. قالوا إنّ الغاية منها تنظيف وتعقيم الرّجْل.

عليك أن تختار: رجلك أو حياتك. يجب أن تقرّر.

عانيت آلامًا شديدة وكنت جائعًا جدًّا، لكن لم أستطع قول أيّ شيء. بقيت هناك عشرة أيّام تقريبًا ولم يفعلوا خلالها سوى تغيير الضماد. عندما رفعت عصابة العينين ونظرت رأيت عظامًا وضمادًا. بعد ذلك أخذوني بسيّارة إسعاف، مربّط اليدين ومعصوب العينين. أدخلني عدد من الجنود إلى سيّارة إسعاف وظلّوا يضربونني على رجلي المُصابة طوال الطريق. تألّمت جدًا ولكن لم أصرخ لأنّ من صرخ تلقى مزيدًا من الضرب. عندما وصلت إلى المستشفى سمعتهم يقولون إنّه "شيبا" في "تل هشومير". جاء طبيب مختصّ بالأوعية الدمويّة وقال لي: "يجب أن نقطع رجلك، وينبغي علينا أن نستشير طبيبًا مختصًّا بالعظام"، وكان الجنود يتضاحكون ويتهكّمون عليّ: "اقطعوا له رجله" [...] عندما جاء طبيب العظام وفحصني قال لي: "عليك أن تختار: رجلك أو حياتك. يجب أن تقرّر". كان ذلك أصعب قرار اتّخذتُه في حياتي كلّها. أن أختار وأقرّر قطع رجلي. كنت مصدومًا، خاصّة وأنّني وحيد ولا أحد بجانبي من أفراد الأسرة لكي أستشيره.

فهمتُ من الجنود أنّ العمليّة الجراحيّة سوف تستغرق 5 ساعات. أدخلوني إلى غرفة العمليّات الجراحيّة مربّط اليدين ومعصوب العينين. كان ذلك في 19.3 أو 20.3، أنا لا أتذكّر شيئًا بعد ذلك حتّى استيقظت وطلبت أن أشرب ماء. جلبوا لي ماء ثمّ أخذوا مباشرة بسيّارة إسعاف مع أكسجين ووجبات دم إلى المستشفى العسكريّ. أظنّ أنّه في "سْديه تيمان"، مركز اعتقال في النقب. عندما وصلت إلى المستشفى العسكريّ قاموا بإجراء حقن في الوريد وغيّروا لي الحفاظ. بقيت رجلي ملفوفة بالضمادة نفسها طيلة 5 أيّام، وفقط عندئذٍ غيّروها. بعد ذلك أعادوني إلى مركز الاعتقال. هناك، كنت أسمع الكلاب تنبح طوال الوقت، وذلك بقصد إزعاجنا ومضايقتنا. لم يفحصني أحد في المعتقل. عاقبني الجنود مرّتين لأنّني طلبت أن أنام. قالوا إنّه ممنوع، وكان عقابي أن أقف على رجْل واحدة طوال نصف ساعة.

بعد العمليّة الجراحيّة لم يضربوني. لكنّني كنت أعاني آلامًا شديدة، ورغم أنّني طلبت مسكّنات إلّا أنّهم لم يجلبوا لي. كان الأكل قليلًا جدًّا. 3 قطع صغيرة من الخبز وخيارة وتفاحة. كان الجنود يأخذونني إلى الحمّام. كانوا يحملونني وأحيانًا كنت أقع من أيديهم على الأرض. أعتقد أنّهم كانوا يتعمّدون ذلك.

> **استمرّ الوضع على هذه الحال إلى أن أفرِج عنّي في 15.4.24 [...] كانت السّاعة 2:00 بعد منتصف اللّيل تقريبًا. ربّطوا يديّ وعصبوا عينيّ وأمروني بأن أذهب وحدي، دون عكّازات أو كرسيّ عجلات. أخذت أقفز. قفزت أربع مرّات ووقعت أرضًا، وعندئذٍ رُحت أصرخ. بعد ذلك أدخلني الجنود إلى سيّارة إسعاف، وبعد مضيّ بعض الوقت وجدت نفسي في معبر كرم أبو سالم [...] أقيم الآن مع أولادي وزوجتي في خيمة في منطقة المستشفى الأوروبيّ في خان يونس. الظروف هنا صعبة جدًّا، بلا كهرباء وماء. وضعي النفسيّ صعب. أنا إنسان محطّم. أبكي على نفسي وعلى ما جرى لي. فقدتُ إحدى رجليّ دون أيّ سبب. لم أكن أعاني أيّ مرض. لقد حدث ذلك فقط بسبب الإهمال الطبّي في مركز الاعتقال. أنا الآن لا أستطيع أن أعمل. عالق داخل الخيمة طوال اليوم.**
>
> **من إفادة سفيان أبو صلاح,** (43 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكّان عبسان الكبيرة في محافظة خان يونس في قطاع غزة.
> سُجن في مركز الاعتقال "سديه تيمان" | **لقراءة الإفادة الكاملة**

ب. الحرمان من الغذاء والتجويع

إنّ الدولة ملزَمة بتزويد السجناء المحتجزين في عهدتها بغذاء بكمّيّة معقولة، كجزء من واجبها العامّ في ضمان صحّتهم وكذلك بموجب أحكام عينيّة في القانون الدوليّ.[111] إذ تنصّ **اتّفاقيّة جنيف الرابعة** على وجوب توفير الغذاء، بما يكفي من ناحية الكمّيّة والنوعيّة والتنوُّع، للحفاظ على صحّة السجناء ولضمان عدم تفاقم حالتهم بسبب نقص التغذية، وعلى السماح للسجناء بشراء سلع غذائيّة (يُعرف مركز المبيعات في مصلحة السجون باسم "كانتينة"، أيضًا)، وكذلك ينبغي أن تتوفّر في حوزة السجناء أواني الطبخ لغرض تحضير الطعام بشكل مستقلّ، بالإضافة إلى الغذاء الذي تقدّمه لهم سلطات السجن.[112]

إنّ تقليص كمّيّات الغذاء للأسرى الفلسطينيّين والحدّ من استهلاكهم السعرات الحراريّة هما جزء من السياسة الجديدة التي أعلنها وزير الأمن القوميّ فور تولّيه منصبه. وكانت أحداث 7 تشرين الأوّل هي الذريعة اللازمة لوضع خطّته المنظَّمة موضع التنفيذ.[113] وكما صرّح هذا الوزير نفسه بكلّ افتخار، فهو الذي أمر مصلحة السجون بعدم تزويد الأسرى الفلسطينيّين الغذاء بالحدّ الأدنى المطلوب، وتزويده بمقدار ونوعيّة مختلفين عمّا يحصل عليه السجناء الجنائيّون. حتّى أنّ الوزير اهتمّ بأن ينشر أنّه طالب بتقليص كمّيّة الغذاء بشكل أكبر بعدما علم أنّ عدد السعرات الحراريّة اليوميّة المقدَّمة لهم كان مرتفعًا ولكن بقليل من "الحدّ الأدنى المطلوب"، رغم أنّه من الناحية العمليّة، وكما يتّضح من الإفادات، فإنّ مصلحة السجون بعيدة جدًّا عن توفير حتّى قائمة الطعام الهزيلة التي حدّدتها هي نفسها.[114]

111 في ما يتعلّق بوجوب توفير غذاء صحّيّ، نوعيّ وبكمّيّة معقولة، انظروا أيضًا القاعدة 22 من القواعد التي تحدّد المعايير الدنيا لمعاملة السجناء

113 صرّح الوزير بن غفير عند تولّيه منصبه بأنّ هدفه الأوّل في مصلحة السجون هو زيادة ظروف حبس الأسرى الفلسطينيّين سوءًا (يُنظر: موقع Ynet، في يوم 24.1.24 "زيادة ظروف المخرّبين سوءًا – الهدف رقم 1"، مئير تورجمان). في يوم 9.11.23 عقد وزير الأمن القوميّ جلسة لمناقشة موضوع التبعات الاقتصاديّة للحرب في غزّة على خدمات السجون، بما في ذلك تكاليف شراء الطعام للأسرى الفلسطينيّين: "في نهاية الجلسة أمر الوزير بفحص إجراء تغييرات في قائمة الطعام الخاصّة بالسجناء الأمنيّين". بناءً على ذلك، أجرى رئيس القسم اللوجستيّ تغييرات على قائمة الطعام، والتي دخلت حيّز التنفيذ في يوم 1.12.23 وفقًا لأوامر المفوّضة من يوم 16.10.23' توجيهات الوزير لحرمان الأسرى الفلسطينيّين من جميع منتجات اللحوم بذريعة "مختطفونا في غزّة يعانون من الجوع... بالنسبة لي سيحصلون على الحدّ الأدنى الذي يجب أن يقدّم لهم" (انظروا موقع Ynet من يوم 1.1.24 "بن غفير ضدّ مصلحة السجون: تغيير قائمة طعام سجناء النخبة")' يُنظر أيضًا إعلان الوزير على حسابه على تويتر **هنا** وكذلك **هنا**. يُنظر أيضًا التقرير الصحفيّ في جريدة "هآرتس" من يوم 26.6.24: "مصادر: مصلحة السجون تقلّل غذاء السجناء الأمنيّين وتخفي المعطيات المتعلّقة بذلك"، جوش براينر.

114 في يوم 26.6.24 أرسل وزير الأمن القوميّ، كما سبق، رسالة غير عاديّة إلى جمعيّة حقوق المواطن تحت العنوان "إخفاء تفاصيل عن الملتمسين في قرار المحكمة العليا 24/2858 جمعيّة حقوق المواطن وآخرون ضدّ وزير الأمن القوميّ وآخرين كما يلي: "قرار المحكمة العليا بشأن منع الغذاء".

ردّ الدولة على الالتماس الذي ما زال معلّقًا هذه الأيّام أمام المحكمة العليا بشأن الحرمان من الغذاء،[115] لا يتضمّن إشارة عينيّة إلى أحكام القانون المتعلّقة بالأسرى الفلسطينيّين أو إلى أيّ مرجع قانونيّ آخر يمكن الاعتماد عليه لغرض تحديد قائمة الطعام المقدّمة للسجناء أو متوسّط عدد السعرات الحراريّة المطلوبة لكلّ شخص.[116] بدلًا من ذلك ارتكز ردّ الدولة على وجهة نظر خبيرة تغذية لواء الجنوب في مصلحة السجون وشخص إداريّ آخر (رئيس شعبة الغذاء)، والتي نُشرت قبل ثلاثة أيّام فقط من تاريخ جلسة التداول في الالتماس، وتمّ تقديمها بأثر رجعيّ بخصوص قائمة الطعام الحاليّة.[117] علاوةً على ذلك، ولأنّه ليس هناك أيّ مرجع قانونيّ يتيح للوزير معالجة الموضوع، فهو غير مخوَّل بالتدخّل في قوائم الطعام الخاصّة بمصلحة السجون والتأثير عليها، خصوصًا عندما يتمّ ذلك الأمر تجاه فئة معيّنة وبهدف الإضرار بها وتجويعها.

تطرّق الشهود إلى الجوع الشديد الذي فرِض عليهم طوال فترة سجنهم في مختلف منشآت السجون، وإلى رداءة نوعيّة الغذاء الذي كان يقدّم لهم في بعض الأحيان دون أن يُطهى بشكل كافٍ أو بعد انتهاء تاريخ صلاحيّته.

وكانت هناك أيضًا سياسة تجويع واضحة. بقينا معظم اليوم جائعين وعطشى. حصلنا على القليل من الطعام. كانوا يحضرون للمعتقلين الـ 12 كمّيّة تكاد لا تكفي لشخصين. قدّموا لنّا وجبتين فقط في اليوم. على سبيل المثال، كان كلّ معتقل يحصل على 6 شرائح من الخبز لكلّ اليوم. كانت الوجبة الأولى بين الساعة 12:00 و13:00 ظهرًا: نحو كيلو من الأرزّ للمعتقلين الـ 12، وهذا يساوي تقريبًا 3 ملاعق صغيرة من الأرز لكلّ معتقل' لم يكن الأرز مطهوًّا جيّدًا، كان نصف مطبوخ' في بعض الأيّام كان كلّ معتقل يحصل مع الأرزّ على قطعتي نقانق صغيرتين أو على واحدة عاديّة. ذات مرّة أحضروا لنا "شنيتسل" دجاج، لكنّ ذلك لم يحدث مرّة أخرى وقالوا لنا إنّهم لا يريدون هدر البروتين علينا. حصلنا مرّتين على شريحة من صدر الديك الرومي. كانوا يحضرون الوجبة الثانية بين الساعة 15:00 و17:00 بعد الظهر: 50 غرامًا من اللبن لكلّ معتقل، حبّة فليفلة واحدة لثمانية أشخاص، وأحيانًا كانوا يحضرون بدلًا منها خيارة واحدة لكلّ

50 غرامًا من اللبن لكلّ معتقل، حبّة فليفلة واحدة لثمانية أشخاص، وأحيانًا كانوا يحضرون بدلًا منها خيارة واحدة لكلّ معتقلين اثنين.

بحسب ما ورد في الرسالة، ونظرًا للاختلاف بين موقف مكتبه وموقف قسم قضايا المحكمة العليا [في نيابة الدولة]، لم يُرفَق ردّه على الالتماس بردّ المجيبين، وهو يرى أنّ من المناسب تحويله بشكل مستقلّ لتوضيح ما يلي: "5. حتّى لا أخفي تفاصيل، أودّ أن أعلمكم بأنّه لا يوجد تجويع في الحقيقة وكلّ الادّعاءات المطروحة في الالتماس كاذبة، لكن في الوقت نفسه، نعم سياستي هي تقليص أوضاع السجناء الأمنيّين إلى الحدّ الأدنى الذي يلزِم به القانون، بما في ذلك الغذاء والسعرات الحراريّة. ولا مانع في ذلك – بل على العكس من ذلك، يحصل السجناء الأمنيّون، ويجب أن يحصلوا، على ما هو أقلّ من السجناء الجنائيّين. 6. كما أشير إلى أنّني أحِطتُ علمًا بأنّ قائمة الطعام الحاليّة تتضمّن 200 سعرة حراريّة أكثر من المعدّل المطلوب لجزء من فئة الذكور، وعليه أُوعزت إلى مصلحة السجون بأن تقدّم لي خلال 15 يومًا قائمة طعام محدَّثة تحتوي على الكمّيّة الدقيقة من السعرات الحراريّة دون إضافة أيّ سعرة حراريّة أخرى". يُنظر ملاحظة هامش 69 في ما يلي.

115 في **رد الدولة على المحكمة العليا** حول قرارها منع الغذاء ورد في الفقرة 4: "عُقدت في يوم 8.10.23 جلسة برئاسة المفوّضة بشأن ظروف حبس السجناء الأمنيّين، وفي ختامها أمرت المفوّضة بتضييق الظروف [...] تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الأمر صدر بموجب سياسة وزير الأمن القوميّ. على صعيد الغذاء، تقرّر حرمان الأسرى الأمنيّين من الاستفادة من التوجّه إلى الكانتينة' أخرِجت أجهزة الطبخ وأواني الطبخ من الأقسام الأمنيّة. استمرارًا لذلك، تقرّر أن يتمّ توفير الغذاء للأسرى الأمنيّين من قبَل مصلحة السجون على شكل ثلاث وجبات يوميًّا، وليس من خلال الطبخ بشكل ذاتيّ. تجدر الإشارة إلى أنّ مسألة طريقة تفعيل الأقسام الأمنيّة وظروف حبس الأسرى الأمنيّين، بما في ذلك مسألة الغذاء المقدَّم لهم، كانت قد عُرضتْ أيضًا على وزير الأمن القوميّ عند اندلاع الحرب." (انظروا أدناه الفقرة 9 أيضًا من كتاب الردّ على قرار المحكمة العليا منع الغذاء).

116 كتاب الردّ على التماس منع الغذاء يُحيل إلى المادّتين 80 و80أ من أمر السجون [صيغة جديدة] 1971، اللتين ترسّخان الصلاحيّات العامّة الممنوحة لمفوّضة مصلحة السجون.

117 تستند وجهة النظر هذه إلى بحث أسترالي أجري في أوساط السجناء ذوي "الخطورة العالية" الذين، بسبب حقيقة أنّهم يطبّقون نمط حياة جوهره "القعود" في السجن، فهم ليسوا بحاجة إلى استهلاك نفس كمّيّة الطاقة التي يستهلكها الأشخاص النشطون. وفي حالتنا هذه فإنّ الأمر مثل رشّ الملح على الجرح، ففي الوقت الذي تمّ فيه منع الغذاء تمّ أيضًا تقييد حركة الأسرى الفلسطينيّين بشكل شبه كامل، وألغيت ساعات التهوية أو المكوث خارج الزنازين. لقراءة ردّ الدولة ووجهة النظر المرفقة به كملحق، انظروا **هنا**.

معتقلين اثنين. لم نحصل على أيّ شيء حلو، باستثناء جزرة أحيانًا، وكنتُ أحفظها وآكلها في الليل – كانت هذه "تحلاية" مثل أكل الكنافة. في بعض الأحيان كانوا يحضرون لنا حبّة بندورة واحدة لكلّ معتقلين اثنين. كنّا نحصل على نقانق أو منتجات اللحوم الأخرى 3 مرّات فقط في الأسبوع، وفي الأيّام الأربعة الأخرى كانوا يحضرون طعامًا بدون لحم على الإطلاق. في بعض الأحيان كانوا يعطوننا بيضة. أردنا كثيرًا أن نأكل اللحوم، ولأنّها لم تكن موجودة كنّا نضع الأرزّ بين شريحتين من الخبز ونتخيّل أنّنا نأكل لحومًا.

من إفادة موسى عاصي, (58 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان بيت لقيا في محافظة رام الله.

سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجون نفحة و"عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

كان الطعام سيّئًا كمًّا ونوعًا. حصلنا على وجبات لا يمكنها أن تُشبع إنسانًا. لم يكن الطعام مطبوخًا جيّدًا، وفي معظم الأحيان كان فاسدًا- البيض واللبن، ذات مرّة، عندما طلب أحد المعتقلين في الزنزانة المجاورة لنا تغيير اللبن لأنّ تاريخ صلاحيته قد انتهى، عاقبوا جميع السجناء الذين في الزنزانة: أفلتوا الكلاب عليهم، ضربوهم بالهراوات، جرّوهم إلى المرحاض وضربوهم هناك. وفي اليوم التالي رأيتُ أنّ دماءهم لا تزال على الأرض.

من إفادة هشام صالح, (38 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان الساوية في محافظة نابلس.

سُجن في سجن "عوفر" | لقراءة الإفادة الكاملة

تخيّلوا، 8 أسرى يجلسون حول صحن أرز صغير. ليس هنالك ما يكفي من الطعام، لا معاملة، لا علاجات طبية وهنالك اقتحامات شبه يومية.

من إفادة خالد أبو عرة, (24 عامًا)، من سكان عقابا في محافظة طوباس. سُجن في سجن النقب "كتسيعوت".

منع الشراء من "الكانتينة" ومصادرة أواني الطبخ

حتّى 7 تشرين الأوّل اعتاد الأسرى شراء السلع الغذائيّة من "الكانتينة" وطهيها في زنازينهم، وبالتالي استكمال وتحسين الغذاء المقدّم لهم من قبَل سلطات السجن. بعد 7 تشرين الأوّل حُرموا من هذا الحقّ، وصودرت معدّات الطبخ وجميع السلع التي اشتروها سابقًا. وهكذا أصبح الأسرى معتمدين بشكل كامل على الغذاء الشحيح والرديء الذي يقدّم لهم من مطبخ السجن.

أغلقت سلطات السجن الكانتينة التي يشتري منها السجناء بعض المنتجات. كان ذلك إجراء عقابيًا. ومنعت سلطات السجن الأسرى من تحضير الطعام بأنفسهم وبدأن نحصل على وجبات من سلطات السجن. كانت وجبات الفطور تشمل ملعقتين صغيرتين من اللبنة وشرائح خبز لا تكفي للأسير. كنت أشعر بالجوع كل الوقت. لم تكن وجبة الفطور تشبع. كذلك وجبة العشاء كانت تشمل كمية قليلة فقط من الحبوب المطبوخة وصحنًا صغيرًا من الأرز مع شريحة من النقانق.

من إفادة محمد قرعاوي, (31 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان مخيم نور شمس للاجئين في محافظة طولكرم.

سُجن في سجن "عوفر".

> **منذ 7.10.23، وكجزء من السياسة العقابيّة، مُنعنا من الطهي. وبدلًا من ذلك، قدّمت لنا إدارة السجن طعامًا فاسدًا، مثل الخبز المُتعفّن. كما منعونا من خبز أرغفة الخبز، ولم نتلقّ سوى شرائح الخبز. عندما حصلنا على صدر دجاج كان أبيض اللون ولم يتمّ طهيه كما ينبغي. كان الأرزّ معجّنًا وغير صالح للأكل. كان البيض أزرق وذا رائحة نتنة. كنتُ جائعة جدًّا لدرجة أنّني حاولتُ إزالة العفن عن الخبز وأكله. اضطررتُ أيضًا إلى تناول البيض، على الرغم من أنّه كان مقزّزًا.**
>
> **من إفادة ن.,** ح. من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

كنتُ جائعة جدًّا لدرجة أنّـنـــي حـاولـتُ إزالة العفن عن الخبز وأكله.

فقدان الوزن بشكل كبير

تركت سياسة التجويع آثارها على أجساد الأسرى وصحّتهم. وأدّى النقص الفعليّ في الغذاء إلى انخفاض كبير في أوزانهم، وصل أحيانًا إلى عشرات الكيلوغرامات.

> **عندما اعتقلوني، في 1.3.22، كان وزني 91 كغم. وفي يوم الإفراج عنّي، 3.24.15، زنتُ جسمي وفوجئت بأنّ وزني 55 كغم فقط! فقدت عشرات الكيلوغرامات من وزني بسبب رداءة الطعام وقلّته بعد 7 أكتوبر.**
>
> **من إفادة عماد الدين أبو الهيجا,** (36 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان الساوية في محافظة نابلس.
>
> سُجن في سجني النقب "كتسيعوت"و"مجيدو" قبل اندلاع الحرب | لقراءة الإفادة الكاملة

> **عندما قاسوا وزني في سجن "عوفر"، في بداية اعتقالي، كان وزني حينها 89 كيلو. عندما أطلقوا سراحي توجّهتُ فورًا إلى المستشفى في رام الله، وهناك تبيّن أنّ وزني انخفض إلى 62 كيلو. أي أنّني فقدتُ 27 كيلو. الحديد في دمي انخفض من 15.3 إلى 11.8، وتفاقمت مشاكل معدتي. بعد الفحوصات في المستشفى عدتُ لاستكمال العلاج في المنزل.**
>
> **من إفادة موسى عاصي,** (58 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان بيت لقيا في محافظة رام الله.
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجون نفحة و"عوفر" والنقب "كتسيعوت | لقراءة الإفادة الكاملة

> **أثناء فترة اعتقالي فقدت من وزني 10 كغم، وهناك أسرى فقدوا 40 كغم. كان وزني قبل الاعتقال 70 كغم، وعندما أطلق سراحي كان وزني 60 كغم.**
>
> **من إفادة محمد صلاح,** (27 عامًا) من سكان بُرقة في محافظة نابلس. سُجن في سجن "مجيدو" | لقراءة الإفادة الكاملة

ج. نظافة صحيّة شخصيّة متردّية وقطع المياه والبرد القارس

ينطبق واجب توفير الظروف والنظافة الصحّيّة الشخصيّة الملائمة على جميع السجناء والمعتقلين المحتجزين لدى الدولة. هذا الواجب مرسَّخ في المادّة 85 من **اتّفاقيّة جنيف الرابعة**، حيث أقرّ فيها، ضمن أمور أخرى، وجوب تزويد السجناء بموادّ تنظيف بكمّيّة معقولة للحفاظ على نظافة زنازينهم وأجسادهم. كما تنصّ الاتّفاقيّة، بشكل خاصّ، على حقّ المعتقلين في الحصول على الماء والصابون للاستحمام والغسْل.

تفرض **قواعد مانديلا** ("Rules Mandela Nelson The") أيضًا واجب توفير الوسائل المناسبة للحفاظ على النظافة الصحيّة الشخصيّة والنظافة، بما في ذلك حصول السجين على ملابس نظيفة بحالة لائقة وبكمّيّة تسمح له بتبديلها وبغسلها بالوتيرة المطلوبة لغرض الحفاظ على النظافة الصحّيّة الشخصية والصحّة عمومًا.[118]

تحدّث الشهود عن القذارة التي أُجبروا على العيش فيها أثناء سجنهم، والتي نتجت عن مصادرة أدوات الاستحمام وموادّ التنظيف والغسيل بشكل كامل، وعن قطع المياه الجارية عن الزنازين، وعن محدودية الوصول إلى مرافق الاستحمام التي لم تكن الغاية منها في البداية خدمة هذا العدد الكبير من الأسرى. قال بعض الشهود إنّه بسبب قطع المياه عن الصنابير ومنعهم من الخروج إلى الساحة، لم يُسمَح لهم بغسل وتجفيف الملابس الوحيدة اللتي كانت بحوزتهم. لذلك حتّى في الحالات التي تمكّنوا فيها من غسل ملابسهم رغم كلّ شيء، كان عليهم أن يرتدوها مرّة أخرى وهي مبتلّة بالماء. وقال بعض الشهود إنّهم لم يغيّروا ملابسهم مدّة اسابيع طويلة. كما تحدّث شهود عن قطع الماء الساخن في الحمّامات رغم برودة الطقس الشتويّ، ويتّضح من الإفادات أنّه مرّت أحيانًا أسابيع عديدة دون أن يتمكّنوا من الاستحمام. هذا كلّه جعل زنازين الأسرى تشكّل خطرًا صحّيًّا وجعلها غير صالحة لوجود بني البشر فيها. أدّت هذه الظروف إلى نشوء وتفشّي الأمراض والمشاكل الصحّيّة المختلفة: آفات وبثور وفطريّات وجرب وبواسير وغيرها من المشاكل الصحّيّة.

> **ظلّت الزنزانة متّسخة وكريهة الرائحة. كان هناك الكثير من بقّ الفِراش والحشرات. بعد ثلاثة أيّام أعطونا ممسحة بشكل استثنائيّ، فتمكّنّا من شطف الزنزانة [...] شعرنا بأنّ أجسادنا تتعفّن من كثرة الأوساخ. عانى البعض منّا من الطفح الجلديّ. لم يكن هناك نظافة صحّيّة. لم يكن هناك صابون، شامبو، فرشاة شعر أو مقصّ أظافر. بعد شهر ونصف تلقّينا شامبو لأوّل مرّة. كما لم تكن هناك موادّ تنظيف وكان من غير الممكن تنظيف الزنزانة أو المرحاض، أو غسل الملابس.**
>
> **من إفادة محمد سرور (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.**
>
> سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

شعرنا بأنّ أجسادنا تتعفّن من كثرة الأوساخ. عانى البعض منّا من الطفح الجلديّ. لم يكن هناك نظافة صحّيّة. لم يكن هناك صابون، شامبو، فرشاة شعر أو مقصّ أظافر.

> **بعد مضيّ شهرين على نقلي توقّف التزويد الدّائم للماء السّاخن. حتى اليوم الـ 60 كنت للأسف أستحمّ مرّة كلّ أسبوعين خارج الزنازين. كانت هناك عشر "دوشات" وكانوا يخصّصون لكلّ أسير خمس دقائق للاستحمام. كنّا نستحمّ دون صابون ولم تكن لدينا مناشف.**
>
> **من إفادة ز. أ.,** من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

> **لم يُسمح لنا بالاستحمام إلّا مرّة واحدة كلّ 20 يومًا، وحتّى عندها لم يكن هناك صابون وموادّ تنظيف. كان من غير الممكن أيضًا أن نغسل ملابسنا أو ننظّفها، وكانت رائحتها كريهة بشكل لا**

118 انظروا في هذا الشأن القواعد التي تحدّد المعايير الدنيا لمعاملة السجناء (أو قواعد مانديلا) – القاعدتين 16-15 تنصّان على وجوب توفير تدابير مناسبة للحفاظ على النظافة الشخصيّة والنظافة' القاعدة 18.1 – وجوب توفير ورق تواليت وماء للحفاظ على النظافة الشخصيّة' تتطرّق المادّة 18.2 على وجه التحديد إلى وجوب السماح للرجال بالحلاقة' الحقّ في الحصول على سرير وملاءات نظيفة منصوص عليه في القاعدة 19' وجوب توفير ملابس مناسبة للموسم وللطقس منصوص عليه في القاعدة 17(1)، ووجوب توفير ملابس بحالة نظيفة ومناسبة وبالكمّيّة المطلوبة وبما يتيح تبديلها وغسلها بالوتيرة المطلوبة للحفاظ على النظافة الشخصيّة منصوص عليه في القاعدة 17(2) من هذه القواعد.

يُطاق. كما كان من غير الممكن تنظيف الزنزانة أو شطفها. فبعد أن طلبنا ذلك مرارًا وتكرارًا على مدى 20 يومًا أحضروا لنا في النهاية ممسحة مطاطيّة، بدون عصا، لكي ننظّف الزنزانة.

من إفادة موسى عاصي, (85 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان بيت لقيا في محافظة رام الله.

سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجون نفحة و"عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

فيما يتعلّق بالحمّامات، حتّى الحرب كنتُ في زنزانة بدون حمّام، لكنّ الحمّامات المشتركة كانت تحتوي على ماء ساخن وكان لدينا ما يكفي من الوقت للاستحمام. الزنزانة التي نقلوني إليها في بداية الحرب كانت تحتوي على حمّام، لكنْ حينها تمّ قطع الماء الساخن عن الزنازين. وفّرت إدارة السجن الماء الساخن في الحمّامات المشتركة فقط، والتي سمحوا لنا بأن نذهب إليها، كلّنا معًا، لمدّة ساعة واحدة كلّ ثلاثة أيّام – وبالتالي كان لكلّ سجين 3 دقائق كحدّ أقصى للاستحمام. كما قاموا بتقليص عدد مقصورات الاستحمام في الحمّامات المشتركة من 12 إلى 6، وأزالوا الفواصل بينها. قام السجناء من 20 زنزانة بتقسيم هذه الحمّامات الـ 6 بينهم، وبدون الفواصل لم تكن هناك أيّة خصوصيّة، وكان هناك مَن رفض الاستحمام لهذا السبب.

من إفادة ص. ب., من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

كما كان يتمّ توفير المياه المخصّصة لحاويات شطف المراحيض (السيفون) الموجودة في الزنازين لمدّة ساعة واحدة فقط في اليوم. وكان على الأسرى أن يمتنعوا عن قضاء حاجتهم لساعات، وأحيانًا لأيّام، ما أدّى إلى نشوء مشاكل طبّيّة مختلفة. وعندما كانوا يُجبرون على استخدام المرحاض دون أن يحصلوا على الماء، كان على جميع الأسرى في الزنزانة أن يتحمّلوا المعاناة لساعات طويلة من جرّاء الأوساخ والرائحة الكريهة.

كان هناك انسداد في المرحاض الموجود في الزنزانة نفسها. في المرّة الأولى التي استخدمنا فيها المرحاض فاضت المياه منه ووصلت إلى حيث نجلس. طلبنا من السجّان أن يفعل شيئًا لإصلاح الوضع، لكنّه ردّ قائلًا "ممتاز" وذهب. لم تكن هناك أيّ موادّ تنظيف. [...] لم نستطع الوصول إليها سوى في أوقات "الفورة".

من إفادة محمد صلاح, (27 عامًا) من سكان بُرقة في محافظة نابلس.

سُجن في سجن "مجيدو" | لقراءة الإفادة الكاملة

بسبب التردّي المُريع لظروف النظافة الصحّيّة، تقييد الحصول على المياه، منع المياه السّاخنة ومنعنا من غسْل ملابسنا أو استبدالها، تفشّت أمراض جلديّة لدى جزء من الأسرى. بعضهم عانى أيضًا من البواسير، نتيجة الإمساك الناجم عن قلّة المياه واضطرارنا لاستخدام المرحاض فقط خلال السّاعة التي توفّرت فيها المياه. كما أنّ مشكلة الإمساك تفاقمت نتيجة التغذية الرّديئة نوعيًّا وكميًّا، ما سبّب للأسرى أمراضًا معويّة.

[...] كذلك حدّدوا تزويد المياه الجارية في الغرف لمدّة ساعة واحدة في اليوم، من 14:30 إلى 15:30. وأيضًا المياه في المرحاض – الموجود داخل الزنزانة – كانت تتوفّر فقط خلال هذه السّاعة، ولذلك كنّا نمتنع عن استخدام المرحاض خارج هذا الوقت. لكن أحيانًا كان الأسرى لا

> **يقدرون على الانتظار، وعندئذٍ كان الوضع مقرفًا حيث فضلات الجسم تبقى بلا تنظيف وتزكم أنوفنا الرائحة الكريهة.**
>
> **من إفادة ز. أ.,** من سكان شرقي القدس | لقراءة الإفادة الكاملة

مشكلة الإمساك تفاقمت نتيجة التغذية الرّديئة نوعيًّا وكميًّا، ما سبّب للأسرى أمراضًا معويّة.

نقص مياه الشرب

تُلزِم المادّة 89 من **اتّفاقيّة جنيف** بتزويد السجناء بمياه الشرب بكمّيّة كافية، كما تنصّ المادّة 20(ب) من **قواعد مانديلا** على واجب مماثل يُلزم بتوفير مياه الشرب للسجناء طوال الوقت. أدّى قطع المياه الجارية عن الصنابير الموجودة في الزنازين إلى الحدّ من كمّيّة مياه الشرب المتاحة للأسرى، ما حرمَهم من الحفاظ على نظافتهم الصحّيّة الشخصيّة.

> **قطعوا الماء عن الغرف، ما عدا ساعة واحدة في اليوم. كانت لدينا زجاجة ماء واحدة للأسرى السّبعة، وكنّا نملأها لكي نشرب عندما ينقطع الماء. هذه الزجاجة لم تكن لتكفينا جميعاً، لذلك ملأنا ماءً في أكياس قمامة بعد أن نظّفناها. كنّا نشرب من هذه المياه ونستخدمها في تنظيف المرحاض. بسبب نقص المياه كنّا نتجنّب قدر الإمكان الدّخول إلى المرحاض، ممّا سبّب لبعض الأسرى أوجاعاً في البطن.**
>
> **من إفادة فراس حسان,** (50 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان هِندازَة في محافظة بيت لحم، سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

> **المياه الجارية كانت تتوفّر داخل الزنزانة لمدّة ساعة واحدة فقط في اليوم. كنّا نضطرّ إلى ملء أكياس القمامة بالماء لكي نستخدمها للشرب في بقيّة ساعات اليوم وحين كانوا يعثرون عليها كانوا يثقبونها ويفرغونها.**
>
> **من إفادة سامي خليلي,** (41 عامًا) من سكان نابلس. أمضى عقوبة السجن منذ العام 2003. سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

البرد القارس والنوافذ المشرعة

روح القائد التي أرساها بن جفير على مصلحة السجون تُرجمت أحيانًا على ما يبدو بطرق "مبتكرة" لإساءة معاملة الأسرى والتجبر بهم. وهكذا، قام السجّانون في مختلف منشآت السجون بتفكيك زجاج النوافذ في الزنازين حتّى يتسلّل الهواء البارد إلى داخل الزنزانة. بعد مصادرة الملابس الدافئة وتقليل عدد البطانيّات المتاحة لهم، بقي الأسرى دون حماية من البرد القارس الذي عمّ الزنازين خلال أشهر الشتاء، وهذا بما يتنافى مع قواعد مانديلا التي تشير بشكل صريح إلى التدفئة وضبط درجة الحرارة في الزنازين بما يتلاءم مع حالة الطقس.[119]

> **في اليوم الأوّل لم نحصل إلّا على فرشة، على الرغم من أنّ الليالي شديدة البرودة بسبب المناخ**

119 انظروا القاعدة 13 من قواعد مانديلا المذكورة أعلاه.

الصحراويّ. كنّا نرتجف من البرد، حاولنا أن نلتصق بعضنا ببعض قدر الإمكان لنتدفّأ قليلًا. فقط بعد ثلاثة أيّام أحضروا لنا بطانيّات. حصل كلّ سجين على بطانيّة واحدة. شعرتُ بالبرد الشديد لأنّني لم أكن أرتدي سوى قميص قصير بعد أن صادروا ملابسي.

من إفادة محمد سرور, (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.

سُجن في معتقل "عتسيون" وفي سجنيّ "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

حضر نحو 15 سجّانًا ودخلوا إلى زنزانتنا، قيَّدونا بالأصفاد واقتادونا إلى غرفة الحمّامات. نظرتُ عبر النافذة التي هناك ورأيتُهم يُخرِجون الزجاج من نوافذ زنزانتنا ويَخرُجون. كان في زنزانتنا 3 نوافذ: اثنتان منها في الزنزانة نفسها وواحدة في المرحاض. أزالوا الزجاج لكي يدخل الهواء البارد إلى الداخل. كان ذلك في الشتاء وكان البرد قارسًا جدًّا. لم يضعوا في الغرفة سوى 3 معاطف – لكي يدبّروا الخلاف بين المعتقلين. لكننا أعطينا المعاطف لكبار السنّ بيننا ببساطة، وبدأنا بتغطية النوافذ بأكياس النايلون المتبقّية من الخبز، في محاولة لصدّ بعض الهواء البارد من الدخول. عندما كان يأتي السجّان ويرى الأكياس على النوافذ كان يصرخ علينا لإزالتها، ويشتمنا' كنّا نزيلها أمامه ونعيدها بعد مغادرته. استمرّ الأمر على هذا النحو 20 يومًا، وفي النهاية أعاد السجّانون زجاج جميع النوافذ وأعطونا جميعًا معاطف.

وبدأنا بتغطية النوافذ بأكياس النايلون المتبقية من الخبز، في محاولة لصدّ بعض الهواء البارد من الدخول. عندما كان يأتي السجّان ويرى الأكياس على النوافذ كان يصرخ علينا لإزالتها، ويشتمنا.

من إفادة ز. ت., من محافظة بيت لحم | لقراءة الإفادة الكاملة

.6
وحـــدة "كيـتـــر"

6.
وحدة "كيتر"

من بين الوحدات الخاصّة التابعة لمصلحة السّجون،[120] احتلّت وحدة "كيتر" (قوّة الردّ الأوّلي) موقعاً مركزيّاً في إفادات الشهود أمام بتسيلم، حتى أنّ اثنين منهُم أسمياها "وحدة الموت". وظيفة هذه الوحدة، التي أقيمت منذ العام 2010،[121] أن تتدخّل في جميع حالات الطوارئ كردّ أوّليّ إلى حين وُصول قوّات تعزيز إضافيّة – مثلاً، لدى اندلاع أعمال شغب في السّجن أو محاولات فرار. يتّضح من ذكر الوحدة في وسائل الإعلام ومُختلف إفادات الشهود أنّها تعمل في سجن النقب "كتسيعوت" ومعسكر "عوفر"، وهُما السّجنان الأساسيّان اللّذان يُحتجز فيهما أسرى ومعتقلون إداريّون فلسطينيّون.[122] وقد حدث في الماضي أن وُجهت سهام النقد إلى هذه الوحدة في أعقاب ادّعاءات بأنّها استخدمت قوّة مُفرطة وتورّطت في عمليّات تعذيب.[123] منذ بداية الحرب ارتبط اسمُ الوحدة بشُبهات خطيرة حول استخدامها وسائل متطرّفة ومُخالفة للقانون.[124]

مجموع الإفادات التي جمعتها بتسيلم يدلّ على أنّ الوظيفة المركزيّة التي تقوم بها هذه الوحدة منذ 7 أكتوبر هي تعذيب الأسرى والتنكيل بهم جسديّاً وجنسيّاً ونفسيّاً. الشهود الذين احتُجزوا في مختلف مرافق الحبس وصفوا عناصر هذه الوحدة بصورة مشابهة: يرتدون زيّاً أسود، بدون بطاقات تعريف، ملثمون، مسلّحون بسلاح ناريّ وهراوات، في معظم الأحيان تُرافقهم كلاب، وفي حالة واحدة تحدّث شاهد عن استخدام قنبلة صوت. انطلاقاً من إدراكهم أنّه لا وسيلة للتعرّف عليهم[125] ولن تكون هناك تبعات لأفعالهم، تصرّف عناصر الوحدة بعُنف استعراضيّ ومُنفلت بلغ حدّ التنكيل والتعذيب:

> **في صباح يوم 15.10.23 وبعد أن انتهى العدد، جاء عناصر من وحدتيّ "يماز" و"كيتر" ملثّمين ومسلّحين بسلاح ناريّ وهراوات، ومعهُم كلاب. ضربونا وأمرونا أن ننحني ونخرج من الغرفة واحداً تلو الآخر سيراً إلى الخلف، ثمّ نمشي في الممرّ بطوله ونحن في هذه الوضعيّة. في أثناء ذلك كانوا يقفون عند الباب يركلون ويضربون بهراواتهم كلّ أسير يخرج من الغرفة. عندما حان**

120 على سبيل المثال، وحدة "متسادا" (قوّة الكوماندو التابعة لمصلحة السّجون) أو وحدة "دُرور".

121 يُنظر تقرير مصلحة السّجون للعام 2008، متوفّر هنا.

122 يُنظر عدد أيلول من "روئيم شباس" (مجلّة مصلحة السّجون) 2010. قائد سجن "كتسيعوت" في ذلك الحين، العميد شلومو كوهين، هو الذي أقام فعليّاً الوحدة الخاصّة (يُنظر هُنا). كوهين يشغل اليوم منصب مندوب مصلحة السّجون لدى السكرتاريا الأمنيّة في وزارة الأمن الداخليّ (هُنا)؛ في شأن ذكر تواجُد قوّة "كيتر" في سجن "عوفر" يُنظر عدد نيسان2012 "روئيم شباس" (مجلّة مصلحة السّجون) المتوفر هُنا. ليس واضحاً متى أقيمت القوّة في مُنشأة الاعتقال هذه، ولكن في العام 2015 ظهر لأوّل مرّة معلومة تفيد بأنّ الوحدة التي تعمل في سجن "عوفر" تعدّ 30 مقاتلاً (من ضمن 300 سجّان) – يُنظر هُنا؛ في العام 2019 وُصف عناصر الوحدة العاملون في سجن "عوفر" بأنّهم "وحدة مقاتلين مهمّتها الردّ الأوّليّ في أوقات حدوث أعمال شغب في المُنشأة أو أيّة حالة طوارئ أخرى" – متوفر هُنا، كما ورد ذكر هذه الوحدة هُنا.

123 يُنظر تقرير في صحيفة "هآرتس" يغطّي حادثة وقعت في العام 2019 في سجن النقب "كتسيعوت" حيث هاجم عناصر الوحدة، ردّاً على مُهاجمة سجّانين، أسرى فلسطينيّين مكبّلين واستخدموا العُنف الشديد بما في ذلك الهراوات. في أعقاب ذلك رقد في المستشفيات 15أسيرًا من المعتدى عليهم. كاميرات المراقبة وثّقت هذه الحادثة. وحدة التحقيق مع السجّانين فتحت ملفّ تحقيق أغلق لاحقاً دون اتّخاذ أيّة إجراءات لأنّ "المُخالف مجهول". يُنظر هذا الرّابط.

124 يُنظر هُنا وأيضاً تقرير آخر في هآرتس.

125 مؤخّراً أوعزت تعليمات أمن عمليّاتية رقم 19/2024 (بتاريخ 8.4.24) في شأن الأداء العمليّاتي لمقاتلي مرافق الحبس أن يغطّوا وُجوههم وأن تحمل بطاقة تعريفهم فقط (رقماً) أثناء احتكاكهم بالسّجناء. وكان الهدف من ذلك منح حماية أفضل للسجّانين وتقليص إمكانيّة أن "يحدد" الأسرى هوية السجّانين أي يتعرّفوا عليهم ممّا قد يعرّض أمنهم للخطر في العمل أو خارجه ويُنظر في هذا الشأن، وإن كان مع التغييرات الواجبة، التماس مدنيّ 24-05-61533 عودة ن. ضدّ مصلحة السّجون، في الفقرة 27 (في ما يلي: قضيّة عودة). يُنظر أيضاً في هذا الشأن هنا.

دوري لأخرج ركل أحد العناصر وجهي وأنا منحنٍ، ثمّ انقضّ عليّ كلب وهاجمني برجليه الأماميّتين ورأسه – كان فمُه مربوطاً برسن. اقتادني اثنان من عناصر الوحدتين طوال الطريق فيما كان أحدهما يضغط رأسي إلى أسفل والثاني يركلني. أخذوني إلى غرفة فيها معتقلون من قبْل فصار مُجمل عددنا نحو 20 أسيراً. كنّا جميعًا هدفاً لضرباتهم: ركْل، لكمْ، أو ضرْب بالهراوة. أصيب بعض الأسرى بجُروح وسال دمُهم. أبقونا هناك مدّة سبع ساعات أمضيناها نئنّ ونتأوّه من شدّة الألم. بعد ذلك أعادونا إلى غرف اعتقالنا بالطريقة نفسها.

يقفون عند الباب يركلون ويضربون بهراواتهم كلّ أسير يخرج من الغرفة. عندما حان دوري لأخرج ركل أحد العناصر وجهي وأنا منحنٍ، ثمّ انقضّ عليّ كلب وهاجمني.

من إفادة فراس حسان, (50 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان هندازة في محافظة بيت لحم. سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

عندما وصلنا إلى سجن النقب "كتسيعوت" [...] كانت الوحدة المسؤولة هناك هي وحدة "كيتر". لم تكن الغرفة مضاءة ولم تكن هناك مياه. شعرت وكأنني في قبر ضيق. بعد نص ساعة بدأت أواجه صعوبة في التنفس وكنت منهكًا. ارتفع منسوب السكر في دمي وكان نبضي سريعًا. كنت أشعر فعليًا بأنني على وشك الموت. جاءت لاحقًا مجنّدة وفتحت شباكًا صغيرًا ثم فتحوا الباب وراحوا ينادوننا كلّا باسمه لينقلونا واحدًا تلو الآخر إلى الزنازين. عندما حان دوري أمرني أحد السجّانين أن أطأطيء رأسي ثم أمسك آخر يديّ ولواهما بقوة خلف ظهري. اقتادوني قرابة 500 متر وكانوا يضربونني بوحشية حتى هويت على الأرض فكالوا لي الركلات على أجزاء مختلفة من جسدي.

أثناء الاعتداء كانوا يشدّون ملابسي حتى جردوني منها كلها بما فيها ملابسي الداخلية. سمعت أحدهم يقول للآخر: "هذا مريض"، ورغم ذلك استمروا في ضربي. شعرت بأنني على وشك الإغماء. في نهاية الأمر أمروني بارتداء ملابسي وعندما كنت أحاول وبصعوبة ارتداءها كانوا يواصلون ركلي. شعرت بالألم في خاصرتيّ وكنت أتنفس بصعوبة. لم أستطع الحراك ناهيك عن السير. ظللت ملقى على الأرض حتى جرّني ثلاثة منهم. عندما جرّوني رأيت على الأرض دماء معتقلين آخرين. أنا أيضًا كانت ذراعي اليمنى تنزف حتى أنني لم أنتبه لذلك مسبقًا.

أثناء الاعتداء كانوا يشدّون ملابسي حتى جردوني منها كلها بما فيها ملابسي الداخلية. سمعت أحدهم يقول للآخر: "هذا مريض"، ورغم ذلك استمروا في ضربي.

أحضروني إلى قسم 27 وألقوا بي على الأرض في الساحة، وهناك أيضًا ركلوني عدة مرات على أجزاء مختلفة من جسدي. أمروني بعدئذ أن أقف لكنني لم أستطع، فجرّوني مجددًا إلى غرفة 3 وألقوا بي بجوارها. فتحوا الباب وأحضر أحدهم عبوة شامبو كبيرة وسكب محتواها داخل الغرفة بجوار الباب، ثم وضعوني فوق الشامبو المسكوب ودفعوني بأرجلهم بقوة على أرضية الغرفة. انزلقت حتى ارتطم كتفي الأيمن بإطار أحد الأسرّة. تعرض كتفي للإصابة نتيجة لذلك وما زلت أعاني جراء الإصابة حتى اليوم.

من إفادة أشرف المحتسب, (53 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان الخليل.

سُجن في معتقل "عتسيون" وسجني "عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

السّلوك الإجراميّ للسجّانين من وحدة "كيتر" والعُنف المتطرّف وغير المتوقّع واللّاعقلانيّ الذي مارسوه ألقى رُعباً حقيقيّاً في قُلوب الأسرى الذين كانوا على احتكاك معهُم.[126] وهو رُعب لازم الأسرى طوال فترة سجنهم، وعلى الأرجح أنه قد أسهم في تعميق الصّدمة النفسيّة التي ما زال يعانيها الفلسطينيّون حتى بعد إطلاق سراحهم.[127]

في ساعات الصّباح من يوم 26.10.23 اقتحم الزنزانة 25 من عناصر وحدة "كيتر" ومعهم كلب بوليسيّ. فتحوا باب الغرفة ومباشرة صرخوا بنا أن نركع – بالطريقة التي وصفتُها آنفاً – ثمّ انهالوا علينا ضرباً. الكلب أيضاً هجم علينا، وكان مربوطاً برسن. ظلّوا طوال نصف ساعة تقريباً يركلوننا ويضربوننا بالهراوات في كلّ أنحاء الجسم، ويشتموننا بألفاظ نابية – مثل، "أبناء زانيات" و"زانيات". صوت صُراخنا ملأ السّجن، وبعضُنا كان يبكي من شدّة الألم. أجبرونا أن نسبّ الله ونشتم أمّهاتنا.

صوت صُراخنا ملأ السّجن، وبعضُنا كان يبكي من شدّة الألم. أجبرونا أن نسبّ الله ونشتم أمّهاتنا.

عندما غادرت القوّة الزنزانة كنّا مطروحين أرضاً لا نقوى على الحراك. عانيت ألماً فظيعاً في الصّدر، نتيجة الرّكل، وكدمات في كلّ أنحاء جسمي. لم نستطع التعافي في ذلك اليوم. كنّا محطّمين تماماً وخائفين جدّاً. كان ذلك يوماً أسوداً بالنسبة لي ولبقيّة الأسرى.

في تلك اللّيلة خفنا أن نتحدّث مع بعضنا البعض. فقط كنّا نتهامس. خيّم صمت على الزنازين ولم يجرؤ أيّ منّا حتى أن يطلب استدعاء طبيب. كانت الزنازين مُعتمة، ومن حين لآخر كان يمرّ سجّان، يُنير بمصباحه عبر كوّة الباب ويسأل باللّغة العربيّة "من منكنّ حماس يا بنات؟" فلا يجرؤ أحدنا حتى على النظر نحوه، لأنّنا خفنا أن يدخلوا ويُهاجمونا مرّة أخرى.

[...] [عقب إحدى جلسات التحقيق، المحقق] أمرني أن أخرج من الغرفة فرأيت عناصر وحدة "كيتر" في الممرّ. تشبّثت بالباب ورفضت أن أخرج. قلت للمحقّق: "أتوسّل إليك، لا تُخرجني. سوف يقتلونني"، فما كان إلّا أن صرخ: "خذوا هذا الكلب!". دفعوا برأسي إلى أسفل حتى قارب أن يُلامس الأرض، وجعلوني أركض بهذه الوضعيّة وُصولاً إلى الزنزانة. في الطريق أمسك أحدهم يديّ – المكبّلتان إلى الخلف، وظلّ يشدّهما بالقوّة إلى الوراء حتى وصلنا إلى الزنزانة.

من إفادة ع.أ., من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

وفقاً لأقوال الشهود، خلال بعض الهجمات التي شنّها سجّانو وحدة "كيتر" على الأسرى تواجد أشخاص من جهات أخرى في مصلحة السّجون – هؤلاء كانوا يقفون جانباً ولا يفعلون شيئاً لحماية المعتدى عليهم، بل هُم عمليّاً أضفوا بحُضورهم شرعيّة على الاعتداءات. حُضور الضبّاط الكبار، ناهيك عن مشاركة عشرات من عناصر مصلحة السّجون في الهجمات، يدلّ على أنّ ما جرى لم يكن أحداثاً موضعيّة أو مرتبطة بسجّان "انحرف عن ا لصّواب".

126 بحُكم وظيفته كمقرّر خاصّ في موضوع التعذيب (بين السنوات 1993-2001) حدّد نايجل رودلي أنّ "تهديدات جدّية وصادقة على سلامة أجساد الضحايا أو طرف ثالث، بما في ذلك التهديد بالموت، يمكن اعتبارُها مُعاملة قاسية، لا إنسانيّة أو مُهينة، أو حتى تعذيباً، خاصّة إذا كان الضحايا في أيدي سلطات إنفاذ القانون" Report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, U.N. Doc A/56/156.

127 يُنظر Physicians for Human Rights, Break them Down: Systemic Use of Psychological Torture by US Forces,pp. 2005) 55-54)؛ يُنظر أيضاً: Report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, U.N. Doc E/CN.4/2002/76, Annex III.

في 9.11.23، نحو السّاعة 14:00، جاءت قوّة من وحدتي "كيتر" و-"يماز" تعدّ 20 عنصراً كلّهم ملثّمون ومعهم كلاب. لحظة أن فتحوا باب الغرفة انقضّوا علينا يضربوننا بالهراوات. أمسكني اثنان منهم وراحا يضرباننني بالهراوات على ظهري. أمسك أحد العنصرين برأسي وأنا ملقى على الأرض وضرب وجهي بالهراوة. أخذ الدّم ينزف من عيني اليُمني ووجهي. قلت لهم بالعبريّة "إنّني أموت! "، فردّ أحدهما إنّه يريدني أن أموت وأمرني آخرون أن أخرس وأغلق فمي.

بعد أن ضربوني مدّة 10 دقائق قيّدوا يديّ خلف ظهري بأصفاد بلاستيكيّة وبالغوا في شدّها حتى أحسستُ أنّهم يقطعون يدي. واستمر الضرْب بينما كان أفراد من القوّة يدوسون صدري ورأسي. كان في الغرفة ضابطان والعناصر يضربوننا وفقاً لتعليمات يوجّهها لهُم أحد الضابطين. هذا كلّه وأفراد القوّة يتضاحكون. أخذوا بعض ملابس الأسرى من الغرفة. جرّوا بعضنا على الأرض وأجبروا آخرين أعلى تقبيل حذاء أحد الضابطين.

رأيتُهم يُمسكون بعض الأسرى من الخصيتين والأسرى يصرخون ويبكون بأعلى الصّوت. كان أفراد القوّة يضغطون بالهراوات على الأعضاء الجنسية لدى بعض الأسرى. ولم تتوقّف الشتائم: "أبناء شرموطات"، "أبناء زانيات"، "كلاب"، "داعش". وكان بعض أفراد القوّة يصوّرون ما يجري بواسطة هواتفهم النقالة وبواسطة كاميرات. سمعت الضابط يقول بالعبرية لبقيّة أفراد القوّة: "نحن في بث مباشر مع بن جفير".

استمرّ هذا الهُجوم علينا وقتاً طويلاً، أكثر من نصف ساعة من الضرب المستمرّ. كان انطباعي أنّهم يُريدون أن يُلحقوا بنا أكبر قدْر ممكن من الأضرار. عندما توقّفوا عن ضربنا أحسستُ أنّني على وشك الإغماء. بعد ذلك بقينا مرميّين على الأرض طوال ساعات. لم يكن أيّ منّا قادراً على الحركة، ولا حتى الدُخول المرحاض. كنّا جميعًا نعاني من دُوار وفقدان توازُن. انتفخت عيني اليُمنى وخفت أن أفقد قدرتي على الرؤية بها. كنّا في حالة صعبة جدّاً. حدّثنا أحد الأسرى وهو يبكي أنّهم اغتصبوه بواسطة عصا.

لم يكن أيّ منّا قادراً على الحركة، ولا حتى الدُخول المرحاض. كنّا جميعًا نعاني من دُوار وفقدان توازُن. انتفخت عيني اليُمنى وخفت أن أفقد قدرتي على الرؤية بها. كنّا في حالة صعبة جدّاً. حدّثنا أحد الأسرى وهو يبكي أنّهم اغتصبوه بواسطة عصا.

سمعت الضابط يقول بالعبرية لبقيّة أفراد القوّة: "نحن في بث مباشر مع بن جفير".

بعد هذا الهُجوم عشنا في حالة خوف دائم. كنّا كذلك مصدومين لسماع صُراخ الأسرى الآخرين في الغرف الأخرى وهُم يتعرّضون للضرب. كنّا خائفين طوال الوقت، ليلاً ونهاراً، من أن يُهاجمنا عناصر القوة مرّة أخرى.

من إفادة فراس حسان, (05 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان هندازة في محافظة بيت لحم.

سُجن في سجن النقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

أهلًا بكم في جهنم

7.
حالات وفاة وراء القُضبان

.7
حالات وفاة وراء القُضبان

وفقاً لمتابعة أجرتها منظمة "أطبّاء لحقوق الإنسان"، منذ اندلاع الحرب وحتى تمّوز 2024 بلغ عدد الأسرى الفلسطينيّين الذين توفّوا داخل مرافق الحبس العسكريّة والمدنيّة أو أثناء نقلهم إليها 61 سجيناً. في أعقاب الاشتباه بأنّ حالات وفاة وقعت نتيجة عُنف شديد وإهمال ورعاية طبّية سيّئة أعلن الجيش أنّه يحقّق في شُبهة وفاة سجناء ومعتقلين على يد جنود.[128] لاحقاً، فتحت الشرطة بخصوص حالة واحدة على الأقلّ تحقيقاً جنائيّاً ضدّ سجّانين متورّطين في وفاة سجين كان محتجزاً لدى مصلحة السّجون، غير أنّه وحسب المعلومات المتوفّرة لدينا لم يقدّم أيّ منهُم إلى المحاكمة جرّاء هذه الأفعال.

من ضمن حالات الوفاة داخل السّجون وردت في الإفادات التي جمعتها بتسيلم شهادات عن ثلاث حالات. نورد فيما يلي المعلومات والتفاصيل المعلومة لنا بخصوص كلّ واحدة من الحالات:

حادثة وفاة ثائر أبو عصب

في 19.11.23 نشرت وسائل الإعلام خبراً رسميّاً عن وفاة الأسير ثائر أبو عصب عن عمر ناهز 38 عاماً، والذي كان محتجزاً في سجن النقب "كتسيعوت"،[129] وهو أسير مخضرم من سكان قلقيلية كان قد حُكم بالسّجن سنوات عدّة قبل هجوم 7 أكتوبر. بيّن تشريح جثمان ثائر أبو عصب آثار عُنف شديد، غير أنّ تقرير التشريح ذكر أنّه لا يمكن الإشارة إلى علاقة مباشرة بين هذه العلامات ووفاته.[130] مع ذلك، اتّضح من تقارير مختلفة نشرتها وسائل الإعلام أنّ 19 سجّاناً من سجن النقب "كتسيعوت" اشتُبهوا بالتورّط في هذه الواقعة وتمّ التحقيق معهم بتهمة التسبّب بجُروح وكدمات في ملابسات خطيرة وعرقلة التحقيق.[131] حسب معلوماتنا، لم يقدّم أيّ منهم للمحاكمة حتى موعد نشر هذا التقرير. ويُستدلّ أيضاً من تقارير وسائل الإعلام أنّ خمسة من المشتبه فيهم هُم من سجّاني وحدة "كيتر" وأنّهم نُقلوا من وظيفتهم مؤقتًا في أعقاب الحادثة، وكانوا قد لجأوا إلى القضاء بطلب إلغاء نقلهم لكنّ طلباتهم رُفضت.[132]

128 **صحيفة هآرتس**: الجيش يحقّق في وفاة 48 فلسطينيّاً أثناء اعتقالهم أو نقلهم أو سجنهم على يد جُنود منذ 7.10.23 وحتى اليوم' ; يُنظر أيضاً في صحيفة **هآرتس** 28.5.24 تقرير عن تحقيق في وفاة معتقلين اثنين من قطاع غزة يُظهر أنّهما ضُربا على يد جنود في طريقهما إلى معتقل "سْديه تيمان". وفقاً لما نُشر، رفضت الشرطة العسكريّة ادّاعاءات الجنود الذين رافقوا الاثنين بأنّهما تأذّيا نتيجة ظروف الطريق الصعبة، وبناءً عليه طلبت التحقيق مع بعض المتورّطين تحت طائل التحذير. لم يُعتقل أيّ من المشتبه فيهم. حاليّاً يجري التحقيق في وفاة 35 من المعتقلين من سكّان قطاع غزّة، اثنان منهم على الأقلّ توفّوا نتيجة الإهمال او الرّعاية الطبيّة السيئة. يُنظر في هذا الشأن: خبر عن 6 سجناء فلسطينيّين توفّوا منذ 7.10.23 في مرافق حبس تابعة لمصلحة السّجون – يُنظر هنا' وأيضاً عن وفاة 27 فلسطينيّاً في منشآت حبس تابعة للجيش: يُنظر هنا' يُنظر أيضاً عن سجن "مجيدو" الواقع في الشمال: يُنظر هنا' حالة وفاة في منشآة تحقيق تابعة لـ"الشاباك": يُنظر هنا.

129 يُنظر رسالة من جمعيّة حقوق المواطن ومنظمات أخرى إلى المستشارة القضائيّة للحكومة' تقرير في موقع Ynet من 21.12.23 أيضاً هُنا؛ يُنظر توثيق أحداث وفاة خلال فترة الاعتقال/السّجن أيضاً في تقرير جمعيّة "أطبّاء لحقوق الإنسان" في شأن "انتهاك منهجيّ لحقوق الإنسان – أوضاع الفلسطينيّين المسجونين في إسرائيل منذ 7.10.23"، ص25.

130 يُنظر هُنا.

131 يُنظر هنا.

132 السجّانون الخمسة قدّموا التماساً إلى محكمة الشؤون الإداريّة يطالبون فيه بإلغاء القرار وإعادتهم إلى الوحدة (التماس إداريّ 24-02-45090)، ثمّ لاحقاً رُفعت باسمهم دعوى لدى محكمة العمل، وفي النهاية رُفض الالتماس وكذلك الدّعوى. إلّا أنّه من غير الواضح ماذا كان مصير السجّانين الخمسة وأين تمّت إعادة موضعتهم في نهاية المطاف. (يُنظر التماس إداريّ 24-02-45090 باشييف وآخرون ضدّ دولة إسرائيل.

حول وفاة ثائر أبو عصب عقب العنف الشديد الذي مارسه ضده عناصر وحدة "كيتر"، قال أحد الشهود وكان محتجزًا معه في الزنزانة نفسها:

نقلوني بعد ذلك إلى زنزانة أخرى، وكنّا فيها ثمانية سجناء أيضًا، من بينهم ثائر أبو عصب. نمتُ في هذه الزنزانة أيضًا على فرشة ممدودة على الأرض. كان السجناء الأكبر سنًّا، مثل أبو عصب، ينامون على الأسرّة. أمضينا معًا عشرة أيّام تقريبًا في هذه الزنزانة. كان لها ثلاث نوافذ وأزالت إدارة السجن الزجاج عنها جميعًا لكي نعاني أكثر من البرد، ليلًا ونهارًا.

في 18.11.23 جاء السجّانون لإجراء العدد مُحضرين معهم عناصر من وحدة خاصّة ملثّمين وبحوزتهم هراوات ذات قطع حديديّة ناتئة. أحصانا السجّانون. كانت الطريقة أن ينادي السجّان الاسم الشخصيّ للسجين، وعلى السجين أن يقول اسم عائلته، بينما نحن جالسون جلسة الضفدع.

في ذلك اليوم، وبعد انتهاء العدد، نادى أحد السجّانين اسم ثائر مرّة أخرى، فأجابه ثائر: "أبو عصب". بعد ذلك قال السجّان "ثائر" مرّة أخرى، وردّ ثائر "أبو عصب" مرّة أخرى. ثمّ جاء أفراد الوحدة الخاصّة بالهراوات والأسلحة وبدأوا بضربنا. أمسك كلّ واحد منهم بسجين وضربه هو فقط. تعرّضنا للضرب على جميع أنحاء الجسم. لم نتحرّك، كنّا نصرخ ونصرخ فقط بينما كانوا هم يضربوننا بلا توقّف. أخذ الدم ينزف من رأسي، ورأيت أنّ السجناء الذين بجانبي كانوا ينزفون من رؤوسهم أيضًا. استمرّ ذلك سبع دقائق تقريبًا ثمّ ابتعدوا نحو باب الزنزانة.

ضربوا ثائر أكثر من الجميع. حاول حماية رأسه بيده، لكنّه سرعان ما فقد القدرة على إبقائها هناك بسبب كثرة الضربات. استمرّوا في ضربه على رأسه وباقي جسمه حتّى سقط أرضًا.

ثمّ عاد نحو ثمانية منهم وانهالوا بالضرب علينا جميعًا، غير أنّهم ضربوا ثائر أكثر من الجميع. حاول حماية رأسه بيده، لكنّه سرعان ما فقد القدرة على إبقائها هناك بسبب كثرة الضربات. استمرّوا في ضربه على رأسه وباقي جسمه حتّى سقط أرضًا. بعد ذلك خرجوا وأغلقوا باب الزنزانة.

نادينا ثائر باسمه عدّة مرّات، لكنّه لم يُجب. سال القليل من الدم من رأسه، ورأينا أنّ لون جسمه تغيّر – أصبح أكثر قتامة. أعتقد أنّ ذلك كان بسبب نزيف داخليّ. نادينا السجّان وصرخنا طوال ساعة، لكنّه لم يردّ علينا. ثمّ جاء سجّان عمل أيضًا كمسعف. طلب منّي أن أشمّر قميص ثائر. عندما رفعتُ القميص كان بطنه منتفخًا وداكن اللون. اتّصل السجّان/المسعف بالضابط. حضر ضبّاط كثيرون وأرغمونا، نحن السجناء السبعة الآخرين، على الانزواء في المرحاض – مساحته متر مربّع واحد. بعد أن حشرونا هناك أخذوا ثائر وغادروا. بعد خمس دقائق حضر سجّان وفتح باب المرحاض وأخبرنا بأنّ ثائر قد مات.

في اليوم التالي جاءوا من "الشاباك" واقتادونا واحدًا تلو الآخر للتحقيق. استمرّ التحقيق معي نحو ربع ساعة وزعموا خلاله بأنّنا تسبّبنا في مشاكل وقتلنا ثائر، ولهذا السبب نحن جميعًا مصابون. وقالوا إنّنا اعتدينا بعضنا على بعض وليس على السجّانين. ثمّ سألني المحقّق كيف قتلنا ثائر. فأخبرتُه بما حدث: السجّانون هم الذين ضربونا وقتلوه، وشرحتُ له كيف حدث ذلك.

بعد عودتنا جميعًا إلى الزنزانة حضر ضابط السجن الملقّب بـ "أبو يوسف" وفتح الباب. ضحك وقال نحن الذين قتلناه وإنّنا نريد أن نلقي بالتهمة على السجن.

من إفادة م.أ., من سكان محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

في 18.11.23، وقت إجراء العدد، دخل إلى الزنزانة خمسة من عناصر وحدة "كيتر" وعدد كبير من السجّانين الآخرين بقيادة ضابط وهاجمونا بذريعة أنّهم يبحثون عن جهاز راديو. ضربونا بالهراوات ولكمونا وركلونا على جميع أنحاء الجسم، كما أدخلوا كلبًا إلى الزنزانة هاجم معتقلًا شابًّا وخدشه في ظهره خدشًا كبيرًا.

تعرّضنا جميعًا لإصابات بالغة في هذا الهجوم. عندما انتهى الأمر استلقينا على الأرض. اتّكأتُ أنا على الحائط. كنتُ أعاني من كسور في ضلوعي وأُصبت أيضًا في كتفي اليمنى وفي إبهام يدي اليمنى وأحد أصابع يدي اليسرى. لم أستطع التحرّك أو التنفّس طيلة نصف ساعة. كان الجميع من حولي يصرخون من شدّة الألم، وكان بعضهم يبكي. كان الدم ينزف من معظمهم. كابوس لا يوصف. أبلغنا الضابط بأنّه سيعود إلينا في المساء أيضًا.

لم أستطع التحرّك أو التنفّس طيلة نصف ساعة. كان الجميع من حولي يصرخون من شدّة الألم، وكان بعضهم يبكي. كان الدم ينزف من معظمهم. كابوس لا يوصف. أبلغنا الضابط بأنّه سيعود إلينا في المساء أيضًا.

استلقينا هناك وانتظرنا، مذعورين، خائفين حتّى الموت، لكن في تلك الليلة لم يهاجمونا مرّة أخرى. في تلك الليلة هاجم عناصر وحدة "كيتر" معتقلين في زنازين أخرى، بحدّة جعلت صراخهم يعمّ أرجاء السجن. في اليوم التالي علمنا بأنّ عناصر وحدة "كيتر" قتلوا الأسير ثائر أبو عصب. في تلك الليلة أقام السجّانون حفلة في القسم 21 – شغّلوا موسيقى صاخبة ورقصوا مع الجنديّات وشتموا حماس والسنوار.

من إفادة أشرف المحتسب, (35 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان الخليل.

سُجن في معتقل "عتسيون" وسجني "عوفر" والنقب "كتسيعوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

حادثة وفاة عرفات حمدان

عرفات حمدان (24 عاماً) من سكّان قرية بيت سيرا، مريض سكّري كان يتلقّى علاجاً بالإنسولين، اعتُقل في 22.10.23 ونُقل إلى مُنشأة اعتقال في "عوفر". بعد مضيّ يومين فقط، في 24.10.23، وُجد في زنزانته وقد فارق الحياة. أدلى اثنان من الأسرى الذين كانوا معه في الزنزانة بإفادتيهما أمام بتسيلم بتفاصيل كثيرة تتعلّق بمُلابسات وفاته. ضمن ذلك ذكرا العُنف والتجويع ومنع العلاج والأدوية والرعاية الطبّية السيئة والتي تتسم بالإهمال. ولكن فوق هذا كلّه تبرز لا مبالاة إجراميّة من جانب السجّانين حيث استنكفوا عن تقديم أيّة مساعدة له وهو يحتضر طوال ساعات حتى وفاته، رغم علمهم بمرض عرفات حمدان وتدهوُر وضعه.

أحضروا معتقلين اثنين جديدين إلى زنزانتنا. كلاهما كانا من بيت سيرا ولم أكن أعرفهما من قبل. أحدهما كان يُدعى عرفات ياسر حمدان، وكان عمره 24 عامًا. عرفات لم يبدُ في حالة جيّدة. رأوا أنّه منهك وأنّه لم يكن قادرًا على التكلّم. سألتُ المعتقل الثاني: ما خطبُه؟ فأجاب: "إنّه مريض

ومتعب". لاحظتُ أنّ عرفات كان يضع يديه على بطنه طوال الوقت وأنّه كان يعرج في رِجله اليمنى. فهمتُ أنّه تعرّض للضرب في "عتصيون". أعطيناه فرشة ويسَّرنا له أن ينام. بعد نصف ساعة نهض وذهب بسرعة إلى المرحاض وهو مُمسك ببطنه، وأخذ يتقيّأ هناك. ثمّ عاد وتمدّد على الفرشة وكان واضحًا أنّه يعاني من أوجاع. في غضون ساعتين تقيّأ بشكل متكرّر أكثر من 5 مرّات. وفي كلّ مرّة، بعدما كان يعود إلى الفرشة، كان يقول "ساعدوني، ساعدوني"، ويخبط الأرض بيده. وعندما سألناه عمّا حدث له، أجاب: "ضربوني، عذّبوني". بعد ذلك قال لنا: "لديّ مشكلة مع السكّر في الدم، إذا لم آكل شيئًا لرفع نسبة السكّر في الدم فسوف أصاب بنوبة من التشنّجات وقد يُغمى عليّ، وهذا سيزيد مشكلتي الصحّيّة سوءًا. علاوةً على ذلك ضربوني في منطقة المعدة والبطن".

طوال ساعتين، من الساعة 18:30 إلى الساعة 20:30، طلبتُ مرارًا وتكرارًا، عبر فتحة في الباب، أن يأتي طبيب لفحصه. في النهاية جاء مسعف فقط ونظر إلى عرفات عبر فتحة الباب. شرح له عرفات حالته الصحّيّة، وقال له إنّه في وضع صعب وإنّه يحتاج إلى علاج في المستشفى بسبب مرض السكّريّ. فهمتُ أنّه بحاجة إلى تلقّي حقنة خاصّة، لكنّ المسعف قال له: "لا يوجد مستشفى"، وانصرف دون أن يقدّم له أيّ علاج.

في غضون ساعتين تقيّأ بشكل متكرّر أكثر من 5 مرّات. وفي كلّ مرّة، بعدما كان يعود إلى الفرشة، كان يقول "ساعدوني، ساعدوني"، ويخبط الأرض بيده.

بدأت حالة عرفات بالتدهور، عانى من صعوبة في التنفّس، وكان يشهق ويلهث. تقيّأ مرارًا وتكرارًا. لم نستطع أن نساعده على الإطلاق. سهرتُ أنا ومعتقل آخر في الليل لمراقبته، بالتناوب. حاولتُ مساعدته، وفي الأساس كنتُ أرفعه كلّما كان بحاجة أن يتقيّأ، كي لا يختنق. بدأ يتقيّأ سائلًا أسود يشبه تفل القهوة. في ساعات الصباح أغمِي عليه. خلال 4-5 ساعات توسّلتُ أكثر من 30 مرّة أن يرسلوا المسعف مرّة أخرى. وعندما وصل في النهاية رأى عرفات فاقدًا للوعي عبر فتحة الباب وقال لي إنّه يجب أن يحضر إلى العيادة. سألتُه كيف من المفروض به أن يحضر إلى العيادة إذا كان فاقدًا للوعي، فطلب منّا المسعف أن نسحبه إلى باب الزنزانة. بعد أن سحبنا عرفات على بطانيّة حتّى الباب، طلب منّا المسعف أن نجعله يقف على رِجليه. سألتُه كيف من المفروض به أن يقف على رِجليه وهو فاقد للوعي. في النهاية أعطاني جهازًا لفحص نسبة السكّر في الدم، مع عيدان للفحص. فحصناه وظهرت لديه قيمة منخفضة جدًّا. بعد دقيقتين عاد المسعف وطلب من السجّان أن يفتح باب الزنزانة لإخراج عرفات. وضعناه على فرشة وسحبناه نحو 15 مترًا حتّى غرفة الإدارة. بعد 40 دقيقة أعادوه وهو يمشي على رِجليه. يبدو أنّهم أعطوه سوائل. بعد ذلك جاء الممرّض وأحضر كوبًا من الماء مع سكّر. أعطاني الكوب وطلب منّي أن أعطيه لعرفات لكي يشرب منه كلّما شعر بالإعياء، كما طلب منّا أن نطعمه. حاولنا أن نعطيه خبزًا عليه لبنة ليأكل، لكنّه لم يستطع أن يأكل. كان يأخذ لقمة وكانت تبقى في فمه ربع ساعة دون أن يتمكّن من بلعها.

بعد ساعة تدهورت حالته مرّة أخرى وأغمِي عليه. طلبتُ من السجّان مرارًا وتكرارًا أن يستدعي المسعف، لكنّه رفض. عند إحصاء الظهر، لم يتمكّن عرفات من الوقوف على رِجليه، فسألني الضابط عن سبب عدم قيامه، فشرحتُ له حالة عرفات. قال إنّه سأل المسعف بشأنه وقال له إنّ عرفات لا يعاني من أيّ شيء وليس هناك ما يمكن فعله له. بعد الإحصاء غادروا الزنزانة

وبقي عرفات على هذا الوضع حتّى الساعة 15:00 بعد الظهر. في مرحلة معيّنة غفوتُ لأنّني لم أنم في الليل لكي أراقبه. وإذا بالسجناء الآخرين يوقظونني ويقولون لي إنّ عرفات لم يعد يتنفّس. رأيتُ رغوة تخرج من فمه. فحصتُ إذا كان لا يزال لديه نبض، لكن لم يكن هناك نبض ولم يكن يتنفّس. قمنا بإجراء إنعاش قلبيّ رئويّ له مع تنفّس اصطناعيّ لمدّة 10-5 دقائق، لكنّه لم يستجب. لديّ بعض المعرفة بالإسعاف الأوّليّ، ونظرًا لعدم وجود علامات حياة، قدّرتُ أنّه قد مات. أخذنا ننادي السجّانين. من وقت لآخر كان يمرّ أحد السجّانين هناك، قلتُ لهم أكثر من خمس مرّات إنّ عرفات قد مات، وكانوا يجيبونني فقط بأنّه ممنوع لهم أن يفتحوا الباب وبأنّ المسعف سيأتي بعد قليل.

فحصتُ إذا كان لا يزال لديه نبض، لكن لم يكن هناك نبض ولم يكن يتنفّس. قمنا بإجراء إنعاش قلبيّ رئويّ له مع تنفّس اصطناعيّ لمدّة 10-5 دقائق، لكنّه لم يستجب.

استمرّ الأمر على هذا النحو لمدّة ساعة أو ساعة ونصف، وعندها فقط جاء الجميع فجأةً، الإدارة، السجّانون، الأطبّاء والمسعفون. فتحوا الباب. قمتُ أنا ومعتقلان آخران بإخراج عرفات على الفرشة إلى ساحة السجن. ومن هناك أخذوه على نقّالة باتّجاه الإدارة. لا نعرف ماذا حدث له بعد ذلك. بعد نصف ساعة عاد إلينا أحد السجّانين وقال لنا إنّ عرفات بخير ولا يعاني من أيّ مشكلة صحّيّة. وقال إنّهم نقلوه إلى المستشفى وحالته جيّدة. قلتُ له: "أنت تضحك علينا؟!" لم أصدّق ما قاله. إذ خرج عرفات من الزنزانة ميّتًا، بلا نبض ولا نفَس. سألتُه "كيف تقول إنّه لا يعاني من أيّ مشكلة صحّيّة؟"، لكنّ ذلك لم يهمّه.

من إفادة محمد سرور, (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.
سُجن في معتقل "عتسيون" وسجني "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

في 23.10.23 مساءً أدخل السجّانون إلى زنزانتنا شابّين من قرية بيت سيرا في محافظة رام الله. أحدهما اسمه عرفات حمدان (24 عامًا)، والثاني كان جاره. بدا حمدان مريضًا ومتعبًا وكان يلهث. استلقى على فرشة على الأرض ووجد صعوبة في التحدّث. حاول النهوض لأداء صلاة العشاء الأولى معنا، لكنّه لم يتمكّن وعاد للجلوس على الأرض. استند إلى الحائط وقال لنا إنّه جائع. أعطيناه بعض الأرزّ والعدس المطبوخ الذي كنّا نحتفظ به، لكنّه أكل ملعقتين فقط ولم يتمكّن من ابتلاع الثالثة. أعطيناه أيضًا بعض الماء ليشرب. رأينا أنّ حالته الصحّيّة تتفاقم، وبدأ يتقيّأ ويلهث. قال جاره إنّه مصاب بمرض سكّريّ اليافعين، وإنّه يعاني من نوبة السكّريّ ويجب نقله إلى المستشفى فورًا. نادينا على السجّانين وطلبنا منهم إحضار طبيب، لكنّهم تجاهلونا.

نادينا المسعف مرّة أخرى لكي يفحصه، فقال بأن نناديه عندما يموت عرفات.

قرابة الساعة 5:00 صباحًا، في أثناء العدد، قلنا للضابط إنّ عرفات مريض جدًّا، وإنّ وضعه الصحّيّ يتفاقم وإنّه فاقد للوعي. قال لنا الضابط إنّه سيستدعي المسعفين وغادر. بعد نحو 20 دقيقة حضر مسعفان إلى باب الزنزانة برفقة ضابط وسجّانين وطلبوا منّا إحضار عرفات إلى الباب حتّى يتمكّنوا من فحصه من خلاله. قلنا لهم إنّه فاقد للوعي ولا يستطيع الوصول إلى الباب. فهدّد أحد المسعفين بأنّه إذا لم نحضر عرفات إلى الباب فسوف يغادرون. اضطررنا إلى سحبه وهو فاقد للوعي حتّى باب الزنزانة،

ثمّ رفعناه حتّى يتمكّنوا من فحصه من خلاله. لم يتمكّن المسعف من فحصه بهذه الطريقة، لذا قام أحد المعتقلين بأخذ جهاز فحص السكّر من المسعف وفحص عرفات. تبيّن أنّ نسبة السكّر لديه منخفضة جدًّا. قلتُ للمسعفين إنّ هذا الوضع خطير وإنّ عرفات يُنازع، لكنّهم تجاهلوني وغادروا بعد 10 دقائق مع الضابط والسجّانين الذين رافقوهم. بعد ذلك عادوا وأخذوا عرفات إلى عيادة السجن. بعد نحو ساعة أعادوه. لم يكن قادرًا على الوقوف واتّكأ على أحد السجّانين الذين أدخلوه إلى الزنزانة. قال السجّان إنّ عرفات يحتاج إلى طعام وشراب، فأجبتُه بأنّه ليس لدينا ما نطعمه. فردّ بأن ننتظر حتّى وجبة الفطور.

جلس عرفات على الأرض واستند إلى الحائط حتّى وجبة الفطور التي كانت نحو الساعة 9:00. أكل لقمتين فقط، وشرب بعض الماء، ثمّ عاد للاستناد إلى الحائط، كان يلهث بشدّة. نادينا المسعف مرّة أخرى لكي يفحصه، فقال بأن نناديه عندما يموت عرفات. بقي عرفات على هذه الحال حتّى هدأ وتوقّف عن اللهاث. كان لا يزال جالسًا وظهره إلى الحائط وظننا بأنّه قد نام. قلتُ للسجناء أن يدعوه ليرتاح قليلًا، لكنّ عرفات لم يستيقظ. بعد ساعة ونصف الساعة رأينا سائلًا يخرج من فمه، ففحص أحد السجناء نبضه وصرخ بأنّ عرفات مات. بدأنا نصرخ إلى السجّانين وخبّطنا على الباب بقوّة. جاء ضابط وعشرة سجّانين إلى الزنزانة وقلنا لهم إنّ عرفات مات. أخذوا عرفات من الغرفة وبعد ذلك سألتُ أحد السجّانين عنه، فقال إنّهم نقلوه إلى المستشفى.

قلتُ للسجناء أن يدعوه ليرتاح قليلًا، لكنّ عرفات لم يستيقظ. بعد ساعة ونصف الساعة رأينا سائلًا يخرج من فمه.

بعد أربعة أيّام أحضر السجّانون معتقلًا جديدًا، وقد أخبرنا بأنّ عرفات توفّي في اليوم الذي أخرجوه فيه من الغرفة. كان عرفات بحاجة إلى أدوية وغذاء ملائم لمرض السكّريّ الذي كان يعاني منه، وكان عليه أن يأكل في أوقات متقاربة. لكنّ إدارة السجن لم تهتمّ فتوفّي نتيجة للإهمال ولنقص الغذاء.

من إفادة ف.ج., من سكان محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

حادثة وفاة محمد الصبّار

أسير آخر توفّي وهو تحت وصاية مصلحة السّجون في مُنشأة الاعتقال في "عوفر" هو محمد الصبّار (20 عاماً) من سكّان بلدة الظاهريّة الواقعة في تلال جنوب الخليل. اعتُقل محمد في أيّار 2022 وكان يعاني مرضاً في الأمعاء احتاج جرّاءه إلى غذاء خاصّ، وكان يحصل عليه في السّجن حتى اندلاع الحرب. قلّة الطعام الذي قُدّم للأسرى بعد 7 أكتوبر، وقلّة تنوّعه، أثرا مباشرة على وضعه الطبّي حيث راحت صحّته تتدهور بسُرعة جرّاء تسوئة ظروف الحبس. انعدام الغذاء الملائم والرّعاية الطبّية السّيئة والتجاهُل العلنيّ لوضعه الصحّي أدى في نهاية المطاف إلى وفاته في 8 شباط 2024.

هكذا كان الوضع حتى اندلاع الحرب في غزة في 7.10.23. أعلنت إدارة السجن منع العلاج الطبي للأسرى "الأمنيين" باستثناء مرضى السكر والضغط. [...] كان ممنوعًا طبخ أي شيء أو الشراء من "الكانتينة"، وفضلًا عن منع الشراء من "الكانتية" فقد قللوا كميات الأكل حتى انخفضت إلى 20% من الكمية المعتادة قبل الحرب.

[...] هذا كله تسبب بداية رحلة المعاناة للأسير محمد الصبار. كان الطعام الذين جلبوه جافًا يخلو من المركبات المطرّية. معظم ما أحضروه كان عبارة عن البقوليات وهو ما يُمنع عليه تناوله لأنه يسبب له انتفاخ الأمعاء. كنت أتحدث كل يوم إلى الضابط وأشرح له ضرورة نقل محمد إلى المستشفى. في المرحلة الأولى عانى من الإمساك الشديد ولمدة 12 يومًا لم يتبرّز. تحدثت إلى إدارة السجن وطلبت أن يحضروا حقنة شرجية لمساعدته على التخلص من الفضلات. بعد طلبات عديدة أحضروا له الحقنة.

كان يحتاج رعاية ممرض مختصّ ونقلًا إلى المستشفى لأن ما كان يحتاجه لا يوجد في السجن.

بعدما تدبرنا هذه المسألة، شرعنا بالاهتمام بشأن غذائه قدر المستطاع في ظل الطعام القليل الذي نملكه. كنت أحضر له قطعة صغيرة من الخبز كل ربع ساعة وبعض اللبن. حاولنا السيطرة على حالته الصحية لئلّا يتضرر كثيرًا بسبب الطعام.

[...] في هذه المرحلة كان محمد يعاني من فقدان الذاكرة وصعوبة في النظر. لم يكن يعلم حتى كم من الوقت قضى في السجن. كان يحتاج رعاية ممرض مختصّ ونقلًا إلى المستشفى لأن ما كان يحتاجه لا يوجد في السجن. كان بطنه منتفخًا طيلة الوقت. [...] علمت بعدما تحررت بأن محمد الصبار توفي في السجن.

من إفادة عاطف عواودة, (53 عامًا) وهو أب لسبعة، من سكان دير سامت في محافظة الخليل.

سُجن في سجون "عوفر" والنقب "كتسيعوت" ونفحة. | لقراءة الإفادة الكاملة

كان في زنزانتي سجين من الظاهريّة يدعى محمّد أحمد الصبّار، كان يعاني من تشوّه في الأمعاء منذ الولادة. كان يعاني من انتفاخ في الأمعاء وكان يحتاج إلى أدوية لتليين البراز وإلى سوائل لمساعدته على هضم الطعام والتخلّص من الإفرازات. خلال الفترة التي كنّا فيها معًا في الزنزانة كان يعاني من انتفاخ شديد جدًّا، لأنّهم لم يعطونا منذ بداية الحرب شيئًا لنأكله سوى كربوهيدرات. طوال الوقت كنّا نطلب من السجّانين أن يُحضروا له طبيبًا، أو أن يأخذوه إلى العيادة أو أن يجلبوا له دواء، لكنّهم رفضوا. في النهاية وصل إلى وضع لم يعد قادرًا فيه على الذهاب إلى المرحاض بتاتًا. نقلوه إلى زنزانة أخرى، وبعد ذلك بأسبوع علمنا بأنّه توفّي.

وصل إلى وضع لم يعد قادرًا فيه على الذهاب إلى المرحاض بتاتًا. نقلوه إلى زنزانة أخرى، وبعد ذلك بأسبوع علمنا بأنّه توفّي.

من إفادة ع.أ., من محافظة الخليل | لقراءة الإفادة الكاملة

8.
قصّة أسرى فلسطينيّين
من حمَلة الجنسيّة الإسرائيليّة

.8
قصّة أسرى فلسطينيّين من حمَلة الجنسيّة الإسرائيليّة

من بين الفلسطينيّين الذين أدلوا بإفادات أمام بتسيلم حول التنكيل في السّجن بعد السّابع من أكتوبر هناك مُواطنون في إسرائيل. رغم مكانتهم المدنيّة المختلفة عن مكانة الفلسطينيّين سكّان الضفة الغربيّة وشرقيّ القدس وقطاع غزّة، ورغم منظومة القوانين المُغايرة التي تسري عليهم بصفتهم مواطني الدّولة، جرى احتجازُهم في ظروف مماثلة لظروف احتجاز الفلسطينيّين سكّان الضفة الغربيّة والتنكيل بهم بطرُق مُشابهة.

من 7 أكتوبر اعتُقل مئات الفلسطينيّين مواطني إسرائيل بشُبهة التحريض وتأييد منظمات إرهابيّة، وأحياناً بسبب نشاط بسيط، من قبيل نشر التعبير عن تضامُن مع الشعب الفلسطينيّ أو عن موقف نقديّ تجاه إسرائيل أو تجاه الحرب وما شابه[133]. اعتقال مواطنين إسرائيليّين، ناهيك عن تنفيذه على نطاق واسع في حملات اعتقال جماعيّة، يعكس طريقة أخرى لتحكّم أجهزة السّيطرة التي يسخّرها النظام الإسرائيليّ ضدّ كافّة الفلسطينيّين في المنطقة الممتدّة بين النهر والبحر.[134]

التقرير الذي بين أيديكم لا يتناول الملاحقات السياسيّة أو التحريض الأرعن من جانب جهات مسؤولة في إسرائيل ضدّ الفلسطينيّين عُموماً والفلسطينيّين حملة الجنسيّة الإسرائيليّة على وجه الخُصوص، وهو تحريض ما زال يزداد هُجوميّةً منذ 7 أكتوبر وعلى خلفيّة الحرب المستمرّة في قطاع غزّة. رغم ذلك ارتأينا أن ندمج عدداً من الإفادات التي أدلى بها أمام بتسيلم أسرى فلسطينيّون مواطنون في إسرائيل. ذلك لأنّ المعلومات والمُعطيات التي تكشّفت خلال الأشهُر الماضية على يد شتّى منظّمات المجتمع المدنيّ ووسائل الإعلام، والتي تدلّ ليس فقط على إنفاذ انتقائيّ واضح وإنّما على إرجاء الحقوق الأكثر أساسيّة لهؤلاء الأسرى، سواء اعتُقلوا قبل أو بعد 7 أكتوبر، كما تدلّ على تجريدهم من درْع الحماية المكفول لهُم، وهذا كلّه على خلفيّة هُويّتهم الإثنيّة – القوميّة.

استخدام الإجراء القضائيّ كأداة لكمّ الأفواه وردْع المشاركة في الخطاب السياسيّ في إسرائيل جرى بقيادة وزير الأمن القوميّ والدّعم غير المشروط الذي قدّمه المدّعي العامّ المحامي عميت أيسمان.[135] ما أتاح إخراج الخطّة إلى حيّز الفعل هو التوجيهات التي أصدرها أيسمان وأتاحت لضبّاط الشرطة الإيعاز بفتح تحقيق واعتقال بشُبهة التحريض، دون الحاجة إلى إذن مُسبق من المدّعي العامّ – وفقاً لما جاء في المرسوم بهذا الشأن.[136]

133 يُنظر **تقرير في موقع "شومريم" (حُرّاس)**.

134 **تقرير** عدالة "تحقيقات، اعتقالات، ولوائح اتّهام ضدّ فلسطينيّين مواطني إسرائيل" وتغطّي معطياته الفترة من 7.10.23 وحتى 13.11.2023 (في ما يلي: "تقرير عدالة")، يثظهر أنه في الشهرِ الأوّل للحرب وحده، بين 7 أكتوبر و13- تشرين الثاني، جرى التحقيق مع نحو 250 مواطناً ثمّ اعتُقل منهم أكثر من 100 جرّاء منشورات إلكترونية وآراء نشروها عبر شبكات التواصُل الاجتماعي. وفي عشرات الحالات جرى تقديم لوائح اتّهام بموجب البند 24(أ) و/أو 24(ب) من قانون مكافحة الإرهاب. لأجل المقارنة يُذكر أنه بين السنوات 2018-2022 جرى تقديم 88 لائحة اتهام ضدّ مواطنين إسرائيليّين جراء تحريض أو تأييد منظمة إرهابيّة. **فقط خلال الشهر الأوّل** للحرب جرى تقديم 46 لائحة اتّهام ضد مواطنين فلسطينيّين عبّروا عن آرائهم عبر مواقع التواصُل' ويُنظر أيضاً **هُنا**. يُنظر على سبيل المثال **هُنا وهُنا**.
135 يُنظر **هنا**.

136 يُنظر على سبيل المثال هذا التقريرفي صحيفة "هآرتس": – 'يُنظر أيضاً **هُنا**.

إفادة أ.أ. طالبة في جامعة إسرائيلية في العشرينات من عمرها،
اعتقلت عقب منشور على إنستجرام:

في تاريخ 23.10.9 وصلتني رسالة تُبلغني بإيقاف دراستي في الجامعة، دون أن يصلني قبل ذلك أيّ إنذار. إضافة إلى ذلك فقد أوقف عن الدّراسة ثمانية طلبة آخرين فلسطينيين من مواطني إسرائيل. جميعُنا أبعدنا عن مقاعد الدراسة بسبب منشورات على شبكات التواصُل الاجتماعيّ.

[...] في 12.11.23 هاتفني والدي وقال إنّ ممثلين عن السّلطات جاءوا إلى منزلنا استدعاءً للتحقيق معي. رفض والدي أن يُبلغهم بعنواني، وتمكّن من إقناعهم أنّه لا داعي أن يأتوا لجلبي وتعهّد أن يُرافقني إلى محطّة الشرطة.

في اليوم نفسه عند السّاعة 18:00، ذهبت مع والدي إلى محطّة الشرطة. انتظرني هو في الخارج، وحين دخلت سلّموني فوراً مذكّرة اعتقال. منذ لحظة دخولي، بدأ عناصر الشرطة بإهانتي، بالصراخ عليّ بأنني داعمة للإرهاب والاستهزاء بمنظري. أخذوا منّي جميع أغراضي بما في ذلك الهاتف وربّاط حذائي. بعد ذلك كبّلوا يديّ إلى الأمام بأصفاد معدنيّة.

ما فهمته من مذكّرة الاعتقال هو أنّني متّهمة بالتعاطُف مع منظمات إرهابية وبدعم الإرهاب. طالبتهم أن يسمحوا لي بالتحدّث مع محاميّ وسمحوا بذلك. طمأنني المحامي وأوضح لي أنّه من حقي التمسّك بحقّ الصّمت ورفض الإجابة على الأسئلة. بعد ذلك أدخلوني ويداي مكبّلتان إلى غرفة فيها كثير من الضبّاط وعناصر الشرطة رجالاً ونساء. كانوا جالسين يدخّنون. اقترب منّي واحد منهم وقرّب هاتفه إلى وجهي وصوّرني. عندما قلت له "لا يحقّ لك أن تصوّرني" أجابني قائلاً: "سوف أخرج الآن وأقول لوالدك إنّك غير مهذّبة". جميعهم تهكّموا عليّ وراحوا يتهامسون ويتضاحكون.

أسوأ ما في الأمر كان التفتيش العاري. لم أتوقّع أن يفعلوا بي شيئاً كهذا – تفتيشي وأنا عارية تماماً وطالبوني بأن أركع وأنا عارية كي يستطيعوا التأكد من أنني لا أخفي شيئاً.

[...] ثمّ اقتادوني إلى مركبة سارت بنا – لم يقولوا لي إلى أين. ولكن حين وصلنا رأيت لافتة كُتب عليها "سجن الشارون". سألت كم السّاعة، لأن كل شيء كان مشوشّاً ولم أكن قادرة على مواكبة الزمن، فأجابوا إنّها تقريباً 23:00. كنت مذعورة ومتوتّرة. استقبلني سجّان وسجّانة، وكانت معهم أيضاً الشرطيّة التي رافقتني من محطة الشرطة. كانوا طوال الوقت يتهكّمون عليّ ويسخرون منّي بسبب صورة كانت بحوزتهم في الحاسوب وكنت أرتدي فيها الحجاب. كانوا يدفعونني طوال الطريق لأنّني كنت أمشي ببُطء بسبب أن حذائي بدون ربّاط، بعد أن أخذوه، وخشيت أن يفلت منّي الحذاء فلا يسمحون لي بارتدائه ثانية.

أسوأ ما في الأمر كان التفتيش العاري. لم أتوقّع أن يفعلوا بي شيئاً كهذا – تفتيشي وأنا عارية تماماً وطالبوني بأن أركع وأنا عارية كي يستطيعوا التأكد من أنني لا أخفي شيئاً. كان هذا مهينًا جدًا. طلبت من السجّانة والشرطيّة أن تسمحا لي بأن أقرفص لكي أتمكن من ستر بعض من جسدي. كانت السجّانة تتهكّم على ثيابي وعلى شكل جسمي وشعر جسدي. جعلتني أحسّ بأنّها تشعر بالقرف مني.

[...] فكّرت بوالدي. هل ما زال ينتظرني خارج محطة الشرطة أم أنّه علم بأمر اعتقالي وأنّني لست في حيفا وإنّما في سجن خارج المدينة. كان كلّ شيء مُزعجاً ومُهيناً ومُذلّاً. فعلوا كلّ شيء بالطريقة الأكثر إمعانًا بالإهانة.

[...]عندما وصلت إلى الزنزانة كانت الأسيرات الأخريات قد غفون. كان هناك أربعة أسرّة بينما ثلاث أسيرات ينمن على الأرض. [...] عند الفجر استيقظت الأسيرات الأخريات وتعرّفنا على بعضنا البعض. كنّ من الضفة الغربيّة. شرحت لي الأسيرات روتين السّجن – يوميّاً يجري تفتيش الجسد عارياً داخل حمّام الزنزانة' عليّ أن أحذر من إغضاب السجّانات لكي أتجنّب الضرْب. قلن لي مثلاً إنّ السجّانات سوف يضربنني إذا وجّهن إليّ أسئلة ولم تعجبهنّ أجوبتي، أو إذا صمتّ ولم أجبهنّ لأنّهنّ يعتبرن ذلك تحدّياً لهنّ. لم أصدّق – كيف يمكن لشيء كهذا أن يحدث؟ [...] بعد ذلك بقليل دخلت إلى الزنزانة ثلاث سجّانات، وعند باب الزنزانة وقف سجّان يُراقب. في تلك اللّحظة كنت أتحدّث مع إحدى الأسيرات وتبسّمتُ لها. لم يُعجب ذلك السجّانتين فسألتني إحداهُما بصراخ بالعبريّة "لماذا تضحكين؟". أجبتها بأن هكذا هو وجهي فغضبت ثمّ اقتادتني إلى الحمّام وأمرتني بأن أخلع ثيابي. سألتني من أين أنا ولماذا أنا هنا. قالت لي عدّة مرّات "أنت حماس". عندما لم تعجبها إجاباتي شدّتني من شعري وأمسكت فكّي وقالت إنني كثيرة الكلام ولوت رأسي وعنقي وهي تصرُخ عليّ، وقد دفعتني عدّة مرّات.

[...] في ليلتى الثانية هناك أصيبت إحدى الأسيرات بحكّة في ذراعيها وانتشر طفح جلديّ على جسمها. كانت تحكّ ذراعيها باستمرار وبشدّة بحيث لم تستطع أيّ منّا أن تنام. طرقنا الباب ونادينا أن يسمحوا لها بالذهاب إلى غرفة المُسعف، وهي قريبة من زنزانتنا، لكن لم يستجب لنا أحد.

في تلك اللّيلة طرقنا الباب أيضاً لكي نطلب أن يجلبوا فوطاً صحّية لأسيرة أخرى حانت دورتها الشهريّة. أتت سجّانة ورمت بلفّة ورق التواليت التي كانت لدينا. قالت "لستنّ في فندق". في الصّباح، أثناء العدد والتفتيش، سألت السجّانات: "من التي طرقت الباب في اللّيل؟" فصمتنا جميعاً. أشار الحارس إلى الأسيرة التي طالبت بفوط صحّية فأخذنها إلى الحمّام وفتشنها عارية، سمعناها تصرخ ففهمنا أنهم يضربونها.

قلن لي مثلاً إنّ السجّانات سوف يضربنني إذا وجّهن إليّ أسئلة ولم تعجبهنّ أجوبتي، أو إذا صمتّ ولم أجبهنّ لأنّهنّ يعتبرن ذلك تحدّياً لهنّ.

عندما كنت هناك شاركت في جلسة محاكمتي عبر تطبيق "زوم". كان في الغرفة سجّانان اثنان يتحدّثان سويّة فلم أستطع سماع ما يُقال في قاعة المحكمة. طلبت منهما أن يخفضا صوتهما لكنهما لم يكترثا، بل نهض أحدهما وخفض صوت السمّاعة. قلت للمحامي بالإشارة أنّني لا أسمع شيئاً فاقترب من الكاميرا وتحدّث معي ببُطء وبالإشارة حتى فهمت أنّهم مدّدوا فترة اعتقالي لثلاثة أيّام إضافيّة، وأنّهم سوف ينقلونني إلى سجن الدّامون. [...] هناك أيضاً كان الوضع سيّئاً. كان عدد كبير من الأسيرات. فهمت منهنّ أنّ إدارة السّجن صادرت في بداية الحرب في غزّة جميع أغراض الأسيرات. لم يُبقوا لهنّ شيئاً. أخذوا الملابسو والأجهزة الكهربائيّة بما في ذلك أجهزة الرّاديو وأدوات المطبخ التي كنّ يستخدمنها للطبخ وإعداد القهوة والشاي. كما أغلقوا "الكانتينة". قبل ذلك كانت الأسيرات يقمن بإعداد الطعام بأنفسهنّ، ولكن في النظام الجديد صاروا يجلبون لنا طعاماً جاهزاً رديء النوعيّة وقليل الكميّة.

[...] في بداية العام 2024 عُدت إلى الدّراسة في الجامعة. كنت خائفة جدّاً خشية أن يهاجمني طلّاب يهود، خاصّة وأنّ مجموعة طلّاب من معسكر اليمين كانت قد شنّت من قبل حملة تطالب بطردنا من الجامعة ومُلاحقتنا ومُعاقبتنا. الكثير من الطلّاب يأتون حاليّاً إلى الجامعة مزوَّدين بأسلحة كبيرة ومسدّسات، يُدخلونها معهُم إلى قاعات المحاضرات. كثيراً ما يُصادف أن أجلس إلى جوار طالب مسلّح بمثل هذه الأسلحة. إنّه وضع مخيف جدّاً، خاصّة في واقع التحريض الدّائم ضدّ الطلّاب العرب.

لقراءة الإفادة الكاملة

إفادة المحامي أحمد خليفة (42 عامًا) من سكان أم الفحم،
اعتقل أثناء مشاركته في مظاهرة في مدينته:

فجأة اقتحمت عدّة وحدات من الشرطة المظاهرة وكان أفرادها يرتدون ثلاثة أنواع من الزيّ الشرَطيّ. ألقى العناصر قنابل الغاز والصوت [...] ثمّ اقتادوني إلى الجيب التابع للشرطة، وكان هناك عشرة متظاهرين قد اعتُقلوا كذلك. في الطريق إلى الجيب ضربوني ومزّقوا قميصي وركلوني. رمَوني على الأرض ثمّ ركل أحد العناصر صدري برُكبته عدّة مرّات وآلمني بشدّة، كما وجّه ضربات قويّة إلى وجهي. وقد شارك عناصر شرطة آخرون في ضربي.

[...] استمر الضرب داخل محطّة الشرطة. ضربوني بأيديهم وأحياناً بهراوات خشبيّة، وركلوني. استبدلوا الأصفاد المعدنيّة بأصفاد بلاستيكيّة وشدّوها حول معصميّ، كما قيّدوا رجليّ بأصفاد بلاستيكيّة وعصبوا عينيّ بواسطة قميصي الذي كنت أرتديه. لم أتمكّن من السّير مع الأصفاد فكان عليّ أن أقفز قفزاً. صوّرني عناصر الشرطة عدّة مرّات وهُم يتهكّمون عليّ ويتضاحكون، وقد فهمت من الحديث بينهم أنّه يقومون بإرسال الصّور إلى زملائهم. [...] عانيت آلاماً في الصّدر، وقد بدا أنّها ناجمة عن الضرب الذي تلقّيته. طلبت أن يحوّلوني إلى مستشفىً. لم يحوّلوني في اليوم نفسه وإنّما في اليوم التالي. أوعز الطبيب بإجراء صورة للصّدر، وأثناء انتظاري لإجراء الصّورة عُقدت جلسة للنظر في اعتقالنا فاضطررت إلى التنازل عن الصّورة لكي أشارك في الجلسة، عبر تطبيق "زوم.

[...] في اليوم نفسه نقلونا إلى سجن "مجيدو" وهناك فتّشونا عُراة. لم يضربوني، ربّما لأنّهم رأوا أنّني "خالص" نتيجة الضرب الذي تلقّيته من قبل. لكنّني جلست هناك من منتصف اللّيل وحتى الخامسة صباحاً، تقريباً، وسمعتهم يضربون معتقلين آخرين ويشتمونهم ويهينونهم، وسمعت المعتقلين يصرخون ويبكون. كان ذلك صعباً عليّ نفسيّاً. أنت تجلس هناك ولا تعرف هل هذا كلّه سيحدث لك بعد قليل، ولا تقدر على فعل شيء. أحياناً هذا أصعب من الضرب نفسه.

أدخلوني إلى القسم 10 واحتجزوني هناك حتى 4.1.24. كانت الظروف في "مجيدو" كارثيّة. جرّدونا من جميع حقوقنا، لم يجلبوا لنا فرشات نظيفة ولا مخدّات أو بطّانيّات أو ملابس' بالكاد جلبوا لنا طعاماً وماء' كانت الزنازين معتمة طوال النهار، بينما كانوا يشعلون النور في اللّيل بين السّاعة 19:00 و23:00، حين كنّا نريد أن ننام بالذات' الزنازين كانت باردة وتيّار الهواء يدخل إليها والمطر أحيانا فكنّا ننام بصُعوبة' كانوا يشغّلون موسيقى صاخبة في اللّيل "هتيكفا"[النشيد الوطني الإسرائيليّ] وأحياناً أغاني درزيّة' بعد وُصولنا أبقونا طوال 4-5 أيّام بدون أحذية وملابس سوى التي دخلنا بها. حصلنا على ملابس قليلة أبقاها لنا معتقلون حين تمّ الإفراج عنهم، غير أنّنا اضطررنا إلى ارتدائها فوق الملابس التي نرتديها، وحين لم نفعل ذلك كان السجّانون يصادرونها كلّما اقتحموا الزنزانة' سرق السجّانون من "الكانتينة" أغراضاً كان الأسرى قد اشتروها ودفعوا ثمنها، وكانوا يدخّنون السّجائر أمامنا ويقولون لنا إنّ هذه سجائرنا.

كانوا يدخلون إلى الزنازين من حين إلى آخر دون أيّ سبب ويختارون معتقلاً ثمّ ينهالون عليه ضرباً. أو يدخلون ويُجرون تفتيشاً، يُجبروننا أن ننبطح على بُطوننا، يقيّدوننا ويُبقون معتقلاً واحداً دون قيود ثمّ يُجبرونه أن يزحف ويقبّل نعالهم. وإذا رفض كان يتلقّى الضرب بالطبع.

[...] كانوا يُجرون العدد ثلاث مرّات يوميّاً ويُجبروننا على الرّكوع قرب الحائط بعيداً عن الباب، وأيدينا فوق رؤوسنا. وكان ينبغي أن ننظر في اتّجاه السجّانين مرّة واحدة، لكي يعرفونا، وسوى ذلك كان محظوراً أن ننظر نحوهم.

كنّا نشرب من مياه الحنفيّة التي في المرحاض، وكان الماء غير نقيّ وطعمه سيّئًا، لكن كنّا مضطرّين إلى شُربه. نوعيّة الطعام كانت رديئة جدّاً، والكميّة لم تكن كافية. كنّا نحتفظ بالطعام طوال اليوم ونتناوله قبل النوم لكيلا ننام جائعين. ومع ذلك، لم نشبع، لأنّهم كانوا يجلبون لنا طعاماً يكفي فقط لبقائنا على قيد الحياة.

[...] في كل مرة كانوا فيها ينقلوننا إلى المحكمة في الحافلة، كانوا في الطريق يضربون جميع المعتقلين. لم يضربوني، ربّما لأنّني محامٍ، بينما كان المعتقلون الآخرون يتلقّون الضربات طوال الوقت. كانت الطريق رحلة عذاب.

[...] في "الجلبوع" أخذونا لنستحمّ في السّاحة – مجموعة من 30 معتقلاً، وخصّصوا لنا جميعاً ساعة واحدة أو أقلّ حتى. لم يكن الوقت كافياً للجميع فاضطررنا أن نستحمّ بالتناوُب: كلّ أسير يستحمّ مرّة كلّ يومين أو ثلاثة. كانوا يجلبون لنا "شامبو" بكمية قليلة جدّاً وعلى فترات متباعدة، فنضطرّ إلى تخفيفه بالماء لكي يكفي الجميع. لم يجلبوا لنا مناشف ممّا اضطرّنا أن نرتدي ملابسنا وأجسادنا مبلّلة. معظم الوقت لم يتوفّر ورق تواليت، إذ كانوا يجلبون لنا لفّتين في الأسبوع لجميع الأسرى في الزنزانة، أي لـ 12-10 شخصاً. كان السجّانون يأتون إلى زنازيننا ويصوّروننا وهُم يعلّقون متباهين بالظروف الصّعبة في السّجن. [...] كانوا يدخلون إلى الزنازين من حين إلى آخر دون أيّ سبب ويختارون معتقلاً ثمّ ينهالون عليه ضرباً. أو يدخلون ويُجرون تفتيشاً، يُجبروننا أن ننبطح على بُطوننا، يقيّدوننا ويُبقون معتقلاً واحداً دون قيود ثمّ يُجبرونه أن يزحف ويقبّل نعالهم. وإذا رفض كان يتلقّى الضرب بالطبع.

لقراءة الإفادة الكاملة

إفادة المحامي سري خورية (53 عامًا) من سكان شفاعمرو،
اعتقل عقب منشور على الفيسبوك:

جاء ثلاثة أشخاص بملابس مدنيّة إلى مكتبي، دخلوا وجلسوا. حتّى تلك اللحظة لم أفهم ما كان يحدث. عرضوا أمامي أمر اعتقال. ولأنّني محامٍ، يجب الحصول على تصريح خاصّ من النيابة العامّة ومن نقابة المحامين لاعتقالي، وقد حصلوا عليه بالفعل. قيّدوا يديّ بأصفاد بلاستيكيّة واقتادوني إلى الخارج. أخذوني إلى منزلي في شفاعمرو، حيث بدأت المرحلة الصعبة.

أدخلوني إلى المنزل وأنا مقيّد اليدين. طلبتُ منهم زوجتي أن يفكّوا الأصفاد عن يديّ حتّى لا يراها أولادي الصغار، لكنّهم رفضوا. سألوني إذا كان لديّ نقود، فأجبتُ بأنّ لديّ 10,000 شيكل. أخذوا النقود من المنزل وكذلك أوراقًا وكتبًا. بعد مداهمة منزلي، أخذوني إلى مركز الشرطة في شفاعمرو، حيث عصبوا عينيّ وقيّدوا يديّ ورِجليّ بأصفاد معدنيّة. وجدتُ صعوبة في المشي. أدخلوني إلى غرفة التحقيق، وهناك اكتشفتُ أنّ سبب اعتقالي هو منشور على الفيسبوك.

[...] أخذوني بعد ذلك إلى سجن "مجيدو"، الذي أسمّيه منذ ذلك الحين "أبو غريب"، بسبب التعذيب الشديد الذي تعرّضتُ له هناك. في الطريق إلى السجن كانوا يشتمونني طوال الوقت. عندما وصلنا، انقلب عالمي رأسًا على عقب، شعرتُ وكأنّني في غابة. في البداية طلب منّي السجّان أن أخلع ملابسي. فعلتُ ذلك وبقيت بملابسي الداخليّة. فأمرني بخلع ملابسي الداخليّة أيضًا. حاولتُ إقناعه بأنّه لا داعي لذلك، وقلتُ له إنّ عمري 53 عامًا وإنّني مواطن إسرائيليّ. اعتقدتُ أنّ ذلك قد يساعد، لكنّ السجّان هدّد بأنّهم سيضربونني إذا لم أفعل. شعرتُ بانعدام الحيلة، فرضختُ.

أدخلوني، عاريًا تمامًا، إلى زنزانة صغيرة بلا باب تشبه غرفة قياس الملابس في حانوت ملابس. أحضروا جهاز يدويّ لكشف المعادن (مغنومتر) ووضعوه بين رِجليّ بذريعة أنّني أخفي شيئًا ما. في الغرفة التي كانت فيها هذه الزنزانة، كان هناك خمسة شبّان فلسطينيّين يخضعون للتفتيش، وكان السجّانون يضربونهم ويشتمونهم ويهينونهم. نعتني السجّانون بالحمار. كانوا يعلمون بأنّني محامٍ وأرادوا إذلالي. لكن، عندما رأيتُ ما فعلوه بالشبّان الفلسطينيّين الآخرين شعرتُ بأنّ حالتي جيّدة مقارنة بهم. [...] وعندما وصلنا إلى الغرفة أجبروا الشبّان على تقبيل العلم الإسرائيليّ الذي كان معلّقًا على الحائط. وكلّ من رفض ذلك تعرّض للتنكيل. حتّى أنّ إحدى السجّانات تصوّرت مع أحد المعتقلين عندما قبّل العلم. طوال الوقت كان هناك ضرب وشتائم وإهانات. عندما جاء دوري، تنازل الضابط وطلب من السجّانين أن يتخطّوني. لا أعرف السبب، ربّما لأنّني محامٍ ومواطن إسرائيليّ.

أجبروا الشبّان على تقبيل العلم الإسرائيليّ الذي كان معلّقًا على الحائط. وكلّ من رفض ذلك تعرّض للتنكيل. حتّى أنّ إحدى السجّانات تصوّرت مع أحد المعتقلين عندما قبّل العلم.

[...] في الأيّام الثلاثة الأولى كنت محبطًا جدًّا. نادرًا ما تحدّثت مع أحد، ولم آكل على الإطلاق. كان الطعام رديئًا جدًّا وبكمّيّة قليلة جدًّا. كنّا نحصل على صحن واحد من الأرزّ يوميًّا للزنزانة بأكملها. أرزّ وحده، بعض الجبنة البيضاء، شرائح خبز وقطع خيار. لم يتمّ تقديم أيّ أدوات طعام لنا، ولذلك كان علينا أن نأكل بأيدينا. شعرت بالاشمئزاز، بانعدام الحيلة، بالإحباط وبالإذلال. لم أفهم كيف يحدث هذا لي في عمري، كما كان من الصعب جدًّا عليّ أن أرى الإذلال الذي يتعرّض له الناس من حولي. وجدتُ صعوبة في استيعاب هذا الوضع. في الليلة الأولى لم ننم على الإطلاق. كانت هناك نافذة في الزنزانة وكنّا نسمع من خلالها بكاء وصراخ المعتقلين الذين يتعرّضون للضرب من قبَل السجّانين. صرخ السجّانون عليهم طالبين منهم النباح مثل الكلاب. سمعنا بعض المعتقلين ينبحون بالفعل بعد تعرّضهم للضرب. كان السجّانون يتضاحكون بالطبع. كان من الصعب سماع أو رؤية ما يحدث.

[...] عزلونا عن العالم الخارجيّ. صادروا كلّ شيء. لم يكن هناك شيء – لا راديو ولا أيّ وسيلة إعلام. كلّما كان يأتي معتقل جديد، كنّا جميعًا نسأله عمّا يحدث. كانت هناك وحدة خاصّة مهمّتها ضرب المعتقلين. الأشخاص الذين تعرّضوا للضرب جلسوا بعد ذلك ساعات دون قدرة على الكلام. وبالطبع خلق هذا كلّه الكثير من الضغط النفسيّ. كان هناك صراخ طوال الوقت. وفي الليل كانوا يطرقون الأبواب عدّة مرّات كلّ ليلة، وينيرون المصابيح. كان ذلك بالإضافة إلى الضرب كنا نسمعه.

كانوا يعدّوننا 4-3 مرّات في اليوم. كان يداهم الزنزانة 16 شخصًا مدجّجين بالهراوات، يضربون كلّ واحد منّا دون أن نفعل شيئًا. كنت أسمع طوال الوقت صراخ المعتقلين والضرب والشتائم من الزنازين المجاورة. شعرتُ بأنّ هذه هي آخرتي، وخشيتُ ألّا أغادر هذا السجن حيًّا، لأنّه كان يفتقد

إلى أدنى القيم الإنسانيّة. سمعتُ من المعتقلين الآخرين في زنزانتي قصصًا مرعبة عمّا مرّوا به. كان أحدهم مصابًا بكسر في رِجله وكانت مضمَّدة بكيس من النايلون. كانت حالته تتطلّب رعاية يوميّة، لكنّ كلّ ما قدّموه له هو حبّة أكامول بين الحين والآخر. وكان هناك معتقل آخر يعاني من جرح مفتوح في جبينه، من جرّاء ضربة شديدة تلقّاها على رأسه. عندما طلبتُ من السجّانين أن يقدّموا لهما العلاج المناسب كانوا يصرخون عليّ قائلين إنّني لا أفهم وهذا ليس من شأني.

[...] في ذلك اليوم كانت لديّ جلسة في المحكمة في عكّا، فأخذوني إلى هناك. كانت القاضية تضع طلاء أظافر وفيه نقش لعلم إسرائيل. قامت على الفور بتمديد اعتقالي. غضبتُ وأشرت نحوها بالأصبع الوسطى. عندما رأى السجّانون ذلك صفعوني وركلوني وشتموني. أخرجوني من هناك مقيّد اليدين والرِجلين وهم يضغطون على رأسي وظهري، منحنيًا مثل كلب. أعادوني إلى سجن "مجيدو" وأدخلوني إلى قسم يلقّب باسم "تورا بورا". في الطريق شاهدتُ سجّانين يضربون معتقلين، كان هناك 4-3 سجّانين يضربون معتقلًا، سمعتُ صرخات وتوسّلات، أشياء لا تصدّق. أدخلوني إلى زنزانة سوداء ومثيرة للاشمئزاز، مليئة بالصراصير والحشرات الأخرى. لم يكن لها نافذة أو مصدر للضوء سوى فتحة صغيرة في الباب.

طلب منّي السجّان أن أخلع ملابسي. فعلتُ ذلك وبقيت بملابسي الداخليّة. فأمرني بخلع ملابسي الداخليّة أيضًا. حاولتُ إقناعه بـأنّه لا داعي لذلك، وقلتُ له إنّ عمري 53 عـامًا وإنّني مواطن إسرائيـليّ. اعتقدتُ أنّ ذلك قد يساعد، لكنّ السجّان هدّد بأنّهم سيضربونني إذا لم أفعلْ. شعرتُ بانعدام الحيلة، فرضختُ.

في اليوم التالي، قرابة الساعة 11:00، أحضروا شابًّا إلى الزنزانة المجاورة لي. لم يتوقّف عن الصراخ من الألم. حاولت التحدّث معه عبر الباب، سألتُه عن قصّته، وقلتُ له أن يهدأ. فقال إنّه يتألّم وإنّه على وشك الموت. كان طوال الوقت يطلب الحصول على علاج طبّي وينادي على المسعف والسجّان. [...] كلّما كان يأتي أحد السجّانين كنتُ أطلب منهم مساعدته، لكنّهم كانوا يشتمونني في كلّ مرّة، ويقولون لي إنّ هذا ليس شأني، ويأمرونني بالسكوت. واصل المعتقل الصراخ وتوسُّل المساعدة حتّى الفجر، ثمّ صمت. في أثناء العدد سمعتُهم ينادون عدّة مرّات: "مرعي، مرعي". لكن لم يُجب. ثمّ سمعتُهم يفتحون بابه، ونظرتُ عبر الفتحة الموجودة في بابي. دخلوا إلى الزنزانة وبدأوا بضربه، سمعتُ الركلات تصطدم بجسمه. ثمّ سمعت أحدهم يطلب استدعاء الطبيب وإحضار الملفّ. جاء الطبيب بعد بضع ساعات فقط. مكثوا في الزنزانة أكثر من ساعة. بعد ذلك سمعتُ أحدهم يقول بالعربيّة: "المهمّ أنّكم بصحّة جيّدة". ضحكوا جميعًا وأغلقوا الباب. أدركتُ أنّه مات. بعد نحو ساعة عادوا ومعهم نقّالة على عجلات. أخرجوا الرجل ملفوفًا بكيس أسود وغادروا. علمتُ لاحقًا أنّ اسمه هو عبد الرحمن مرعي (33 عامًا)، من سكّان قراوة بني حسّان وأب لأربعة أطفال. حتّى الآن لا أستطيع أن أنسى صوته وتوسّلاته.

[...] هذه القصّة كلّها كانت بمثابة فيلم رعب. أنا محامٍ وعشتُ حياتي بشكل طبيعيّ. فجأةً وجدت نفسي في أسوأ مكان في العالم. كانت تلك تجربة قاسية جدًّا. الآن، بعدما أدليتُ بهذه الإفادة، وكان عليّ أن أتذكّر ما كان هناك، عانيتُ من صعوبة في التنفّس عدّة مرّات. أثناء اعتقالي فقدت 8-7 كغم من وزني، خلال 10 أيّام فقط. عندما عدتُ إلى المنزل، بكت زوجتي عندما رأتني، وخاف أولادي منّي لأنّني لم أحلق ذقني طوال ذاك الوقت وكان شعري منفوشًا – لم أبدُ كالشخص الذي كنتُه.

لقراءة الإفادة الكاملة

9.
تلخيص

9.
تلخيص

آلاف الفلسطينيّين اعتُقلوا وسُجنوا في مرافق الحبس الإسرائيليّة منذ 7 أكتوبر، ومعظمهم دون مُحاكمة. الإفادات التي أدلى بها 55 من الشهود أمام بتسيلم بعد إطلاق سراحهم تروي ما يجري داخل مرافق الحبس الإسرائيليّة وتكشف عن مُسلسل مستمرّ من التعذيب والتنكيل والاحتجاز في ظروف غير إنسانيّة والحرمان من ضروريّات المعيشة كالغذاء والماء والعلاج الطبيّ. المعلومات التي وردت بشكل متتابع ومتكرّر في مختلف الإفادات تكشف عن آليّة مُمأسَسة وناجعة ومُمنهجة يشكّل فيها الإذلال والتحقير جزءاً لا يتجزّأ من الروتين المعمول به منذ اندلاع الحرب في 17 من مرافق الحبس – عسكريّة ومدنيّة – والمطبّق على جميع الأسرى الفلسطينيّين المصنفين "سُجناء أمنيّون".

تصف إفادات الشهود السّياسة المطبّقة داخل مرافق الحبس المختلفة على خلفيّة إعلان "حالة طوارئ في السجون" والأمر المؤقت الذي صيغ في أعقابها،137 وعلى خلفيّة السّياسة التي وضعها وأعلنها الوزير المسؤول عن مصلحة السّجون، إيتمار بن جفير. وفقاً للإفادات، يجري تطبيق هذه السّياسة، التي يُلازمها انتهاك لأكثر حقوق الإنسان أساسيّة، على أبناء وبنات جماعة ذات هُويّة إثنيّة – قوميّة معيّنة (فلسطينيّة).

في ظلّ السّياسة الجديدة يجري تجريد الأسرى الفلسطينيّين المُحتجزين في مرافق الحبس الإسرائيليّة من مجموعة الحقوق الأساسيّة المكفولة للسّجناء وفقاً للقانون الإسرائيليّ والدوليّ، كما من الحقوق المكفولة لكلّ إنسان لمجرد كونه إنسانًا. حتى على فرض تورّط قلّة من الفلسطينيّين الذين اعتُقلوا في تنفيذ الجرائم المُروّعة التي ارتُكبت في 7 أكتوبر، ليس هناك أيّ مبرّر للتعذيب، وبالتأكيد ما من مبرّر لإقامة شبكة معسكرات لتعذيب جميع الأسرى الفلسطينيّين.

تعرّف اتفاقية مناهضة التعذيب، التعذيب أنه كلّ فعل يتعمّد التسبّب لأيّ شخص بالألم أو المُعاناة الشديدين جسديّا او نفسيّاً، يرتكبه موظّف رسميّ أو شخص يشغل منصباً رسميّاً بهدف ابتزاز معلومات أو اعتراف، أو بهدف المُعاقبة على جريمة ارتكبها شخص أو اشتُبه بأنّه ارتكبها، أو بهدف إجباره على القيام بأيّ عمل، أو بهدف ترهيبه أو أي هدف آخر خلفيّته تمييزيّة أو عنصريّة.138 الجمع بين أساليب عمل أو أفعال مختلفة قد يبلغ درجة التعذيب حتى إذا كان كلّ منها منفرداً لا يسبّب في حدّ ذاته ألماً أو معاناة تصل إلى هذه الدّرجة. 139 وفقاً للقانون الدوليّ وقواعد الأخلاق الأساسيّة، التعذيب محظور في جميع الظروف مهما كانت استثنائيّة.

لقد وقّعت دولة إسرائيل على اتفاقيّة مناهضة التعذيب وأقرّتها، لكنّ حظر التعذيب لم يرِدْ أبداً في القانون الإسرائيليّ.

137 أمر مؤقت من تاريخ 16.10.23 وتاريخ 26.10.23 الصادر بموجب صلاحيّة مفوّض مصلحة السّجون وفقاً للبندين 80 و- 80أ(ب) لتعليمات السّجون [صيغة جديدة] 1971.

138 تُنظر ملاحظة هامش رقم 24 أعلاه.

139 يُنظر على سبيل المثال: Ann Maria Garcia Lanza de Netto v. Uruguay, Communication No. 8/1977, U.N. Doc. CCPR/C/OP/1 at 45 (1985); Aydın v. Turkey, European Court of Human Rights (Application No. 23178/94), Judgment 25.9.1997; Maritza Urrutia v. Guatemala, IACHR, Judgment of November 27, 2003

هذا الحظر تبنّته محكمة العدل العُليا في التماس التعذيب من العام 140،1999 غير أنّ قرارات الحُكم اللّاحقة الصادرة عن المحكمة العُليا قلّصت سريانه على نحوٍ يُتيح استخدام التعذيب في حالات استثنائيّة وفقاً لإجراء "تحقيق ضرورة" يقوم به جهاز "الشاباك".141

تمّ منذ اندلاع الحرب تقديم عدّة التماسات إلى المحكمة العليا موضوعُها ظروف حبس الأسرى الفلسطينيّين. في ردّها على التماس جمعيّة حقوق المواطن وآخرين في شأن ظروف المعيشة في السّجون، أنكرت الدّولة ادّعاء الملتمسين بخصوص مُعامة لا إنسانيّة أو تنكيل، منع علاج طبّي، تجويع أو حرمان من ضروريّات معيشيّة أخرى كالمياه الجارية أو موادّ النظافة الصحّية.142 من جهة أخرى اعترفت الدّولة بهذا الخُصوص أنّه تبعاً للسّياسة الجديدة التي وضعها الوزير، هناك اكتظاظ بفعل الإشغال الأقصى للزنازين ينام جزءٌ من الأسرى على الأرض، وأنّ الكهرُباء قُطعت والإنارة حُدّدت لساعات الليل فقط، وأنّ الأغراض الشخصيّة صودرت كلّها، وأنّ الأسرى عُزلوا عن العالم الخارجيّ، وأنّ فسحة التهوئة جرى تقليصها لساعة واحدة في اليوم.143 بناءً على هذا الاعتراف وإلى جانبه الإنكار ، حكمت المحكمة العليا أنّه لا لُزوم للإيعاز للدّولة "أن تفعل ما تصرّح به لأنّها تفعل ذلك في كلّ الأحوال".144 رفضت المحكمة الالتماس برمّته. وهناك التماسات أخرى على طاولة المحكمة موضوعُها أيضاً ظروف المعيشة أو ظروف الحبس لكنّ المحكمة لم تُصدر بعد حُكماً فيها كما لم تُصدر أيّ أمر مؤقت، ولا تزال قيد النظر حتى كتابة هذه السّطور.145

بذلك أضفت محكمة العدل العليا "شرعيّة قانونيّة" على سلب الحقوق الأساسيّة للأسرى الفلسطينيّين. في المقابل، جرى فعليّاً إرجاء الرّقابة القانونيّة أو الإداريّة لمدّة أسابيع أو حتى أشهُر، علماً أنّ وظيفتها فحص قانونيّة الاعتقالات ذاتها.146 امتناع المحكمة عن التدخّل أيضاً في هذا الموضوع وسماحُها عن عِلم ومعرفة بعزل جميع الأسرى تقريباً عزلاً تامّاً، يؤكّد أكثر وأكثر أنّها أضفت عن كامل إدراك وعِلم شرعيّة قانونيّة زائفة على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المكفولة للسّجناء.

140 يُنظر على سبيل المثال التماس التعذيب ملاحظة هامش رقم 80 أعلاه. حظر التعذيب ورد في توجيهات المستشار القضائيّ للحكومة آنذاك، إلياكيم روبنشطاين، وحدّد أنّه في حالة "تحقيق ضرورة" يمكن اللّجوء إلى أساليب تحقيق إضافيّة شرط أن لا تصل حدّ التعذيب.

141 يُنظر محكمة العدل العليا ملفّ 9018/17 فراس طبيش ضدّ المستشار القضائيّ' يُنظر أيضاً محكمة العدل العليا ملفّ 5722/12 أسعد أبو غوش وآخرون ضدّ المستشار القضائيّ.

142 يُنظر ردّ الدولة على محكمة العدل العُليا في التماس ظروف المعيشة، المذكور في ملاحظة هامش رقم 75.

143 يُنظر الفقرة 8 في قرار حُكم محكمة العدل العليا في التماس ظروف المعيشة، المذكور في ملاحظة هامش رقم 75.

144 المصدر نفسه، فقرة 31.

145 المحكمة العليا 4268/24 جمعية حقوق المواطن ضد وزير الأمن وآخرين (بشأن إغلاق معسكر الاعتقال سديه تيمان) 'المحكمة العليا 1357/24 جمعية حقوق المواطن ضد الدولة (بشأن منع زيارات الصليب الأحمر)' قرار المحكمة العليا بشأن منع الغذاء المذكور في ملاحظة هامش رقم 69' قرار المحكمة العليا بشأن منع الرقابة القضائية المذكور في ملاحظتي هامش رقم 14 و18-.

146 يُنظر ص. 31-28 من هذا التقرير وكذا ملاحظات هامش رقم 54-53.

تأثير وزير الأمن القوميّ وتوجيهاته كانا ولا يزالان معروفَين، ولكن تطبيق سياسته ما كان ممكناً لولا تعاوُن أطراف المنظومة كلّها. بدءاً برئيس الحكومة ووزير الأمن، مُروراً بحُماة الحُقوق كالمستشارة القضائيّة للحكومة وممثّلي النيابة والمحكمة العُليا، وانتهاءً بوسائل الإعلام التي تنشر وتبث باستعراضيّة فجّة ودون أيّة رقابة المُعاملة الوحشيّة التي يتعرّض لها الأسرى.147 هؤلاء جميعاً أسهموا في تحقيق رؤية الوزير المسؤول، بعضهم بأفعاله وبعضهم بصمته المتواطئ.

بالنظر إلى خطورة الأفعال وحجم الانتهاك لأحكام القانون الدوليّ، وحيث أنّ الأفعال والانتهاكات تُرتكب ضدّ جميع الأسرى الفلسطينيّين، على امتداد فترة طويلة وبوتيرة يوميّة – لا بدّ من الاستنتاج أنّ إسرائيل بأفعالها هذه تمارس التعذيب على نحو يبلغ حدّ ارتكاب جريمة حرب وحتى جريمة ضدّ الإنسانيّة.

وحيث أنّ حظر التعذيب معرّف كحظر مُطلَق، فإنّ إسرائيل مُلزمة – بموجب القانون الدوليّ – أن تحقّق وتحاكم جميع المتورّطين مباشرة في المُعاملة الجائرة المُمنهجة والعُنف ضدّ الأسرى الفلسطينيّين. ولكن، بما أنّ جميع أجهزة الدّولة بما فيها الجهاز القضائيّ، كما ذكرنا، مجنّدة لصالح تشغيل مُعسكرات التعذيب – سواء بتجاهُلها أو بدعمها وإسنادها أو باستعراضها الفجّ – فليس من المتوقّع أن تقوم أجهزة التحقيق الإسرائيليّة بواجبها وتعمل على مُثول من ثبت تورّطهم أمام العدالة، وبالتأكيد ليس على نحوٍ فعّال ومؤثّر. في هذه الحالة، وعملاً بما يُمليه مبدأ التكامُل (Complementarity) المنصوص عليه في اتفاقيّة روما،148 يجب على محكمة الجنايات الدوليّة ودول العالم أن تحقّق وتدفع في اتّجاه اتّخاذ إجراءات جنائية ضدّ جميع الأطراف المشتبه في أنّها خطّطت هذه الجرائم أو شغّلت آليّتها أو نفّذتها فعليّاً.

بينما نحن نكتب هذه السّطور، هناك أكثر من 9,000 إنسان – فلسطينيّون مصنّفون "سجناء أمنيّون" – مُحتجزون لدى إسرائيل داخل مُعسكرات التعذيب ومُعرّضون للظروف والتنكيل الذي وصفناه في هذا التقرير. إنّه واقع لا يقبله عقل. وبصفتنا إسرائيليّين وفلسطينيّين مؤمنين بالعدالة والحريّة وحقوق الإنسان، هو واقع يملأنا بمشاعر الخجل والذّعر والغضب.

إنّنا ندعو جميع الدّول والهيئات والمؤسّسات الدوليّة أن تبذل كلّ ما في وُسعها لكي يوقف نظام السجون الإسرائيليّ عن ممارساته الوحشيّة ضدّ الفلسطينيّين ولكي يعرّف النظام الإسرائيليّ الذي يشغّلها كنظم أبارتهايد لا بدّ من إنهائه.

147 يُنظر أعلاه ملاحظة هامش رقم 4، ملاحظات هامش رقم 8- 10 أعلاه.

148 البند 17 من ميثاق روما.

בְּצֶלֶם
B'TSELEM
بتسيلم